# الوحدة الأولى

## .2تعريف المحاسبة :

إن دراسة علم المحاسبة. تتطلب أن نمهد لها بتعريف هذا العلم. وتبيان أهميته، اتصالات استخدامه. وعلاقته بالعلوم الأخرى ذات الصلة به. وحقول تخصصاته .بعد الممارسين العلم المحاسبة تعريفات متعددة ومتنوعة لهذا العلم، نبين لك فيما يلي يعنا مسها ثم نخرج يتعريف شامل متفق عليه. وهذه التعريفات هي: : الحداسة علم يعني بعملية تحديد وقياس ونقل المعلومات والبيانات الاقتصادية للاستفادة منها في اتخاذ القرارات. المحاسبة علم يعني بتسجيل وتصنيف وتلخيص العمليات التجارية ذات الصفة الحالية. واستخلاص النتائج منها، وتفسير وتحليل هذه النتائج. المحامية علم يشمل وظائف تتعلق بتسجيل وتصنيف وتلخيص وتحليل وتفسير وانتاج معلومات مالية، تغطي عمليات وأحداث ذات صبغة مالية، وتطلبها إدارة المشروع على شكل تقارير متنوعة تستعملها في اتخاذ القرارات المحاسبة علم يعني بتسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المختلفة التي يقوم بها المشروع في الحسابات والدفاتر. ومن التعريفات الشاملة لعلم المحاسبة الذي يفضل الأخذ به لغايات هذا المساق هو أن المحاسبة علم يشمل مجموعة من المباديء والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل مخلعمليات المالية عند حدوثها. وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات، وتلخيصها، بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية المشروع من تحديد إيراداتها، وتكلفة الحصول على هذه الايرادات، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة وفي هذا المجال، لا بد لنا من التمييز بين المحاسبة (Accounting)من جهة، وبين مسك الدفاتر (Bookkeeping) من جهة أخرى، لأن الكثيرين يخلطون بين المفهومين، حتى أنهم يستعملونهما كأنهما يعنيان الشيء نفسه لقد سبق وعرفنا علم المحاسبة من وجهات نظر مختلفة وخرجنا بتعريف شامل له، أقا مسك الدفاتر فعبارة عن فن تدوين العمليات المالية لأي وحدة اقتصادية (مشروع أو منشأة) في دفاترها المختلفة، واستخراج نتائج أعمال تلك الوحدة، وفقا للمبادىء المحاسبية وهكذا بينما يعني علم المحاسبة بدراسة المبادئ والأسس والقواعد التي اعتمد عليها ماسك الدفاتر (Bookkeeper) في تسجيل عملياته المالية مع تفسير هذه النتائج وعرضها وتحليلها، نجد ماسك الدفاتر معنية بكيفية إثبات هذه العمليات المالية في الدفاتر والسجلات

وهكذا، فإن أهم فرق بينهما هوان علم المحاسبة لا يقف عند إثبات القيود واستخراج نتائج الأعمال، وإنما يتعدى ذلك إلى تقديم تفسير لتلك النتائج، كما يزود صانعي القرارات الإدارية بمعلومات وبيانات تتجاوز ما يقدمه ماسك الدفاتر.

## .3وظائف المحاسبة

من التعريفات السابقة لعلم المحاسبة يمكن الاستدلال على وظائفها على النحو التالي :تسجيل العمليات المالية التي يقوم بها المشروع، وذلك بمجرد حدوثها، اعتمادا على المستندات المؤيدة لها (مصادر القيد الأولية التي يمكن الرجوع إليها لمتابعة عمليات المشروع، سواء كان هذا التسجيل يدوية أو آلية، بحيث يشمل جميع هذه العمليات مرتبة وفق تاريخ حدوثها.

تصنيف وتبويب العمليات المالية التي يقوم بها المشروع؛ وذلك بترحيل قيودها إلى الحسابات الخاصة بها بشكل مستقل، يمكن من تبيان:

(أ) ما للمنشأة من أصول كالمباني والأراضي والبضاعة والذمم بطرف الغير... الخ، وما عليها من التزامات للغير كالذمم الدائنة، والقروض وما شابه،

(ب) مصروفات المنشأة المختلفة من إيجار ورواتب وقرطاسية... الخ، وإيراداتها من فوائد وعمولات وما شابه.

(ج) بيان حق صاحب (أو أصحاب المشروع في المشروع نفسه، بمعزل عن شخصيتهم الطبيعية، ويتمثل هذا الحق في رأس المال والأرباح والمسحوبات الشخصية... الخ.

٣. استخراج نتيجة أعمال المنشأة عن المدة المعينة، وذلك عن طريق إعداد الحسابات الختامية (أو حسابات النتيجة التي تتضمن ملخصا للنشاط؛ لمعرفة أرباح المنشأة أو خسائرها، والأسباب التي أدت إلى تحقيق هذه الأرباح أو الخسائر، بهدف العمل على تنمية أسباب الربح وتجنب أسباب الخسارة.

٤. تبيان المركز المالي الوضع المالي للمنشأة عن طريق تصوير الميزانية العمومية في تاريخ معين هو تاريخ نهاية الفترة المالية المعنية، وذلك بقصد الوقوف على حقيقة ذلك الوضع.

٥ . القيام بتزويد إدارة المنشأة بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لها التي تطلبها التمكينها من الإشراف على نشاط المنشأة، وتوجيه سياساتها، ويتم ذلك بتقارير محاسبية، أو قوائم مالية إحصائية دورية أو غير دورية

من عرض وظائف المحاسبة التي مر ذكرها، نستطيع التوصل إلى أن أهداف المحاسبة هي:

١. تجميع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة، وتبويبها، وتصنيفها على شكل حسابات يسهل الرجوع إليها، والاستفادة منها في إدارة المشروع، لغايات التخطيط والرقابة والإشراف، بما يسهل عمل الإدارة في تسيير أعمالها اليومية.

٢. تلخيص البيانات المالية السابقة، وعرضها في صورة تقارير مالية دورية وغير دورية أو على شكل مذكرات تفسيرية، أو إحصاءات، من أجل خدمة الإدارة في تنفيذ أعمالها.

٣ تحديد علاقة المنشأة بالأطراف المختلفة ذات الصلة بها من مدينين، ودائنين، وأصحاب رؤوس الأموال، والمصلحة الضريبية وغيرهم مما يؤدي الى ضبط عمل المنشأة ويسهل إجراءاتها.

٤. تحقيق المزايا التالية إدارة المشروع

أ. تحديد تكلفة الإنتاج والمخزون.

ب. تحديد أسعار بيع السلع وتقديم الخدمات.

ج. تحقيق الرقابة على نواحي النشاط المختلفة للمشروع.

د. تقييم نتيجة نشاط المشروع

.4أهمية المحاسبة في النشاط الاقتصادي

يعزف البعض المحاسبة بأنها لغة الأعمال، إذ ينبغي على إدارة المنشأة الحصول على جميع البيانات المحاسبية السليمة في الوقت المناسب، حتى تتمكن من إدارتها بكفاءة ونجاح. فالمحاسبة للمشروع هي كمركز تجمع الأعصاب بالنسبة للجسد، وهي العقل المفكر المسيطر على الجهاز العصبي للمشروع، وذلك بسبب أهمية البيانات والمعلومات التي تقوم بتقديمها للادارة، حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المختلفة بصورة علمية سليمة وملائمة. ولا يتوقف الأمر عند خدمة المحاسبة الإدارة لأن هناك جماعات أخرى مختلفة تعتمد التقارير المالية التي تعدها المحاسبة مع اختلاف حجم هذه البيانات وشكلها أو طريقة عرضها وقيمتها ويمكن بيان هذه الجماعات والفوائد التي يحصلون عليها من استخدام البيانات المحاسبية على النحو التالي:

1. أصحاب المشروع أو ملاكه (owners):

وتقوم المحاسبة بخدمة هذا الطرف من أصحاب العلاقة مع المشروع، ببيان أوضاع مؤسساتهم ومشاريعهم من حيث الوضع المالي في تاريخ معين، ونتيجة الأعمال من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة مع بيان المقدار والأسباب، وبهذا يصبحون في وضع أفضل يمكنهم من تقييم استثماراتهم واتخاذ ما يرونه مناسبة من إجراءات بشأنها.

٢ إدارة المشروع في جميع مستوياتها:(Management)

وتقوم المحاسبة بتزويد هذه الإدارة العليا والوسطى والدنيا بالبيانات والمعلومات اللازمة والملائمة لاتخاذ القرارات الرشيدة، من تخطيط وتنظيم وإشراف ومتابعة، أي تخدم العملية الإدارية بكاملها، وهكذا تستطيع الإدارة أن تحكم على نواحي نشاطها المختلفة؛ من استخدام كفء للموارد المحدودة المتاحة للاستخدام في المشروع، سواء كانت هذه الموارد مالية أو بشرية، مما يساعدها بالتالي على القيام بالواجبات المسندة إليها من أصحاب المشروع.

٣. الدائنون والموردون وهيئات الائتمان المختلفة:(Creditors)

وتقوم المحاسبة بتقديم البيانات اللازمة لهؤلاء، للحكم على الوضع المالي للمشروع، من حيث ربحه والتدفق النقدي فيه، لتحديد مقدرته على تحمل الدائنية، وامكانية قيامه بالسداد في المواعيد المحددة لذلك، وبالتالي تقرير تقديم التمويل ومقداره أو الاستمرار في تقديم التمويل أو التوقف عن ذلك، بما يتناسب ونشاط المشروع.

المؤسسات الضريبيةTax Authorities) )

٤.

إن البيانات المحاسبية المستخرجة من سجلات المشروع ودفاتره، هي العون الأكبر لموظفي دائرة ضريبة الدخل على تحديد الوعاء الضريبي ومقدار الربح الخاضع للضريبة، وبالتالي ضريبة الدخل ذاتها المتوجبة للدولة على أرباح المشروع، وبدون هذه البيانات يصبح عمل موظفي ضريبة الدخل ضربا من الحدس غير المأمون.

5العاملون في المشروع(Employees)

ويأتي عون المحاسبة لهؤلاء بمساعدتهم للوقوف على نتائج أعمال المشروع الذي يعملون فيه، (من خلال نقاباتهم) فيمكنهم التفاوض مع الإدارات المختلفة لرفع الأجور وتحديد المطالب واتخاذ المواقف الملائمة على ضوء الوضع المالي للمشروع

.6السلطات القضائية(Judicial Authorities) (

وتحتاج هذه الفئة إلى القوائم المالية والبيانات المحاسبية، للفصل في أمور (التفليسة) أو المنازعات بين أصحاب المشروع، أو الاختلاف في وجهات النظر الضريبية، وغير ذلك

هيئات الرقابة(Control Authorities)

تخضع المشاريع المختلفة لسلطات رقابة مختلفة، حيث تخضع البنوك والمؤسسات المالية مثلا لرقابة البنك المركزي ومراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة، وتساعد المحاسبة هذه الجهات في تصريف شؤونها بكفاءة وفعالية

) .8العملا(Customers)

تساعد البيانات المحاسبية عملاء المشروع على اتخاذ قراراتهم في التعامل مع المشروع أو التوقف عن ذلك والبحث عن بديل أفضل. ومثل هؤلاء كمثل الدائنين المختلفين فهم يريدون الاطمئنان على سلامة الجهة التي يتعاملون معها وإمكانية قدرتها المستمرة لخدمتهم

.9المحللون الماليون(Financial Analysts)

تقدم المحاسبة بيانات مالية لا غنى عنها لاستخدامها من قبل المحلل المالي كأساس لتقديم النصح والإرشاد والمشورة للمستثمرين الحاليين والمستقبليين، فالبيانات المحاسبية؛ هي المادة الخام للمحلل المالي، وبدونها يصبح عمله ضربة من الخيال

.10الهيئات الحكومية المختلفة(Government Authorities)

هناك العديد من الهيئات الحكومية التي تعتمد على البيانات المحاسبية الصادرة عن مشاريعها الخاصة، لاستخراج معلومات تهمها، مثل تلك التي تقوم بها دوائر الإحصاء والتخطيط، عند نشر البيانات ذات المستوى القومي، التي لا يمكن أن تكون صحيحة من غير الاعتماد على بيانات محاسبية موثوقة. ١١. الدارسون والباحثون(Researchers)

تعتبر البيانات المالية والاقتصادية التي تقوم المحاسبة بإعدادها بمثابة المصدر الأساسي والرئيسي الذي يعتمد عليه في إعداد البحوث الاقتصادية والمالية المختلفة، وفي غياب المحاسبة تتعطل وظيفة هامة هي البحث الاقتصادي، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج وتوصيات تخدم المشروع على المستوى الضيق، والاقتصاد القومي على المستوى الواسع

المواطنون(citizens

بشكل عام: الذين يحتاجون إلى معرفة الأحوال المالية للمشاريع المختلفة، كثقافة عامة، أو كمستهلكين للسلع والخدمات التي تنتجها الوحدات الاقتصادية، وللوقوف على حجم الأسعار والأرباح التي تحققها هذه الوحدات، ومدى ملاءمتها لطموحاتهم، إلى جانب ما يجب أن تلتزم به تجاه مواطنيها من مشاريع ذات نفع عام للمجتمع وفاء بمسؤوليتها الاجتماعية، مثل مشاريع تنقية البيئة ومكافحة التلوث وغيرها. ومن أجل أن تقوم المحاسبة بدورها في خدمة كل الأطراف التي سبق ذكرها عن طريق تزويدها بالبيانات والمعلومات اللازمة والملائمة لاتخاذ القرارات المختلفة، خدمة للمشاريع ذاتها وللمجتمع بشكل عام، نلاحظ أن المحاسبة قد تطورت أساليبها ومجالات تركيزها في عدة نواح فبعد أن كانت المحاسبة مقتصرة على قياس نتائج أعمال المشروع وبيان مركزه المالي، أصبحت أداة هامة لإنتاج البيانات لخدمة الأطراف المختلفة، ولاعداد التنبؤات بمستقبل المشروع، عن طريق إعداد الموازنات التقديرية، وبحوث العمليات. كما تطورت المحاسبة ذاتية في استخدام الإمكانات الآلية المستحدثة مثل استخدام الحاسوب والتقنيات المرتبطة به، وذلك في وظائف المحاسبة المختلفة من تسجيل وتحليل وتبويب وتصنيف واستخراج للنتائج.

٥. نشأة المحاسبة وتطورها

تعتبر المحاسبة من العلوم الحديثة التي لم يكن الانسان الأول في حاجة إليها يوم كان يعيش بصورة بدائية على الفطرة، ولم يكن في حاجة إليها حتى بعد ظهور النظام القبلي يوم كانت القبيلة تنتج ما يكفي حاجتها فقط، وعندما ظهر نظام المقايضة، كان النشاط التجاري بسيطة ومحدودة، ولم تكن هناك حاجة لهذا العلم، أو لسجلات تثبت فيها المعاملات التجارية التي كانت تنتهي بعد حدوثها مباشرة .صحيح أن الانسان اهتم منذ القدم بالاحتفاظ بالسجلات المحاسبية، نظرا لفوائدها العديدة فاحتفظ المصريون القدماء بسجلات بينت كميات المحاصيل الواردة إلى مخازن الدولة، والكميات المنصرفة منها، كما احتفظ الإغريق والرومان بسجلات محاسبية منتظمة نوعا ما، إلا أن هذه السجلات لم تكن تمثل نظاماً محاسبية متكاملة بالمعنى الذي نعرفه اليوم، فقد اقتصرت على اتباع نظرية القيد المفرد (Single Entry System) الذي يبين آثار عمليات المشروع بالنسبة للغير، دون

إظهار أثرها على أصول وخصوم المشروع ذاته (أي موجودات المشروع ومطلوباته) .ولما ظهرت النقود واختفى نظام المقايضة وأصبحت النقود أداة للتعامل بين الناس، ثم ظهر التعامل الأجل في الحياة التجارية، وجد التاجر نفسه بحاجة إلى نظام التسجيل والتحليل والتبويب والتلخيص واستخراج النتائج، فبدأ بحثه عن نظام محاسبي أمثل يخدمه بصورة أفضل من نظام القيد المفرد، وقد ساعد في هذا البحث نمو التبادل التجاري في الداخل والخارج في القرن الرابع عشر للميلاد، فكان استعمال نظلم للقيد المزدوج (Double Entry System) لضمان دقة تسجيل العمليات المالية، وقد ظهر كتاب يستعرض هذا النظام في اسطنبول بتركيا لمؤلفه عبدالله بن محمد بن كاية المازندراني واستعملت في الكتاب طريقة القيد المزدوج لاثبات أطراف المعاملة المالية، وبعده ب ١٣١ سنة صدر الكتاب الثاني في مدينة البندقية سنة ١٤٩٤ لمؤلفه لوقا باشيلو (Luca Paciolo)وإن كان اتباع هذا النظام في الحياة العملية يرجع إلى ما قبل هذا التاريخ، كما تم في عام ١٥٨١ تأسيس أول معهد للمحاسبة في مدينة البندقية أيضا .وقد أدت الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر إلى تطور كبير في الحياة الاقتصادية، مما نتج عنه نمو في المشروعات الفردية، وظهور شركات الأشخاص بقصد الحصول على المال الكافي للمشروعات التجارية والصناعية، وكان هذا الاتجاه الجديد عاملة هامة في تطور علم المحاسبة بهدف قياس نتائج أعمال هذه المشروعات بأسلوب أدق وأكمل، وبيان حقوق الشركاء، ونصيب كل منهم في أرباح الشركة وخسائرها وما إلى ذلك من أمور .وترتب على نمو الصناعة وظهور الاختراعات الحديثة وكثرتها في القرن الثامن عشر للميلاد، ظهور شركات الأموال الشركات المساهمة)، التي تستطيع الحصول على أموال ضخمة عن طريق طرح أسهمها للاكتتاب العام، وبذلك تؤمن حاجتها من الأموال التي تتفق واتساع نطاق التجارة

والصناعة الحديثتين. وقد أدت التشريعات المصاحبة لنشوء هذه الشركات، إلى ظهور طرق محاسبية تتلاءم وطبيعتها ونطاق عملها، حيث أكدت على ضرورة تطبيق طرق المحاسبة العلمية فمثلا نصت هذه التشريعات على ضرورة قيام المساهمين باختيار مدقق للحسابات يقوم بفحص ومراجعة دفاتر هذه الشركات وسجلاتها، كوسيلة من وسائل الرقابة المالية على أعمال مجالس إدارات هذه الشركات، التي تقوم بتصريف أعمالها نيابة عن المساهمين، ولتقديم رأي محايد مستقل بخصوص القوائم المالية الصادرة عن هذه الإدارات .كذلك لعبت ضريبة الدخل دورا في تطور هذا العلم، حيث أصبح للدولة حق معلوم في دخول الأفراد والمشروعات المختلفة، وهكذا أصبح لزاما على المشروعات المختلفة، إمساك دفاتر محسابية منظمة توضح أرباحها حتى لا تلجأ الدولة إلى تحديد تلك الأرباح بطرق تقديرية قد يصيب المشروعات جزاءها غبن فاحش لأنها تقوم على التقدير الجزافي أما في العصر الحديث، فقد تعدى استخدام المحاسبة في المنشآت التجارية والصناعية والمالية إلى هيئات أخرى متعددة، كالمؤسسات الحكومية، والجمعيات والنوادي، والمنظمات الاجتماعية، مما دفع بهذا العلم خطوات كبيرة إلى الأمام، وبسبب تعدد أغراض المحاسبة فقد ظهرت عدة تخصصات لها تخدم هذه الأغراض مثل المحاسبة الحكومية، والمالية، ومحاسبة التكاليف، والمحاسبة الإدارية والضريبية، وتدقيق الحسابات... الخ. مما أدى إلى تطور هذا العلم حتى أصبح على ما هو عليه الآن مضاهية للعلوم والمهن الأخرى المتقدمة كالطب والهندسة، والقانون، ويتطلب اتقانه ممارسة وتدريب مستمرين لمن يرغب احترافه، حيث أصبحت له أعرافه ومفاهيمه ومبادؤه

وقواعده المقبولة قبوة عامة .ولا يفوتنا في هذا المجال ذكر فضل التطورات الحديثة كانتشار استخدام الآلات الحديثة في المحاسبة التي مكنت من تسجيل وتلخيص النتائج بسرعة، وكذلك ظهور أدوات ووسائل تتلاءم واستخدامات الحاسوب كالبرمجة الخطية، وتقييم الخطط، والتحليل الشبكي، وبحوث العمليات المختلفة الأخرى مما دفع بهذا العلم خطوات واسعة إلى الأمام .ولا بد أيضاً من التنويه والإشادة بدور الهيئات المحاسبية في الدول المتقدمة في تطوير هذا العلم وتقدمه، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الجمعية المحاسبية الأمريكية (American Accounting Association) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Public Accountants) ومجلس قواعد ومعايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعاهد المحاسبين القانونيين في كل من انجلترا وكندا واستراليا، التي تعمل جميعا على تطوير هذا العلم عبر البحوث والدراسات، وتقديم التوصيات ووضع المباديء المحاسبية التي مكّنت هذا العلم من مسايرة التطور الاقتصادي، وخدمة إدارة الوحدات الاقتصادية والمستثمرين والمجتمع بصفة عامة.

كان ظهور المحاسبة وليد التطور التجاري والصناعي والاقتصادي بشكل عام وظهور التشريعات الضريبية الحديثة بالإضافة إلى التطور في العلوم المصاحبة لهذا العلم، كالحاسوب، وبحوث العمليات بطرقها المختلفة، وأصبح لزاما على المؤسسات بأنواعها المختلفة ضرورة تسجيل عملياتها، بطريقة منظمة لمعرفة أصولها (موجوداتها) وخصومها (مطلوباتها) وما لها من ذمم على الغير، وما عليها من مطلوبات مستحقة لهم، بالإضافة إلى الوقوف على أرباحها أو خسائرها بصفة عامة، ومقدار ربحها أو خسارتها من كل فرع من فروع نشاطها، وكل نوع من منتجاتها وقد كان للشرق العربي دوره في تطور هذه المهنة - وإن كان تخلف عن ركب التقدم الصناعي حيث كان لمصر فضل السبق في هذا المجال، حيث بدأت مزاولة مهنة المحاسبة والتدقيق فيها من غير تنظيم حتى عام ١٩٠٩ ثم صدر القانون رقم (١) الذي ينظمها .وقد أنشئت "جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية" سنة ١٩٤٦ وتحولت الجمعية" إلى "نقابة" بمقتضى القانون رقم (٣٩٤) لسنة ١٩٥٥، وقد أصدرت النقابة عام ١٩٥٨ دستورة لمهنة المحاسبة والتدقيق، ينظم أعمال وآداب وسلوك المهنة، وواجبات وحقوق ومسؤوليات المحاسبين. ثم صدر القانون رقم (١٢٩) لسنة ١٩٦٤ المرخص بإنشاء الجهاز المركزي للمحاسبات" الذي يعمل في مجال الرقابة المالية والمحاسبية لشركات القطاع العام .كذلك كانت هناك تشريعات مهنية متقدمة في العراق سنة ١٩١٩ مستمدة من القانون الهندي المعتمد على قانون الشركات البريطاني، وقد ظل القانون الهندي مطبقة في العراق حتى عام ١٩٥٧ عندما استبدل بقانون الشركات العراقي عام ١٩٥٨ وأصبحت مهنة المحاسبة خاضعة القانون خاص ينظم الدخول فيها .وفي لبنان وسوريا ظل اعتمادها على القانون الفرنسي لعام ١٨٠٧ الذي تم تحديثه عام ١٨٦٧، وبقي الأمر كذلك حتى إصدار القانون التجاري اللبناني لعام ١٩٤٣، والقانون التجاري السوري لعام ١٩٤٩، اللذين نظما المهنة في البلدين .وفي الكويت ظل قانون الشركات الهندي لسنة ١٩١٣ مطبقاً حتى عام ١٩٦٠ عندما صدر قانون الشركات الكويتي رقم (١٥) لسنة ١٩٦٠ وتضمن المزيد من أصول مهنة المحاسبة والتدقيق المتطورة أكثر من القانون الهندي، وفي عام ١٩٦٢ صدر

القانون رقم (٦) لسنة ١٩٦٢ الذي نظم ممارسة مهنة المحاسبة والتدقيق هناك، وقد لحقت بالكويت بقية دول الخليج العربي ومنها المملكة العربية السعودية، حين أصدرت تشريعات خاصة بالشركات من جهة وبمهنة المحاسبة والتدقيق من جهة أخرى، وذلك في أواسط السبعينات من هذا القرن لتلحق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال .أما في فلسطين فقد كانت هناك تشريعات مهنية متقدمة سنة ١٩١٩ مستمدة من قانون الشركات البريطاني، ثم جاء تشريع الشركات الفلسطيني لسنة ١٩٢٩ الذي أبقى على نصوص 1948، وبعد ذلك في قانون الشركات البريطاني نفسها، وبقي معمولا به في فلسطين حتى عام المملكة الأردنية الهاشمية حتى صدور قانون الشركات الأردني المؤقت رقم (٣٣) لعام ١٩٦٢، الذي أصبح دائما حيث صدر باسم قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤، ثم حل محله القانون رقم (١) العام ١٩٨٩. كذلك ظل المحاسبون من غربي النهر يقومون بتقديم الخدمات المحاسبية في شرق الأردن حتى عام ١٩٤٤ عندما ظهرت بعض المكاتب المحاسبية المتخصصة في امارة شرقي الأردن، وأن التطور الذي حدث عام ١٩٤٦ لقانون ضريبة الدخل الصادر في الامارة عام ١٩٣٢ أصبح يشمل جميع المكلفين من المواطنين والشركات بعد أن كان مقتصرا على الموظفين في الدوائر الحكومية مما أدى إلى تطور المهنة وتقدمها .إن انتقال مهنة المحاسبة عام ١٩٤٨ من فلسطين إلى الأردن أذى الى تطورها في المملكة أيضا. كما أن المشرع الأردني لم يقصر في مجال تنظيم المهنة، فقد قام بإصدار قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ "قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات" محاولة تنظيم المهنة والارتقاء بها لتصبح في مصاف المهن والعلوم الأخرى، وقد تم تحديث هذا القانون بصدور القانون البديل رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٥ الذي تم بناء عليه إنشاء "جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين" التي جاءت لتنظم علاقاتهم ورفع شرف المهنة وكرامتها. وقد تم تعديله بالقانون رقم (٧٣) لعام ٢٠٠٣ باسم قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية بفرعيها المحاسبة والتدقيق والذي جاء بتشكيل هيئة عليا للمهنة. هذا وقد سبقت الإشارة إلى صدور قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ الذي حل محله القانون رقم (١) لسنة ١٩٨٩ إذ جعل التدقيق إلزامية للشركات المساهمة كما حدد العلاقة بين المدقق والأطراف الأخرى مما أدى إلى تقدم المهنة وتطورها، وتم تعديله أخيرا بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧ الذي أصبح بموجبه تدقيق شركات التضامن الزاميا إذا كان رأسمالها يبلغ مائة الف دينار فأكثر، كما الزم قانون الضريبة رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١ كل المنشآت بتدقيق حساباتها اذا بلغ حجم مبيعاتها خمسين ألف دينار فأكثر .ويجب أن لا نغفل دور الجامعات العربية على اختلاف مواقعها في دفع مهنة المحاسبة إلى الأمام، عندما عنيت هذه الجامعات بفتح الأقسام المتخصصة، لدراسة هذا العلم، ومنح أرقى الدرجات العلمية الجامعية فيه، كما ظهر العديد من البحوث العلمية والمؤلفات المتخصصة التي ارتفعت بالمحاسبة وجعلتها تتخذ مكانها اللائق بين العلوم الأخرى القائمة على أساس البحث العلمي.

## .6طبيعة المحاسبة وعلاقتها بالعلوم الأخرى

يمكن النظر إلى المحاسبة على أنها علم اجتماعي تطبيقي(Applied Social Science

يعني بتسجيل التاريخ المالي للوحدة الاقتصادية. ويكتب هذا التاريخ عادة بوحدات قياس كمية (بالنقود) تترجم عمليات المنشأة ونشاطاتها خلال فترة زمنية معينة، وهكذا ترتبط المحاسبة كعلم اجتماعي ارتباطا وثيقا بالعلوم الاجتماعية الأخرى ومنها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي

1. القانون (Law)

لا يختلف اثنان في أن هناك علاقة وثيقة بين المحاسبة والقانون، فالمحاسبة تهدف إلى الخروج بقوائم مالية تحدد نتائج أعمال المشروع من ربح أو خسارة، وكذلك مركزه المالي. ولا يمكن إعداد هذه القوائم بمعزل عن التقيد التام والالتزام الحرفي بالنصوص القانونية السائدة في البلاد والمنظمة للأعمال المشاريع المختلفة، فقد درجت الدول على إصدار عدة قوانين خاصة تحكم تنظيم الدفاتر والسجلات لتصبح هذه الدفاتر قانونية يمكن الاعتماد عليها كحجة ودليل أمام القضاء في حالة نشوب منازعات بشأن محتوياتها، كما نجد أن كثيرا من الاجراءات المحاسبية والمباديء المالية المطبقة في الشركات على اختلاف أنواعها تخضع النصوص قانون الشركات في البلد المعني التي يجب على المحاسب أن يلم بها، حتى يستطيع أن يمارس مهنته على أكمل وجه. ومجمل القول: إن القانون يتناول الحقوق والواجبات والالتزامات كما ينظم المعاملات التي تتم بين الأشخاص بالاضافة إلى تناوله عقود البيع والشراء والتشريع الضريبي، ولهذا كان لزاما على المحاسب أن يلم إلمام كافية بمباديء القانون، وما يتصل منها بالنشاط الصناعي والتجاري، كالقانون التجاري والبحري والتأمين والشركات... الخ. ٢. إدارة الأعمال

يعتبر علم إدارة الأعمال وعلم المحاسبة مكملان البعضهما البعض، فالمحاسبة أداة هامة لخدمة الادارة أن الإدارة الحديثة لا تتخذ قراراتها بناء على اجتهادات وأحكام شخصية وإنما استنادا إلى بيانات محاسبية موثوقة. وتجمع الآراء عادة على تحديد الوظائف الادارية الرئيسية التالية: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق والرقابة، وإن كلا. من هذه الوظائف يحتاج إلى البيانات اللازمة لادائها بكفاءة، وتعتبر المحاسبة الأداة الرئيسية لتقديم هذه البيانات التي تساعد الإدارة على القيام بجميع هذه الوظائف لا سيما في مجال التخطيط والرقابة .

يعني كل من علمي الاقتصاد والمحاسبة بالملكية .الاقتصادEconomics)

والنشاط البشري فيما يتعلق بالانتاج والاستهلاك والتوزيع، وما شابه ذلك، وإن كان علم الاقتصاد يعني بالمجتمع بصفة عامة باعتباره وحدة واحدة من حيث الثروة وحاجات الناس واشباع تلك الحاجات، بالاضافة إلى عنايته بالمشروع كوحدة من وحدات الاقتصاد القومي. أما علم المحاسبة فيعني بالمشروع وملكيته والتزاماته ونشاطاته وما حققه من أهداف سواء باعتباره وحدة واحدة أو بتحليله إلى أقسام وإدارات مختصة مختلفة، وفي جميع المواضيع التي يتناولها علم الاقتصاد نجد للمحاسبة دور فعال في جمع البيانات اللازمة لعملية المتابعة والتقييم، ومن أجهزة التخطيط بمعلومات وبيانات اقتصادية تستخدمها هذه الأجهزة عند تصميم المشاريع المختلفة لا سيما التنموية منها.

4.الإحصاء(statistics)

يتناول علم الاحصاء دراسة وتحليل الحقائق والظواهر والبيانات والمتوسطات، ومعاملات الارتباط والانحدار والتشتت، وبيان الاتجاهات العامة لمختلف نواحي نشاط المشروع. وقد ساعد علم الاحصاء والرياضيات على تقدم وتطور المحاسبة، لا سيما في مجال المحاسبة الإدارية بما استحدثته من استخدام الأساليب التحليلية، وبالمقابل قامت المحاسبة بتزويد المهتمين بشؤون الإحصاء بالبيانات المالية اللازمة

حقول المحاسبة المختلفة ومميزات كل منها

لقد تعددت حقول التخصص في علم المحاسبة تبعا لتعدد أغراض هذا العلم ومجالاته وفيما يلي نعرض لفروع المحاسبة مع التعريف بكل منها:

المحاسبة المالية (Financial Acco

:ويعني هذا الفرع بتسجيل العمليات المالية للوحدة الاقتصادية (مالية، صناعية، زراعية، الخ)، ثم تلخيص وتبويب هذه العمليات؛ لتحضير القوائم المالية المختلفة كقائمة نتيجة الأعمال، وقائمة المركز المالي

. ٢. تدقيق الحسابات(Auditing)

:ويبحث هذا الفرع في فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المبينة بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمنشأة، وذلك لإعطاء تقرير يتضمن رأيا فنية محايدة مستقلة عن مدى صحة أو دقة هذه البيانات، ودرجة الاعتماد عليها، ومدى تمثيل القوائم المالية لنتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة وتوضيح مركزها المالي. وقد تطورت أهداف التدقيق فلم يعد مالية فقط (قاصرا على التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المبينة بالدفاتر والسجلات، واكتشاف الأخطاء والغش والتزوير)، وإنما تجاوز هذه الأمور ليشمل ما يلي

التدقيق الإداريManagement Audit)

للتأكد من تحقيق أهداف المشروع بصورة اقتصادية أي الحصول على أكبر قدر من المنفعة بأقل نفقة ممكنة. تدقيق الأهدافEffectiveness Audit)

للتأكد من أن المشروع حقق الأهداف المحددة الواجب تحقيقها. ج. التدقيق الاجتماعي Social) Audit

للتأكد من نجاح المنشاة في تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية للوطن والمواطن، ومثال ذلك التأكد من تحقيق الرفاهية الاجتماعية التي حققتها المنشأة في هذا المجال، ومدى وفائها وتنفيذها لمشاريع ذات نفع اجتماعي والافصاح عن هذا الأداء وتقديم التقارير عنه مرد التدقيق القضائي Forensic Audit)

التأكد من تتبع ومنع مجموعة كبيرة من أعمال الغش والتحريف ذات الجوانب المالية. ٣. محاسبة التكاليفCost Accounting)

ويعني هذا الفرع بتحديد تكلفة وشدة نشاط معين كلكلفة السلعة، أو القسم، أو منطقة البيع الجغرافية، أو البائع، أو طريقة إنتاج معينة، ويتم ذلك بتسجيل وتجميع وتصنيف وتلخيص وعرض وتفسير

بيانات المواد والعمل وتكاليف التصنيع غير المباشرة (عناصر التكلفة المتعلقة بانتاج السلعة أو الخدمة، وتخدم محاسبة التكاليف بالدرجة الأولى إدارة المشروع؛ بتزويدها بالمعلومات الملائمة لأغراض التخطيط، واتخاذ القرارات والرقابة. ولكن هذا لا يعني أنها لا تخدم غرض إعداد القوائم المالية للأغراض الخارجية، إذ على العكس لا يمكن تحديد رقم الربح للفترة المالية من غير معرفة تكلفة البضاعة المباعة، كما تعتبر تكلفة المخزون أحد العناصر الرئيسية في قائمة المركز المالي. ويمكن تلخيص أغراض محاسبة التكاليف بما يلي

أ. تحديد تكلفة الوحدة المنتجة من السلعة بغرض تحديد الربح الذي تحقق في فترة معينة وتقييم المخزون من السلع.

ب. مراقبة التكاليف وابقاؤها في أقل مستوى ممكن.

ج. تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة للتخطيط واتخاذ القرارات، مثل تسعير السلع، وإلغاء إنتاج سلعة، وزيادة أو تقليص إنتاج سلعة، وتصنيع السلع الوسيطة أو شراؤها من موردين... الخ.

.4المحاسبة الضريبية:(Tax Accounting)

وتعني بعرض البيانات المحاسبية اللازمة لأغراض تحديد الربح الضريبي للربح الخاضع للضريبة) وفق أحكام القوانين الضريبية، كما تبحث في عرض وتحليل نواحي الاختلاف بين المباديء المحاسبية المتعارف عليها، وأحكام وقوانين الضريبة من أجل تقريب وجهات النظر في القضايا المختلف عليها، وعلى محاسب الضرائب أن يلم إلماما كافية بقوانين الضريبة وبجميع التعليمات والتفسيرات الخاصة بتلك القوانين محاسبية وضرائبية.

.5المحاسبة الحكومية:(Government Accounting)

ويقتصر هذا الفرع على المحاسبة في المؤسسات الحكومية والهيئات العامة التي لا تهدف إلى الربحية، وإنما تسعى لخدمة المواطنين والمجتمع، وتعمل المحاسبة الحكومية على تزويد إدارة تلك المؤسسات بمعلومات مالية مفيدة تساعدها على مراقبة صرف أموال الدولة وفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات المالية التي تصدرها، وتتضمن المحاسبة الحكومية تسجيل عمليات تحصيل وصرف الموارد الحكومية، وتقديم التقارير الدورية عنها وعن نتائجها، سواء للأجهزة الحكومية التنفيذية أو التشريعية أو للجمهور بصفة عامة، وبذلك فهي تخدم أغراض التخطيط والمتابعة والرقابة على أموال الدولة.

.6المحاسبة الإدارية(Management Accounting

قامت الجمعية الأمريكية المحاسبة بتعريف المحاسبة الإدارية بأنها تطبيق لوسائل، ملائمة ومفاهيم مناسبة

من أجل خلق بيانات اقتصادية تاريخية متوقعة لأية مؤسسة؛ لمساعدة الإدارة في وضع خطط لتحقيق أهداف معقولة، واتخاذ قرارات حكيمة لتحقيق تلك الأهداف. وقد ظهرت المحاسبة الإدارية نتيجة لتطور العملية الإدارية وزيادة احتياجاتها للبيانات والمعلومات اللازمة لترشيد القرارات، حيث تهدف المحاسبة الإدارية إلى استخراج البيانات الاقتصادية التي تساعد الإدارة في أدائها لوظائفها المختلفة، كالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

7.نظم المعلومات المحاسبية:(Accounting Information Systems)

يهدف هذا النوع من المحاسبة إلى خلق الإجراءات المحاسبية اللازمة لتجميع المعلومات المالية للمؤسسة، وتقديم التقارير الملائمة. ويجب أن يتناسب النظام المحاسبي المستخدم في أية وحدة اقتصادية مع حاجات ومتطلبات تلك الوحدة بحيث يزود هذا النظام الإدارة بالبيانات المالية في الوقت المناسب، بأقل تكلفة ممكنة، ويهدف تصميم النظام المحاسبي إلى تحديد الدورة المحاسبية والسجلات والدفاتر الواجب استعمالها، وتحديد طريقة معينة لتطبيق الأسس والمباديء المحاسبية المتعارف عليها، وقد ظهرت حديثاً تصاميم أنظمة محاسبية تعتمد بصورة كبيرة على الآلات والأجهزة الاليكترونية من أجل تسهيل العمل المحاسبي والاسراع في تزويد الإدارة بالمعلومات المالية النافعة.

8.المحاسبة الاجتماعية:(Social Accounting)

يهدف هذا الفرع من المحاسبة إلى تحديد الأهداف والبرامج والمشاريع الاجتماعية التي تنفذها المنشأة لصالح مجتمعها وقياس تكاليف هذه الأهداف والبرامج والمشاريع وتقديم التقارير إلى الجهات ذات الاختصاص، لتحديد مدى وفائها بأهدافها الاجتماعية.

المصطلحات :

الأصول الموجودات Assets)

الموارد التي يمتلكها المشروع ومحمد اف امه المتداولة النقدية وغيرها من الموجودات النى دى نية المشروع يحدها اين موجودات نقدية خلال الفترة المالية الحالية والأصول التأيت الله ج ده فعل وهي الخصوم المتداولة والتزامات لا تستحق خلال الفترة المالية الحالية وهي الأراضي والعقارات الأمنية)، والآلات والأصول الثابتة غير الملموسة مثل براى اختراع وحقوق النشر، وشهرة المحل، وهي التي أي نية المشروع الاحتقاطع لأكثر من فترة مالية واحدة

تدقيق (مراجعة)Audit ؛

مراجعة وتقييم السجلات المالية من خبير المدقق يفحص صحة القيود والإجراءات المتبعة في حفظ هذه السجلات، واستحان القوائم المالية.

حساب :Account

سجل يبين التغيرات والأرصدة لحصر قيمة إحدى المفردات ويتم ذلك في دفتر الأستاذ المخصص للمنشأة، ويرمز له باحا)، وتفرد صمد لكل حساب في دفتر أستاذه

خصوم التزامات :liabilities (وهي ما يستحق على المشروع للغير ولملا كه او أصحابه والالتزامات نوعان: التزامات يجب دفعها خلال السنة المالية الجارية الخصوم طويلة الأجل العملية المالية Financial Transaction

العملية التي يترتب عليها انتقال وتبادل أشياء ذات قيمة بين المنشاة وأحد الأطراف الأخرى. الفترة المحاسبية :Accounting Period

المدة الزمنية التي يغطيها ملخص بيانات المشروع، وهي سنة في العادة القيد المزدوج - Double Entryطريقة من طرق مسك الدفاتر، تسجل الأثر المزدوج لكل قيد وهذا يحتاج نوعين من انواع التسجيل لكل عملية، مما يجنب النظام الوقوع في الأخطاء

القيد المفرد :Single - Entry

اي نظام لمسك دفاتر لا يتضمن النتائج الكاملة لكل عملية. ويستعمل عادة في المشروعات الصغيرة لتتبع حسابات معينة مثل دفتر الشيكات الذي يمثل سجلا لرصيد النقدية فقط

ماسك السجلات :Book Keeper

الفرد الذي يقوم بحفظ السجلات المحاسبية

محاسب :Accountant

هو الشخص الذي يمتهن المحاسبة

المحاسبة Accounting

هي العلم الذي يعني بتسجيل وتصنيف وتلخيص وتفسير نشاطات المشروع التي يمكن التعبير عنها بوحدات نقدية

المحاسبة الإدارية Managerial Accounting

فرع من المحاسبة بعني بالتقارير المالية التي تفيد بشكل خاص إدارة المشروع في رسم السيامام واتخاذ القرارات

المحاسبة الحكومية :Government Accounting

حقل تخدم بعدى بالمحاسبة في الدوائر الحكومية

محاسبة التكاليف :Cost Accounting

فرع من المحامية يعني به دليل فقيد محاسبية معينة، وتقترن محاسبة التكاليف عادة بتحديد قيمة الوحلة القادمة من مفردة تصنعها المنشأة أو مراقبة وحساب تكلفة الوحدة مفردة واحدة أو مجموعة من المفردات من السلعة أو الخدمة، أو الوظيفية أو عملية من عمليات المشروع أو نشاط من أنشطته

مدقق : Auditor

الفرد الذي يقوم بمهمة تدقيق الحسابات

مسك الدفاتر :Book - keeping

التسجيل المنتظم للمعلومات المالية ولا يقوم ماسك الدفاتر بتصميم أو تهيئة نظام ملف السجلات. ولا يفسر أبيهما العمليات المالية كما يفعل المحاسب، بل تنحصر مهمته في حفظ جميل صحيح بالبيانات المالية

.ميزانية تقديرية (موازنة Budget

خطة العمل المالية أو التقيؤ للمشروع الفترة محددة قادمة مستقبلية. وتدمين المانيا النقد. وربيبة الدخل المتوقع والمصروفات المتوقعة وكيفية استعمال الموارد الماء مدة الموازنة

2الوحدة الثانية

.2ماهية (حقيقة) النظام المحاسبي

١,٢ تعريف النظام المحاسبي

الوظيفة الأساسية للمحاسبة هي تزويدنا بمعلومات كمية ذات طبيعة مالية حول أداء الوحدات الاقتصادية في ضوء أهدافها المالية المنشودة. وهذه المعلومات تفيد في اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل أطراف عديدة سواء داخل الوحدة أو خارجها، ولا بد للمحاسبة كنشاط خدمة؛ من إطار تعمل ضمنه لتحقيق الأهداف المطلوبة منها، والقيام بوظائفها بشكل فعال، وهذا هو النظام المحاسبي، فلكل منشأة نظامها المحاسبي الخاص الذي يتلاءم وطبيعة أعمالها، وأوجه النشاط التي تقوم بها، والظروف المحيطة بها .فالنظام المحاسبي هو الاطار العام الذي يحتوي على القواعد والمبادئ التي تحدد المستندات والدفاتر والسجلات وجميع الإجراءات والأدوات والتعليمات التي يجب اتباعها الإحكام عمليات القياس، وطرق عرض النتائج ومراقبتها بشكل دقيق.

## ٢,٢ أهداف النظام المحاسبي

من التعريف السابق للنظام المحاسبي يمكننا تحديد الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها وهي:

١. تسجيل كافة العمليات المحاسبية التي يقوم بها المشروع ن واقع المستندات المؤيدة لها مع مراعاة التسلسل التاريخي لحدوثها، وقد يكون التسجيل يدويا أو آلية.

٢. تبويب وتصنيف العمليات المحاسبية في حسابات مستقلة: بشكل يمكن من تحديد موجودات المنشأة والتزاماتها ومصروفاتها وإيراداتها، وأية بيانات أخرى تطلب منها.

٣. استخراج نتيجة أعمال المنشأة من ربح أو خسارة على فترات زمنية ملائمة وهي في العادة السنة وتحديد مركزها المالي في نهاية كل مدة.

٤.تزويد ادارة المنشأة وتوجيه سياساتها المالية، ويتم توفير المعلومات للإدارة على شكل قوائم وتقارير مالية دورية أو غير دورية.

٥. وضع نظام يضمن حماية ممتلكات المنشأة والمحافظة عليها من التلاعب والسرقة والضياع ومنع وقوع الأخطاء وكشف مايقع منها في حينه.

## خصائص النظام المحاسبي السليم

هناك اعتبارات معينة يجب توفرها في النظام المحاسبي لكي يحقق الأهداف المرجوة له وهذه الاعتبارات هي

١. أن يكون واضحة ومصحوبة بالتعليمات التوضيحية
٢ السهولة في التطبيق
٣أن يحقق الدقة التامة في تنفيذ العمليات المحاسبية والتأكد من انجازها على الوجه الصحيح.

٤. أن يحقق السرعة في انجاز العمليات المحاسبية كون بالإمكان تزويد الإدارة بحاجتها من البيانات في المواعيد المحددة.

٥. أن يكون مرنة قابلة للتعديل وفقا لطبيعة وظروف أعمال المنشأة.

٦ . أن يكون ذو تكلفة اقتصادية منخفضة فلا فائدة من نظام تفوق تكلفته الفائدة المتوقعة منه، لذا فإن تكلفة النظام يجب أن تتناسب مع الفائدة المرجوة من البيانات التي يوفرها

## عناصر النظام المحاسبي

قلنا إن المحاسبة نظام يتم تصميمه لتوفير معلومات مالية عن أداء الوحدات الاقتصادية وإن أي نظام بما فيه النظام المحاسبي يتكون من العناصر التالية:

١ مدخلات

٢عملية التحويل أو عملية المعالجة.

٣مخرجات

والمدخلات هي المواد الخام للنظام، اما عملية التحويل فتتمثل في الطرق التي من خلالها يتم تحويل المواد الخام إلى المخرجات المطلوبة، وفي المحاسبة، تعتبر العمليات التي يقوم بها المشروع مدخلات النظام. وكما سنرى فيما بعد: فإن أحداثا وأنشطة اقتصادية معينة تعتبر مدخلات للنظام، ويتم تسجيل وتبويب وتلخيص مدخلات النظام العمليات المحاسبية) باستخدام مجموعة من المباديء والقواعد المحاسبية، المخرجات النظام المحاسبي فهي التقارير المحاسبية التي يستخدمها العديد من الأطراف المهتمين بأداء الوحدة الاقتصادية سواء كانوا داخل المنشأة أو خارجها (انظر الشكل رقم

١ .(مدخلات عملية المعالجة مخرجات أنشطة اقتصادية تسجل وتبوب وتلخص على شكل قوائم مالية التي تستخدم من قبل الأطراف المعنية مثل: - إدارة المنشأة - المستثمرون الدائنون الحكومة الجمهور عموما شكل (١): تحضير ونشر المعلومات المحاسبية

مما سبق يمكن القول إن النظام المحاسبي يشمل تصميم المستندات والدفاتر والسجلات الواجب استخدامها في المنشأة وطرق تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات وأساليب عرض النتائج على شكل قوائم مالي (انظر الشكل رقم ٢)

الآتي مدخلات عملية التحويل مخرجات المستندات اليوميات الأستاذ القوائم المالية مثل شيكات، فواتير، بيع وشراء، أمر شراء

1. .يومية المقبوضات ان أستاذ مساعد في قائمة نتيجة النقدية .المدنيين .الأعمال. ٢. يومية المدفوعات /٢. أستاذ مساعد ٢ قائمة توزيع النقدية .الدائنين .الأرباح والخسائر ٣. يومية المشتريات

أستاذ عام. ٣. قائمة المركز الآجلة .المالين) ٤. يومية المبيعات في قائمة التغير الآجلة في المركز ٥ اليومية العامة شكل (٢):عناصر النظام المحاسبي المالي .وفيما يلي شرح تفصيلي لمكونات النظام المحاسبي

## 1.3مجموعة الأوراق الثبوتية

وهذه تسمى مجموعة مصادر القيود أو مؤيدات القيود، ويجب أن تعزز عادة بمستند، لذا تسمى أيضا "الأوراق الثبوتية" وتستخدم لإثبات وقوع العمليات المحاسبية، وتشمل الفواتير، الشيكات والكمبيالات والسندات الإشعارات المدينة) والدائنة، والإيصالات وقسائم الإيداع البنك والشرطة تسجيل النقد، وكعوب الشيكات وكشوفات الحساب والعقود .وقد يكون مصدر الأوراق الثبوتية داخلي، أي من داخل أقسام المشروع المختلفة (مثال ذلك صور فواتير البيع)، وقد تكون خارجية وتتوفر في المشروع بسبب معاملاته مع الغير، (مثال ذلك)
صور فواتير الشراء). ومن الطبيعي أن الأوراق الثبوتية الخارجية تعتبر أقوى في الاثبات من الأوراق الداخلية، وتعتبر الأوراق الثبوتية مصدرة لتنظيم المستندات؛ لذا تسمى مصادر القيود

## 2.3 ..المجموعة المستندية

يعرف المستند بأنه كشف أو قائمة مكتوبة ينشأ عندما تقوم المنشأة بعمليات القبض والصرف ويستخدم لتعزيز العملية المحاسبية وإثبات صحتها في الدفاتر، ويتم تنظيمه من واقع مجموعة الأوراق الثبوتية، ويعد المستند من أصل وصورة أو أكثر حسب احتياجات المشروع، وتتكون المجموعة المستندية من:

أ. مستندات القبض: وهذه تعد لإثبات العمليات التي تنطوي على قبض مبالغ نقدية أو بشيكات، وينظم مستند القبض من أصل وصورة؛ تعطي نسخة منه لدافع المبلغ كاثبات للدفع، وترسل نسخة إلى المحاسبة لتسجيلها في الدفاتر

ب. مستندات الصرف: وهذه تعد لإثبات العمليات التي تنطوي على صرف مبالغ نقدية اوبشيكات: من المنشأة إلى الأطراف الأخرى، ويتم تنظيمه من واقع الفاتورة، ويكون من نسخة واحدة أو أكثر

ت. .مستندات القيد :(Entry voucher) وهذه تعد لإثبات العمليات غير النقدية، أي العمليات التي لا تتضمن قبض أو صرف نقود، وينظم مستند القيد من نسخة واحدة، وعادة يكون في دفتر متسلسل الأرقام، وينظم مستند قيد لكل عملية ويرفق بالأوراق الثبوتية.

وبما أن المستندات تعتبر مصدرا للقيد في الدفاتر والسجلات المحاسبية اليومية العامة والأستاذ العام)، لذا فإنه عند تصميم النظام المحاسبي يجب أن يستخدم أقل عدد ممكن من المستندات وأن يكون تصميم المستند بسيطة وواضحة بحيث يقتصر على خانات للبيانات الضرورية ويكون مدلول كل بيان محددة. كما يجب أن تحفظ المستندات في ملفات خاصة للرجوع إليها عند الحاجة .

## 3.3نظم القيد في الدفاتر

ذكرنا أنه يتم تسجيل العمليات المالية في الدفاتر من واقع المستندات التي تنظم باستخدام الأوراق الثبوتية، والهدف من ذلك هو إظهار نتيجة أعمال المشروع سواء كانت ربحاً أو خسارة، أثناء فترة زمنية معينة وكذلك تحديد المركز المالي للمشروع في نهاية تلك المدة وهناك نظامان للقيد في الدفاتر والسجلات المحاسبية هما:

-نظام القيد المفرد (single Entry System) ويقوم هذا النظام على أساس أن المشروع ليس له شخصية معنوية مستقلة عن شخصية مالكه، وعليه فإن الذمة المالية للمشروع ليست مستقلة عن الذمة المالية لصاحبه، وكذلك فإنه طبقا لهذا النظام لا ننظر إلى المشروع عند إثبات العمليات على أساس أنه طرف مستقل من أطراف العملية، ونثبت طرفة واحدة فقط هو الطرف الخارجي الذي يتعامل معه المشروع، على الحساب سواء كان مدينة أو دائنة ولهذا سمي نظام "القيد المفرد

وبموجب هذا النظام يتم استعمال السجلات التالية

* سجل الصندوق حيث يسجل فيه المقبوضات والمدفوعات التي تمت نقدا أو بشيكات حسب التسلسل التاريخي لحدوثها.

* سجل المدينين حيث يشمل صفحة أو أكثر لكل مدين للمنشأة، وتسجل فيه الديون التي على العميل نتيجة البيع الأجل، والمبالغ التي يقوم بتسديدها

* سجل الدائنين حيث يشتمل على صفحة أو أكثر لكل دائن) وتسجل فيه الديون المستحقة له نتيجة الشراء بالأجل، والمبالغ التي تم تسديدها له.

تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي باستخدام نظام القيد المفرد

لتحديد المركز المالي للمنشأة، نقوم بعمل قائمة بممتلكات المنشأة من بضاعة وأثاث وآلات وسيارات ونقود، وذلك بالجرد الفعلي ويقصد بالجرد الفعلي حاصر ما تملكه المنشأة موجودات وتقييمها، فتعد النقدية بالصندوق، وتحصر البضاعة، ويتم التأكد من ملكية المنشأة للالات والأثاث والسيارات، كما يتم تحديد مقدار ما للمنشأة من ديون من واقع سجل المدينين المذكور أعلاه، أما الالتزامات كالدائنين وأوزاق الدفع فيتم استخراجها من واقع سجل الدائنين الذي يشتمل على مقدار الدين المترتب على المنشأة لكل منهم. ومن هذه البيانات يتم تصوير الميزانية حيث توضع الموجودات والديون التي للمشروع في جانب، أما الديون التي على المشروع فتوضع في الجانب الثاني، والفرق بين الاثنين يمثل رأس مال المنشأة في نهاية المدة .ولتحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، تتم مقارنة رأس المال في نهاية المدة الحالية مع رأس المال في نهاية المدة السابقة والفرق بينهما بمثل الربح أو الخسارة، فإذا كان رأس المال في نهاية المدة الحالية أكبر من رأس المال في نهاية المدة السابقة كان الفرق ربحا، أما إذا كان رأس المال في نهاية المدة الحالية أقل منه في نهاية المدة السابقة، فإن الفرق يمثل ما يكون قد حققه المشروع من خسائر، (بعد الأخذ بعين الاعتبار التسويات الخاصة بتغير رأس المال والمسحوبات الشخصية)

ويتم اللجوء إلى استخدام هذه الطريقة في المنشآت الصغيرة يملكها شخص واحد وعدد عملياتها يكون محدودة، بحيث يمكن تخصيص صفحة للعمليات النقدية، وصفحة للمبيعات على الحساب، وأخرى للمشتريات علي الحساب، وغالبا ما يكون صاحب المنشأة على علم بالمصروفات الأخرى كالإيجار والكهرباء والمياه .وتمتاز طريقة القيد المفرد ببساطتها وسهولتها وانخفاض تكلفتها ولها سلبيات منها:

أ. عدم وجود حسابات لجميع أنواع الأصول والالتزامات في المنشأة.

ب. عدم الاحتفاظ بحسابات تفصيلية لكل نوع من المصروفات والإيرادات.

ت. : عدم توفر الدقة في تحديد نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي
ث. صعوبة تطبيق الطريقة في المنشآت المتوسطة والكبيرة الحجم. –
ج. عدم وجود حصر شامل بكل عمليات المشروع التي تمت خلال الفترة بنك مثال (١
بدأ محمد أعماله في تجارة الأدوات المنزلية في ١/١/١٩٨٧ برأس مال مقداره ١٠٠٠٠ دينار، بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٧ حصل محمد على المعلومات التالية من واقع الجيد العام لهحله 500 :دينار صندوق 4300دينار أثاث 800دينار بضاعة ٠ 9000دينار مدينون 1500دينار كمبيالات مسحوبة على الغير لصالح المنشأة دائنون 2200دينار كمبيالات مسحوبة على المشروع الصالح الغير 500دينار إذا فرض أن محمدا يستخدم طريقة القيد المفرد، فالمطلوب استخراج نتيجة أعماله عن المدة المنتهية في ٣١/١٢/١٩٨٧ وتحديد مركزه المالي في نهاية تلك المدة 200 .دينار الحل :يتم تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي كالتالي:
٢٠٠+١٥٠٠+٩٠٠٠+٨٠٠+٤٣٠٠+٥٠٠ مجموع الموجودات في ٣١/١٢/١٩٨٧ = = الصندوق، البنك، الأثاث، البضاعة، مدينون، كمبيالات لصالح المنشأة = ١٦٣٠٠ ر را مجموع المطلوبات في ٣١/١٢/١٩٨٧ = ٢٢٠٠+٥٠٠ المطلوبات اط = دائنون، كمبيالات مسجوبة لصالح الغير ٢٧٠٠ = رأس المال في ٣١/١٢/١٩٨٧ = ١٦٣٠٠-٢٧٠٠ ١٣٦٠٠ ١٠٠٠٠ = مد ٣٦٠٠ = رأس المال في ١/١/١٩٨٧ صافي الربح عن السنة وإذا فرض أن محمدا قد سحب لاستعماله الشخصي خلال السنة مبلغ ١٠٠٠ دينار، وقام باستثمار أموال إضافية مقدارها ٢٠٠٠ دينار على رأس المال فإن صافي ربحه يساوي ٢٦٠٠ دينار وذلك كما يلي: صافي الربح يضاف: المسحوبات ٣٦٠٠ دينار ١٠٠٠ دينار ٤٦٠٠ دينار تطرح الإضافات على رأس المال ٢٠٠٠ دينار صافي الربح عن السنة ٢٦٠٠ دينار تجدر الإشارة إلى أن أصحاب المنشآت الصغيرة الذين يقومون بتطبيق طريقة القيد المفرد؛ يعتمدون في مصروفاتهم الشخصية على أرباح المنشأة، لذا فإنهم يقومون بسحب ما يحتاجونه من نقد أو بضاعة من المنشاة، وعليه فإن نتيجة الأعمال يجب تعديلها، باضافة قيمة المسحوبات إلى صافي الربح. ومن ناحية أخرى فإن صاحب المنشأة الصغيرة قد يضيف أثناء السنة مبلغا ما إلى رأس ماله، وهذا يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد الربح، حيث يجب خصمه لأن الإضافات على رأس المال لا تعتبر جزعة من الأرباح، لذا يجب استبعادها لتحديد الربح الذي حققته المنشأة.

ب. نظام القيد المزدوج (Double Entry System) وضع هذا النظام في صورته الأولية العالم المسلم عبدالله بن كاية بن محمد المازندراني عام ١٣٦٣، ونقل عنه العالم الايطالي لوقا باتشيليو (Luca Pacioli) سنة ١٤٩٤ في مدينة البندقية. ويقوم على أساس أن للمشروع شخصية معنوية مستقلة عن شخصية صاحبه وأن هذا المشروع يقوم يوميا بالعديد من العمليات المحاسبية وتكون العمليات المحاسبية غالبا بين طرفين متساويين في المقدار أحدهما مدينا والآخر دائنا، وعليه فإن الخطوة الأولى عند تسجيل أية عملية محاسبية في الدفاتر، هي أن نقوم بتحليلها إلى طرفيها المدين والدائن، وفيما يلي تفسير لنظام القيد المزدوج باستخدام معادلة الميزانية

معادلة الميزانية (Balance Sheet Equation) يحتاج المشروع إلى موارد مالية لمباشرة نشاطه، وتأتي هذه الموارد من مصدرين هما صاحب المشروع والغير (طرف

خارجي)، وتستخدم هذه الموارد في الحصول على موجودات مختلفة تسمى "أصوة"، وبما أن مجموع الأصول التي تمتلكها المنشأة يأتي من مصدرين هما أصحاب المشروع والغير فان العلاقة التالية يجب أن تكون دائما صحيحة .الأصول = مصادر الأصول أو أوجه استخدام الأموال = مصادر الأموال وعليه فإن أصول أو موجودات المشروع عليها حقوق أو مطالبات مساوية لها، وبعض هذه الحقوق يكون أصحاب المشروع (حقوق الملكية)، وبعضها يكون للغير (الالتزامات)، وفي هذه الحالة فإن المعادلة تكون كما يلي :اد الأصول = الخصوم الخصوم = الالتزامات للغير + حقوق الملكية الأصول = الالتزامات للغير + حقوق الملكية وتسمى هذه المعادلة معادلة الميزانية أو المعادلة المحاسبية (Equation Accounting) وكأي معادلة؛ يمكن نقل أحد أطرافها بحيث تصبح ز. الأصول - الالتزامات حقوق الملكية (رأس المال (أوصافي الأصول ويبين الشكل رقم (٣) ميزانية منشأة علي (مشروع فردي) في ٣١/١٢/١٩٨٩. ولكل ميزانية عنوان يحدد اسم المنشأة واسم القائمة (قائمة المركز المالي)، والمدة الزمنية التي تغطيها القائمة أو تاريخ القائمة، فقائمة المركز المالي تكون بتاريخ محدد، ويظهر تحت العنوان مباشرة الأجزاء التي تتكون منها الميزانية، حيث تتكون من ثلاثة أقسام رئيسة هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وبهذا العرض نلاحظ أن مجموع أصول المنشاة هوم٢٠٠٠ دينار وأن هذه الأصول قد تم تمويلها من مصدرين رئيسيين هماز ٨٠٠٠ دينار من الدائنين الالتزامات) و ١٢٠٠٠ دينار من أصحاب المشروع (حقوق الملكية( الميزانية (Balance shed).

تعتبر الميزانية امتدادا لمعادلة الميزانية أو المعادلة المحاسبية، وتعرف الميزانية أو قائمة المركز المالي بأنها كشف بين ممتلكات والتزامات وحقوق صاحب المشروع في تاريخ معين (انظر الشكل رقم ٣) الآتي

الميزانية العمومية كما هي في ٣١/١٢/١٩٨٩ الأصول الالتزامات 6000 1500 1500 500
صندوق أوراق قبض مدينون مباني آلات أوراق دفع دائنون قرض 8000 7000 500 2000
5000 4000أراضي حقوق الملكية 12000رأس المال 20000مجموع الأصول 20000مجموع الالتزامات وحقوق الملكية شكل (٣)

منشأة علي وتعرف الأصول (Assets) بأنها الموارد الاقتصادية المملوكة للمنشأة ولها منفعة اقتصادية مستقبلية، ويمكن التعبير عنها بالنقود. وتأخذ الأصول أشكالا مختلفة بعضها قد يكون ملموسا كالأراضي والمباني والمعدات وبعضها يمثل مطالبات بالدفع، أو تقديم خدمات كالمبالغ المستحقة على المدينين، والمبالغ المدفوعة مقدما للحصول على خدمات في المستقبل، (مثال ذلك تأمين مدفوع مقدما) أو إيجار مدفوع مقدما). وقد تعرض الأصول
في الميزانية حسب سهولة تحويلها إلى نقد، فالأصول الأكثر سيولة النقد والمدينين تسبق الأصول التي تدوم لمدة طويلة كالأراضي والمباني والمعدات. وتعرف الالتزامات liabilities) بأنها المطالبات المالية التي يجب على المنشأة أن تدفعها نقدا أو أن تقوم بتقديم خدمة في وقت ما في المستقبل، لذا فإنها تمثل مطالبات الدائنين على أصول المنشأة، وتظهر الالتزامات في الميزانية حسب

تواريخ استحقاقها حيث تظهر الالتزامات قصيرة الأجل وهي التي تستحق خلال سنة واحدة كأوراق الدفع والدائنين والرواتب المستحقة للموظفين أولا، يلي ذلك الالتزامات طويلة الأجل وهي التي تستحق بعد أكثر من سنة واحدة كالقروض طويلة الأجل والسندات. وأما حق الملكية ( Owner's equity) فهذا يمثل صافي أصول المنشأة (الفرق بين الأصول والالتزامات)، ويطلق على حق الملكية القيمة المتبقية" أي مطالبة أصحاب المشروع على الأصول الباقية بعد سداد الالتزامات، ويستخدم غالباً مصطلح رأس المال للتعبير عن حقوق أصحاب المشروع.

## العملياتTransactions

تقوم المحاسبة بقياس النتائج المالية للعمليات التي يقوم بها المشروع. والعملية هي الحادثة أو النشاط الاقتصادي الذي يمكن تحديده وقياسه بوحدات نقدية، ومن ثم تسجيله بالدفاتر المحاسبية. ويقوم المشروع بمئات بل آلاف العمليات يوميا، وهذه العمليات تؤثر على قيم ومكونات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، ومن أمثلتها شراء بضاعة على الحساب من أحد الموردين فهذه العملية تزيد أصلا من أصول المنشأة (البضاعة). وتزيد التزاما على المنشأة (الدائنون) بالمقدار نفسه. والعملية قد تتضمن مبادلة قيمة (شراء بيع، دفع، تخصيل أو اقتراض) بين طرفين أو أكثر، وقد تكون حدثا اقتصاديا لا يتضمن مبادلة قيمة ولها تأثير عملية المبادلة نفسه. كما أن العملية المحاسبية قد تكون عملية داخلية، ولا يكون الغير طرفا فيها، ومثال ذلك استهلاك اللوازم المكتبية التي تسجل أصلا عند شرائها، ويعتبر الجزء المستهلك منها مصروفا. كما قد تكون العملية المحاسبية عملية خارجية وهذه تقع بين المشروع وطرف آخر خارج المشروع، (مثال ذلك بيع بضاعة نقدا أو على الحساب لأحد العملاء). وهناك عمليات خارجية لا يكون الغيرطرفا فيها، وهذه تحدث في حالة الخسائر في أصول المنشأة التي تنتج عن السرقة أو الحريق أو الفيضانات أو الانفجارات أو أية كارثة طبيعية أخرى، فهذه الخسائر تعتبر عملية محاسبية. وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الإجراءات أو النشاطات التي لا تعتبر عمليات طلب شراء بضاعة من أحد العملاء على أن يتم تسليمها في وقت ما في المستقبل، أو إجراء محاسبية؛ لأنها لا تؤثر على الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية في المنشأة، مثال ذلك بطلب محادثات من أجل شراء أصل ثابت أو اجراء مقابلة مع أحد الأشخاص الذين يتقدمون عمل إلى المشروع، ويوافق المشروع على استخدامهم .لاحظنا أن الميزانية تبين المركز المالي للمنشأة، في لحظة زمنية معينة، وذكرنا بأن مجموع الأصول يجب أن يبقى دائماً مساويا لمجموع الالتزامات وحقوق الملكية، وإذا قمنا بتحضير ميزانية بعد كل عملية محاسبية فإن هذه المساواة يجب أن تبقى قائمة دائما لأن كل عملية من العمليات يكون لها طرفان (مدين بن ودائن) وأثر مزدوج، ولكن لا يشترط أن يبقى مجموع جانبيها كما هو قبل حدوث العملية . والتطبيق معادلة الميزانية في توضيح نظام القيد المزدوج، يمكن تقسيم العمليات المحاسبية إلى نوعين

## عمليات تؤثر على قيم الأصول والالتزامات

بعض العمليات تؤثر على قيم الأصول أو الالتزامات أو على كليهما، ولا تأثير لها على حقوق الملكية، ومثال ذلك قيام صاحب المشروع بشراء أثاث بمبلغ ٥٠٠ دينار نقداً. هنا سيزيد الأثاث

(أصل) بمبلغ ٥٠٠ دينار ولكن ينقص أصل آخر وهو الصندوق بمبلغ ٥٠٠ دينار، يلاحظ أن هذه العملية قد أدت إلى تغيير في الأصول، (مثال آخر تحصيل مبالغ نقدية من المدينين). ولو تم شراء الأثاث على الحساب بدلا من دفع قيمته نقدا لكانت النتيجة زيادة الأثاث (أصل) بمبلغ ٥٠٠ دينار وزيادة أخرى في الدائنين بالمقدار نفسه وهذا يمثل التزام (مثال آخر شراء بضاعة أو آلة أو أي أصل آخر على الحساب أو الحصول على قرض من أحد البنوك .(ومن ناحية أخرى فإن سداد جزء من الديون التي على المشروع يؤدي إلى نقص في كل من الأصول والالتزاماتهم فإذا قام صاحب المشروع بدفع مبلغ ٣٠٠ دينار للدائنين تسديدة لكامل الدين أو جزء منه فإن كلا من (الصندوق) و (الدائنين) سينقصان بالمبلغ نفسه وهو (٣٠٠ دينار). وإذا قمنا باستبدال الدين الذي على المشروع بورقه دفع، أدي ذلك إلى زيادة التزام أوراق الدفع ونقص التزام آخر وهو (الدائنون).

عمليات تؤثر على حقوق الملكية

يوجد أربعة أنواع من العمليات التي تؤدي إلى تغيير في حقوق الملكية وهي: ١قيام صاحب المشروع باستثمار أموال جديدة عندما يقوم صاحب المشروع باستثمار أموال جديدة (نقدا أو عينا) في المشروع، فإن هذا يؤدي إلى زيادة في كل من الأصول وحقوق الملكية بالقيمة نفسها، وفي هذه الحالة نجعل الأصول المقدمة مدينة، وحساب صاحب المشروع دائنا، ولكن ينوب عنه حساب يطلق عليه حساب رأس المال، وهذا الحساب يمثل ما قدمه صاحب المشروع إلى مشروعه.

٢. مسحوبات صاحب الشروع يقوم صاحب المشروع الفردي بسحب أصول نقدية أو عينية من المشروع الاستعماله الشخصي، وفي هذه الحالة فإن كلا من الأصول وحقوق الملكية تنقص بالقيمة نفسها، وبما أن المسحوبات تخفض حقوق الملكية، فانه يمكن تسجيلها بجعل حساب رأس مال صاحب المشروع مدينة بها، ولكن يفضل تسجيلها في حساب مستقل هو حساب المسحوبات الذي تسجل فيه كل المبالغ التي سحبها صاحب المشروع الاستعماله الخاص.

٣. .الايرادات الإيراد هو الزيادة في حقوق الملكية وتكتسبه المنشأة نتيجة لقيامها بتقديم سلعة أو خدمة لعملائها، ويقاس الإيراد عادة بمقدار الأصول التي حصلنا عليها مقابل تقديم السلعة أو الخدمة، (عادة على شكل نقود أو أصول أخرى كالديون في ذمة الغير .(ويتم تحقق الإيراد عند تقديم السلعة أو الخدمة، سواء تم قبض الإيراد نقداً أو على الحساب، (أساس الاستحقاق) وعليه فإن قيام المنشأة بقبض نقود لا يعني بالضرورة أن إيرادا قد تحقق، ففي حالة البيع النقدي يتحقق الإيراد عند قبض النقود، كما أن الايراد يتحقق ويثبت في الدفاتر المحاسبية عند تقديم خدمات على الحساب، حيث تزيد الإيرادات وتزيد الأصول بمقدار الزيادة في المدينين)، أما تحصيل مبالغ نقدية من المدينين فلا يؤدي إلى زيادة في الإيرادات، فهذه مجرد عملية تغيير في الأصول، من المدينين إلى الصندوق. كما أن الإيراد لا يتحقق عند قيام المنشأة باقتراض نقود أو عندما يقوم صاحب المشروع باستثمار أموال إضافية جديدة فيه، فهذه الزيادة في الأصول ليست إيرادا تم اكتسابه، لأن المنشأة لم تقم بتقديم سلع أو خدمات للغير.

## ٤. المصروفات

المصروفات عبارة عن نفقات تحملتها المنشأة للحصول على الإيراد، وتقاس المصروفات عادة بمقدار الأصول المستهلكة والخدمات المستعملة خلال المدة المحاسبية، ومن ذلك استهلاك الآلات والإيجار ورواتب الموظفين ومصاريف التدفئة والماء والكهرباء، فعند قيام صاحب المنشأة بدفع مصروف الكهرباء نقدا فان ذلك يؤدي إلى نقص في أصل الصندوق) يقابله نقص بالقيمة نفسها في حقوق الملكية، ومثال آخر قيام الغير بتقديم خدمة للمنشأة لم تدفع قيمتها بعد، ويحدث ذلك عند استلام فاتورة الإعلان عن المنشأة في إحدى الصحف المحلية، ولم يدفع المشروع قيمة الفاتورة بعد، فهذه العملية تؤثر على حقوق الملكية بالنقصان لأنها تمثل مصروفا، وفي الوقت نفسه تزيد التزاما يساوي قيمة الفاتورة التي لم تدفع بعد .وبما أن المصروفات تخصم من الإيرادات لتحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة فإنه يجب أن تنسب المصروفات أثناء مدة معينة إلى الإيرادات المتعلقة بتلك المدة. مثال ذلك إيجار شهر كانون ثاني ١٩٩٠ (بغض النظر عن تاريخ دفعه) يجب أن يخصم من إيرادات شهر كانون ثاني: عند تحديد صافي الدخل لذلك الشهر، فإذا قمنا بدفع إيجار سنوي مقداره ١٢٠٠ دينار مقدمة في الأول من كانون ثاني فإن ١٠٠ دينار فقط تمثل مصروف الإيجار لشهر كانون ثاني، وفي نهاية شهر كانون ثاني، فإن رصيد الإيجار المدفوع مقدمة هو (١١٠٠ دينار)، وهذا يمثل أصلا يسمى "إيجارة مدفوعة مقدمة " ويوزع على الأحد عشر شهرة الباقية من السنة ولا يعتبر النقد المدفوع للحصول على أصول مصروفات، ولا تأثير له على حقوق الملكية، كما أن المبالغ النقدية التي تدفع لسداد الالتزامات (كالدائنين) لا تعتبر مصروفاً، ولا تأثير لها على حقوق الملكية، وكذلك الحال بالنسبة لمسحوبات صاحب المشروع فعلى الرغم من أنها تخفض حقوق الملكية والأصول، إلا أنها لا تمثل مصروفات. فالمصروفات يجب أن تنسب مباشرة إلى الإيرادات التي ساهمت في تحقيقها، ويتم تحديدها بقياس قيمة الأصول والخدمات المستهلكة

.

مثال (٢ (سنستخدم معادلة الميزانية في تحليل العمليات التالية التي قامت بها منشأة أشرف للاتجار بالألبسة خلال شهر كانون ثاني سنة ١٩٨٨.

العملية الأولى

إذا فرض أنه بتاريخ ١/١/١٩٨٨ بدأ أشرف مشروعه التجاري بأن أودع في البنك مبلغ ١٥٠٠٠ دينار من أمواله الخاصة للاستثمارها في المشروع. هذه العملية زادت الأصول (البنك) وزادت حقوق الملكية (رأس المال) بالقيمة نفسها، وعليه فإن الميزانية تظهر بالصورة التالية: ١٥٠٠٠ البناء 0000الالتزامات

١٥٠٠٠ حقوق الملكية (رأس المال) ١٥٠٠٠ إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية ١٥٠٠٠ إجمالي الأصول

العملية الثانية

في ٢/١ سحب أشرف مبلغ ٤٠٠٠ دينار بشيك، وأودعه في صندوق المحل، ولذلك يزيد أصل هو الصندوق وينقص أصل آخر هو البنك، وبالمقدار نفسه. وهذا يجعل الميزانية في حالة توازن.

١١٠٠٠ البنك ٠٠٠٠ الالتزامات ٤٠٠٠ الصندوق ١٥٠٠٠ حقوق الملكية (رأس المال) ١٥٠٠٠
٥٠٠٠ فيه

العملية الثالثة

في ٣/١ اشترى أشرف بضاعة بمبلغ ٣٨٠٠ دينار، دفع ثمنها بشيك على البنك، وهذه العملية تؤدي إلى نقص في أصل (البنك)، وزيادة في أصل آخر (البضاعة) وبالقيمة نفسها. ٧٢٠٠ البنك ٠٠٠٠ الالتزامات ٤٠٠٠ الصندوق ١٥٠٠٠ حقوق الملكية (رأس المال) ٣٨٠٠ البضاعة ١٥٠٠٠ ١٥٠٠٠

العملية الرابعة

وفي ٤/١/١٩٨٨ دفع أشرف مبلغ ٢٠٠٠ دينار نقدا لشراء سيارة للمنشأة، وهذه العملية تؤدي إلى نقص في أصل (الصندوق)، وزيادة في أصل آخر هو السيارات، وبالقيمة نفسها، وتعد هذه العملية مجرد تحويل أصل إلى أصل آخر، وتبقى الميزانية في حالة توازن. ٢٠٠٠ الصندوق ٠٠٠٠٠ الالتزامات ٧٢٠٠ البنك ١٥٠٠٠ حقوق الملكية (رأس المال) ٣٨٠٠ البضاعة
2000السيارة 15000 15000

العملية الخامسة

في ٥/١/١٩٨٨ دفع أشرف مبلغ ٢٠٠ دينار نقدا إيجار محل عن شهر كانون ثاني، وهذه العملية تمثل مصروفات، وتؤدي إلى تخفيض أصل (الصندوق) وحقوق الملكية بالقيمة نفسها. ١٨٠٠ الصندوق ٧٢٠٠ البنك ٣٨٠٠ البضاعة 00000الالتزامات٢ 14800حقوق الملكية 2000السيارة 14800 14800

العملية السادسة

في ٧/١ باع أشرف بضاعة بمبلغ ٢٠٠٠ دينار نقدا، وقد كانت تكلفة البضاعة عليه ١٥٠٠ دينار، وهذه العملية يترتب عليها نقص في أصل البضاعة بمبلغ ١٥٠٠ دينار، وزيادة في أصل آخر من أصول المشروع هو الصندوق بمبلغ ٢٠٠٠ دينار، كما يترتب عليها ربح مقداره ٥٠٠ دينار (هو الفرق بين تكلفة البضاعة وسعر بيعها)، وهذا الربح يمثل زيادة في حقوق أصحاب المشروع، وبناء على هذه الحقائق تكون الميزانية كما يلي: ٣٨٠٠ الصندوق 00000الالتزامات ٧٢٠٠ البنك 15300حقوق الملكية ٢٣٠٠ البضاعة ٢٠٠٠ السيارة 15300 15300

العملية السابعة

في ١٥/١/١٩٨٨ اشترى أشرف قطعة أرض على الحساب، بمبلغ ٤٠٠٠ دينار، شركة دار الهندسة، وهذه العملية أدت إلى زيادة في أحد الأصول (الأراضي) وزيادة في أحد الالتزامات (شركة دار الهندية) وبالقيمة نفسها 4000 .دائنون (دار الهندسة) ٧٢٠٠ البنك 15300حقوق الملكية (رأس المال) ٢٣٠٠ البضاعة 3800الصندوق 2000السيارة ٤٠٠٠ الأراضي 19300 19300

العملية الثامنة

في ٢٠/١/١٩٨٨ قام أشرف بتسديد مبلغ ١٠٠٠ دينار بشيك على البنك الشركة دار الهندسة، وهذه العملية تؤدي إلى نقص أصل (البنك) ونقص التزام المستحق لدار الهندسة بالمقدار نفسه. ٣٨٠٠

الصندوق 3000دائنون (دار الهندسة) ٦٢٠٠ البنك 15300حقوق الملكية (رأس المال) ٢٣٠٠ البضاعة ٢٠٠٠ السيارة ٤٠٠٠ الأراضي 18300 18300

العملية التاسعة

في ٣٠/١/١٩٨٨ قام أشرف بدفع رواتب شهرية مقدارها ٤٠٠ دينار نقدا. وفي هذه الحالة ينقص حق صاحب المشروع والصندوق بالمقدار نفسه، وتظهر الميزانية كما يلي ٣٤٠٠ الصندوق 3000 دائنون (دار الهندسة) ١٤٩٠٠ حقوق الملكية (رأس المال) 6200البناء ٢٣٠٠ البضاعة٢٠٠٠ السيارة ٤٠٠٠ الاراضي ١٧٩٠٠ (١٧٩٠٠

العملية العاشرة

في ٣٠/١/١٩٨٨ تعهدت منشاة اشرف بسداد المستحق لدار الهندسة بهوان كمالة تستحق بعد ثلاثة أشهر، لذلك ينقص التزام وهو الدائنون، ومزيد الترام آخر وهو أوراق الدفع، بالمقدار نفسه 3000 أوراق الدفع ٦٢٠٠ البنك ٢٣٠٠ البضاعة 3400الصندوق 14900حقوق الملكية (رأس المال 2000السيارة ٤٠٠٠ الأراضي 17900 17900العملية الحادية عشرة

في ٣٠/١/١٩٨٨ قام أشرف بشراء أثاث للمشروع بمبلغ ٥٠٠ دينار. وسدد ثمنه من أمواله الخاصة، لذلك يزيد أصل وهو الأثاث، كما يزيد رأس المال بمبلغ ٥٠٠ دينار وبذلك تبقى الميزانية في حالة توازن. ٣٤٠٠ الصندوق 3000أوراق الدفع ٦٢٠٠ البنك 15400حقوق الملكية (رأس المال ٢٣٠٠ البضاعة ٢٠٠٠ السيارة ٥٠٠ الأثاث 4000الأراضي 18400 18400

العملية الثانية عشر

في ٣١/١/١٩٨٨ قام صاحب المشروع بسحب مبلغ ٧٠٠ دينار نقدا لاستعماله الخاص، فتخفض المسحوبات كل من الصندوق وحقوق الملكية بالقيمة نفسها، وتظهر الميزانية كما يلي: ٢٧٠٠ الصندوق 3000أوراق الدفع 14700حقوق الملكية (رأس المال) ٦٢٠٠ البنك ٢٠٠٠ السيارة ٢٣٠٠ بضاعة ٥٠٠ الأثاث لا 4000 . الأراضي 17700 17700ويلخص الشكل رقم (٤) الآتي عمليات شهر كانون ثاني المنشأة أشرف، ويبين أثرها على معادلة الميزانية.

## الحساب account

من الواضح أن النظام المتبع أعلاه في تسجيل العمليات، قد لا يكون مناسبة حتى في الحساب (Accountا المشروعات الصغيرة، لأن كل مشروع يقوم بالعديد من العمليات يومية، لذلك يصبح من البيانات الصعب تحضير ميزانية بعد كل عملية، لذا فإنه من الناحية العملية يتم تجميع الضرورية في مجموعة من السجلات تسمى حسابات، ثم يتم تصوير ميزانية عمومية مرة واحدة فقط في نهاية كل مدة محاسبية .ويعتبر الحساب العنصر الأساسي في النظام المحاسبي للمنشأة، وهو عبارة عن مكان يتم فيه تجميع وتسجيل البيانات الناتجة عن العمليات. وبمعنى آخر فهو سجل بالزيادات والتخفيضات التي تحدث على الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات . ويعطى كل حساب عنوانا مختصرا يصف للبيانات التي تسجل فيه، ويتكون من اسم الأصل أو الالتزام، أو حق الملكية، أو المصروف، أو الإيراد، (مثال ذلك الصندوق، والمدينون والدائنون،

وإيراد العقار، ومصروف الإيجار). ويكون له جانبان، الجانب الأيمن ويكون دائما مدينة والجانب الأيسر ويكون دائما دائنا، ويتكون كل جانب من جانبي الحساب من خانة التاريخ العملية، وخانة أخرى للبيان، وثالثة لرقم صفحة اليومية التي تبين السجلات التي تم منها القيد في هذا الحساب، وخانة رابعة للمبلغ، ويظهر ذلك في الشكل رقم .(5) شكل رقم (5) ذا الصندوق المبلغ رقم صفحة التاريخ | المبلغ البيان رقم صفحة التاريخ منه البيان اليومية اليومية 2 4000 1988 1988ى ٢ 2 4 2إلى ح/ البنك ٢٠٠٠ إلى د/ المبيعات 5ك ٢ 2000من ح/ السيارة ٢٧ ٢٠٠٢ من حا مصروف الإيجار 400من حا مصروف الرواتب ٧٠٠ من ح/ المسحوبات الشخصية 30ى ٢ 31 ك ٢

وهناك شكل مبسط للحساب يستخدم في غرفة الصف ويشار إليه بحساب (٢) لأنه يأخذ شكل الحرف الانجليزي(T) ، ويمتاز الحساب الذي يأخذ شكل حرف آ بأنه يعطي صورة متكاملة لمختلف العمليات التي تؤثر على الحساب، كما يفيد في معرفة تأثير العمليات (زيادة أو نقصا) على الأصول، والالتزامات وحقوق الملكية، وإذا نظرنا إلى العمليات التي أثرت على الصندوق وأشرنا إليها في مثالنا السابق، نجد أن حساب الصندوق يظهر كما يلي خلال شهر كانون ثاني لسنة 1988:منه د / الصندوق 4000إلى ح/ البنك 2000من د/ السيارة 2000إلى حل المبيعات 200من ح/ مصروف الإيجار من جا مصروف الرواتب 700 400من ح/ المسحوبات الشخصية 2700 3300 6000 رصيد وبما أنه يتم عادة حذف التواريخ في الحسابات التي تأخذ هذا الشكل (٢) ، فإنه من المعتاد أن نستخدم رمز (key) للقيود كرقم أو حرف لتحديد العمليات أو القيود، وهذا يساعد في مراجعة القيود في حالة وقوع خطأ، كما يساعد في مراجعة أي مجموعة من الحسابات. والأرقام في حساب T ، أعلاه هي الأرقام نفسها التي استخدمت في تحديد عمليات شهر كانون ثاني لمنشأة علي في مثالنا السابق .ويمكن تصوير ما يسمى بحساب الصندوق ذي الثلاثة أعمدة أو الحساب ذو الرصيد المتحرك على النحو التالي :شكل رقم (٦) د/الصندوق رقم الحساب ١١ التاريخ البيان رقم صفحة دائن رصيد اليومية مدين 2 2000 4000 4000 1988ك ٢ ٤ ك ٢ ٥ ك ٢ ٧ ك ٢ ٣٠ ك ٢ 200 2000إلى ح/ البنك من ح/ السيارة من جا مصروف الإيجار إلى د/ المبيعات من ح/ مصروف الرواتب من ح/ المسحوبات الشخصية 31 700 400 3400 3800 1800 2000ك ٢ 2700

لاحظ أن هذا الحساب يشمل جميع المعلومات الظاهرة في الحساب ذي الجانبين، فالتاريخ يشير إلى تاريخ حدوث العملية وليس بالضرورة أن يكون التاريخ نفسه الذي سجلت فيه بالحساب، أما عمود الرصيد فانه يعطينا الرصيد الجديد في كل مرة يكون فيها الحساب مدينا أو دائنا. أما خانة رقم صفحة اليومية، فإننا نثبت فيها رقم صفحة اليومية التي سجلت بها العملية، مما يساعد في تتبع قيود الأستاذ في مصدرها دفتر اليومية، وسيتم توضيح استخدام دفتر اليومية في موضع لاحق من هذه الوحدة). والفائدة الرئيسية لهذا الحساب بالمقارنة مع الحساب ذي الجانبين، هي أنه يظهر رصيد الحساب في أي تاريخ أثناء المدة، كما أن استخدامه يجنبنا ترصيد الحسابات كل شهر، وهذا ما يتم

عمله في حالة استخدام الحساب ذي الجانبين، أضف إلى ذلك أن الخانة الخاصة بالبيان يمكن استخدامها للتوضيح عند وجود قيد غير عادي، لذا فإنه يندر استخدامها لأن التوضيح يظهر في دفتر اليومية ولكن قد يؤخذ على هذه الطريقة في تصوير الحساب أنه يجب أن نحرص على معرفة ما إذا كان رصيد الحساب هو الرصيد المعتاد أم لا، فإذا ظهر رصيد غير عادي للحساب نتيجة خطأ محاسبي أو بسبب عملية غير عادية فانه يجب أن يوضع بين قوسين، أو بخط مائل أو بلون مخالف، ومثال ذلك إذا قمنا بسحب مبلغ من البنك يزيد عما لنا لديه، هنا يكون رصيد حساب البنك غير عادي (رصيد دائن)، كما أن حساب أحد المدينين قد يظهر برصيد دائن، لأن العميل قام بدفع مبلغ أكبر من رصيد حسابه، أما وجود رصيد دائن في حساب الأثاث فقد يكون سببه خطأ محاسبي، وسنستخدم الحساب ذا الجانبين في الشرح وتوضيح الوحدات القادمة .وتتم عملية التسجيل في الحساب كما يلي:)

١. يثبت مبلغ أول المدة (الرصيد) إن وجد، وتظهر أرصدة الأصول والمصروفات في الجانب الأيمن، أما أرصدة الالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات فتظهر في الجانب الأيسر من حساباتها.

٢. تسجل العمليات المحاسبية في الحسابات باستخدام نظام القيد المزدوج، الذي يعني أن كل عملية مالية تتكون من طرفين متساويين في القيمة يكون أحدهما مديناً والأخر دائنا. وهناك مجموعة من القواعد التي تستخدم في تحليل العملية إلى طرفيها المدين والدائن وذلك كما يلي :يستخدم المصطلحان مدين ودائن ليصفا الجانب الأيمن والجانب الأيسر للحساب كما يلي:

أي نوع حساب (دان مدين دائما في الجانب الأيمن (دائما في الجانب الأيسر (وقد نختصر أحيانا كلمتي مدين ودائن ب "منه" و "له" على التوالي، وتجدر الاشارة إلى أن مصطلحي "مدين" و "دائن" ليسا شبيهين بالكلمتين "زيادة" "ونقصن"، ونستخدم نظام القيد المزدوج لتسجيل الزيادات والتخفيضات في كل مجموعة من مجموعات الحسابات الخمسة الرئيسية: (الأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية، والإيرادات والمصروفات كما يظهر من الشكل رقم ٧ .الأصول دائن مدين بالزيادة بالنقص *الرصيد المصروفات مدين دائن (بالزيادة بالنقص *الرصيد الالتزامات دائن مدين بالنقص بالزيادة *الرصيد

حقوق الملكية مدين دائن بالنقص بالزيادة الرصيد الإيرادات مدين دائن بالنقص بالزيادة *الرصيد الشكل رقم (٧): الزيادات والتخفيضات والمدين والدائن والرصيد المعتاد المجموعات الرئيسية للحسابات (يجب أن تلاحظ العلاقات التالية في الشكل رقم (٧) أعلاه:

١. يشير الجانب الأيمن لأي حساب إلى الجانب المدين، بينما يشير الجانب الأيسر لأي حساب إلى الجانب الدائن.

٢. تجعل حسابات الأصول والمصروفات مدينة بالزيادة الجانب الأيمن من معادلة الميزانية)، بينما تجعل حسابات الالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات دائنة بالزيادة الجانب الأيسر من معادلة الميزانية). وبمعنى آخر فقد أدرك مصمم نظام القيد المزدوج أنه إذا كانت الزيادات في الأصول ستسجل في الجانب المدين، فان تساوي المدين والدائن في معادلة الميزانية لا يتم إلا إذا سجلت الزيادات في الالتزامات وحقوق الملكية في الجوانب المعاكسة، أو الدائنة لحسابات الالتزامات وحقوق الملكية.

٣. من المنطق أن نسجل النقص في هذه الحسابات في الجانب المعاكس للزيادات، بمعنى أن نجعل حسابات الأصول والمصروفات دائنة بالنقص، بينما نجعل حسابات الالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات مدينة بالنقص.
٤. الرصيد المعتاد أي حساب يكون في الجانب الذي نسجل فيه الزيادات وعليه فان حسابات الأصول والمصروفات) عادة ذوات أرصدة مدينة، بينما حسابات المجموعات الثلاث الأخرى (الالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات) ذوات أرصدة دائنة، وهذه النتيجة تحدث أن الزيادات في حساب ما، تكون عادة أكبر من أو مساوية للتخفيضات فيه. لاحظ كيف أن الزيادات والتخفيضات في الأصول هي عكس ذلك بالنسبة للالتزامات وحقوق الملكية، ولاحظ أيضا كيف أن طريقة تسجيل الزيادات والتخفيضات بالنسبة للإيرادات هي نفسها بالنسبة لحقوق الملكية، وهذا شيء متوقع لأن الإيرادات تزيد حقوق الملكية، وباتباع هذا المنطق فإن طريقة التسجيل في حسابات المصروفات، هي عكس تلك بالنسبة للإيرادات؛ لأن المصروفات تؤدي إلى تخفيض في حقوق الملكية

مثال(3)

التحليل العمليات إلى أطرافها المدينة والدائنة تستطيع أن تستخدم المثال الذي سبق شرحه عند الحديث عن معادلة الميزانية الخاصة بمنشأة أشرف للاتجار بالألبسة، وسنقوم باثبات كل عملية، ثم نحللها إلى أطرافها المدينة والدائنة، ونسجلها في الحسابات مباشرة باستخدام حسابات T للتبسيط، وقد أعطينا كل عملية رقما لربط طرفي العملية في الحسابات. (انظر الشكل رقم 😎.

عملية رقم(1)

في ١ كانون ثاني ١٩٨٨ بدأ أشرف مشروعه التجاري بأن أودع في البنك مبلغ ١٥٠٠٠ دينار من أمواله الخاصة كرأس مال

هذه العملية تؤدي إلى زيادة في كل من الأصول وحقوق الملكية، فقد زاد البنك بمبلغ ١٥٠٠٠ دينار، كما زاد رأس المال بالقيمة نفسها وهي ١٥٠٠٠ دينار، وعليه نجعل حساب البنك مدينا، وحساب رأس المال دائنة.

عملية رقم(2)

في ٢ كانون ثاني سحب أشرف مبلغ ٤٠٠٠ دينار بشيك وأودعها في صندوق المحل.

هذه العملية تمثل تحويل أصل إلى أصل آخر ويتم فيها زيادة في أصل هو الصندوق ونقص في أصل

آخر هو البنك، وتسجل العملية بجعل حساب الصندوق مدينا وحساب البنك دائنا.

عملية رقم (3)
في ٣ كانون ثاني اشتري أشرف بضاعة بمبلغ ٣٨٠٠ دينار، دفع ثمنها بشيك على البنك.

إن عملية شراء البضاعة تؤدي إلى زيادة أصل هو البضاعة، بمبلغ ٣٨٠٠دينار، ونقص في أصل آخر هو البنك بالقيمة نفسها، وعليه فاننا نسجل العملية بجعل حساب البضاعة مدينا وحساب البنك دائنة.

عملية رقم (4)
في ٤ كانون ثاني دفع أشرف مبلغ ٢٠٠٠ دينار نقداً لشراء سيارة للمنشأة. هذه العملية تؤدي إلى نقص في أصل هو الصندوق، وزيادة في أصل آخر هو السيارات، وعليه نجعل حساب السيارات مدينا، وحساب الصندوق دائنا.

عملية رقم (5)
في ٥ كانون ثاني دفع أشرف مبلغ ٢٠٠ دينار نقداً إيجار المحل الذي يشغله عن شهر كانون ثاني . هذه العملية تؤدي إلى زيادة مصروف هو مصروف الإيجار بمبلغ ٢٠٠ دينار وهذا يمثل نقصا في حقوق الملكية، يقابله نقص في أصل من الأصول هو الصندوق، وعليه نجعل حساب رأس المال مدينة وحساب الصندوق دائنا.

عملية رقم (6)
في ٧ كانون ثاني باع أشرف بضاعة تكلفتها ١٥٠٠ دينار بمبلغ ٢٠٠٠ دينار نقدا .هذه العملية تؤدي إلى زيادة أصل (الصندوق) بمبلغ ٢٠٠٠ دينار، ونقص في أصل آخر هو البضاعة بمبلغ ١٥٠٠ دينار، والفرق بين الأصلين ٥٠٠ دينار، وهو يمثل الربح الذي يؤدي إلى زيادة في حقوق الملكية (رأس المال). وتسجل العملية بجعل حساب الصندوق مدينا بمبلغ ٢٠٠٠ دينار، وحساب البضاعة دائنا بمبلغ ١٥٠٠ دينار، كما يجعل حساب رأس المال دائنا بمبلغ ٥٠٠ دينار

عملية رقم (7)
في ١٥ كانون ثاني؛ اشترى أشرف قطعة أرض على الحساب بمبلغ ٤٠٠٠ دينار، ولهذا يزيد أصل هو الأراضي، ويزيد التزام بالقيمة نفسها وهو الدائنون. وعند تسجيل هذه العملية نجعل حساب الأرض مدينا، وحساب الدائنين دائنة بمبلغ ٤٠٠٠ دينار

عملية رقم (8)
في ٢٠ كانون ثاني قام أشرف بتسديد مبلغ ١٠٠٠ دينار بشيك للدائنين (شركة دار الهندية) .وهذه العملية أدت إلى نقص أصل هو البنك، ونقص التزام هوالدائنون، لذا نجعل حساب الدائنين مدينا وحساب البنك دائنا

عملية رقم (9)

في ٣٠ منه قام أشرف بدفع رواتب شهرية مقدارها ٤٠٠ دينار نقدا. وهذه العملية تؤدي إلى نقص في الصندوق مقداره ٤٠٠ دينار، يقابله نقص في حقوق الملكية، لذا يجعل حساب رأس المال مدينا وحساب الصندوق دائنا

.عملية رقم (10)

في ٣٠ كانون ثاني تعهدت منشأة أشرف بسداد المستحق عليها لشركة دار الهندسة بموجب كمبيالة تستحق بعد ثلاثة أشهر .هذه العملية تؤدي إلى نقص التزام هو الدائنون، وزيادة التزام أخر هو أوراق الدفع، لذا يجعل حساب الدائنين مدينا، وحساب أوراق الدفع دائنة

عملية رقم (11)

في ٣٠ منه قام أشرف بشراء أثاث للمشروع بمبلغ ٥٠٠ دينار، وسدد ثمنه من أمواله الخاصة . ترتيب على هذه العملية زيادة في أصل هو الأثاث بمبلغ ٥٠٠ دينار وزيادة في حق الملكية رأس المال بالمقدار نفسه، لذا يجعل حساب الأثاث مدينا، وحساب رأس المال دائنا.

عملية رقم (12)

في ٣١ كانون ثاني قام صاحب المشروع بسحب مبلغ ٧٠٠ دينار نقداً الاستعماله الخاص .لقد ترتب على هذه العملية نقص في (أصل الصندوق) مقداره ٧٠٠ دينار، ويقابله نقص آخر في حقوق الملكية بالمقدار نفسه، لذا يجعل حساب رأس المال مدينا وحساب الصندوق دائنا .بعد تسجيل العمليات المذكورة أعلاه في الحسابات المختصة؛ فإنه يمكن تحديد أرصدة الحسابات .وتظهر حسابات منشأة أشرف في الشكل رقم (٨) لاحظ الآتي:

أ. تم استخدام مفتاح لكل عملية مما يساعد في تتبع أطراف أي قيد في الحسابات.

ب. إن أرصدة حسابات الأصول والالتزامات ورأس المال بعد العملية الأخيرة (العملية الثانية عشرة) تتساوى مبالغها مع مبالغها الظاهرة في الميزانية العمومية.

ج. أثرت عمليات مشتريات ومبيعات البضاعة والمصروفات والإيرادات على رأس المال، ويمكن أن يكون لكل من هذه العمليات حساب مستقل فيفتح حساب المشتريات، وحساب للمبيعات وحساب لكل نوع من المصروفات والإيرادات.

د. تستخرج خلاصة العمليات التي أثبتت في كل حساب، بمقارنة مجموع الجانب المدين بمجموع الجانب الدائن، وإيجاد الفرق بين الجانبين. وتسمى تلك الخلاصة رصيد الحساب.

أ. حسابات الأصول منه ج/ البنك منه ج/ الصندوق 4000إلى ح/ البنك ٢٠٠٠ من ح/ السيارة 15000إلى حا رأس المال ٤٠٠٠ من ح/ الصندوق 3800من د/ المشتريات 200من د/ رأس المال 2000إلى مذكورين ٤٠٠ من د/ رأس المال 700من د/ رأس المال 1000من ح/ الدائنين 6200 6000 8800 15000 3300رصيد 2700رصيد ج/ الأثاث منه ح/ البضاعة منه إلى دا

رأس المال 3800إلى ح/ البنك 1500من ح/ الصندوق 2300 1500 3800 500رصيد 500 رصيد اله منه منه ج/ السيارة ٢٠٠٠ إلى دا الصندوق د/ الأراضي إلى حل الدائنين 2000 4000 4000رصيد رصيد ب. حسابات الالتزامات وحقوق الملكية منه منه دا الدائنين (دار الهندسة) له إلى ح/ البنك ٤٠٠٠ من د/ الأراضي ٣٠٠٠ إلى د/ أوراق الدفع د/ أوراق الدقع له 3000من ح/ الدائنين 3000 4000 4000 1000رصيد منه 200د/ رأس المال إلى حل الصندوق ١٥٠٠٠ من ح/ البنك إلى ح/ الصندوق ٥٠٠ من ح/ الصندوق إلى دا الصندوق ٥٠٠ من ح/ الأثاث 700 400 14700 16000 1300رصيد

الشكل رقم(8)

الملكية بعد ترصيد الحسابات أعلاه يلاحظ أن أرصدة حسابات الأصول والالتزامات وحقوق تمثل خلاصة العمليات التي أثرت على هذه الحسابات سواء بالزيادة أو بالنقص، ولذلك فإنه يمكننا الآن تصوير ميزانية عمومية مرة واحدة بعد تسجيل جميع العمليات، ولا داعي لتصوير ميزانية عمومية بعد كل عملية مباشرة، وتظهر الميزانية العمومية لمنشأة أشرف بعد العملية الثانية عشرة كما يلي : منشأة أشرف الميزانية العمومية كما هي في ٣١/١/١٩٨٨ الالتزامات صندوق أوراق دفع بنك بضاعة رأس المال أثاث سيارة أراضي الأصول 2700 3000حقوق الملكية 6200 14700 17700 17700 4000 2000 500 2300لاحظ أننا قمنا بتسجيل مشترياتنا من البضاعة في حساب البضاعة وعند بيع جزء من البضاعة نفسها، قمنا بجعل حسابها دائنا بتكلفة الجزء المباع، والفرق بين سعر البيع والتكلفة يمثل ربحا أو خسارة يؤثر على حقوق الملكية، وكان بالإمكان جعل تكلفة شراء البضاعة مصروفة، وبالتالي تخفيض حقوق الملكية بها كما أنه يمكن اعتبار المبيعات من البضاعة إيرادة، وزيادة حقوق الملكية بها، وسنرى فيما بعد أن مشترياتنا من البضاعة تسجل في حساب يسمى حساب المشتريات، كما أن مبيعاتنا من البضاعة تسجل في حساب المبيعات .

هناك مفهومان خاطئان عن المدين والدائن نرجو منك مراعاتهما:

١. يجب أن لا نخلط بين عبارتي "يجعل مدينا" و "يجعل دائنا وكلمتي "يزيد "و"ينقص"، إذ يعتقد البعض أن جعل الحساب دائنا ينقص رصيده، كما أن جعل الحساب مدينا يزيد رصيده، ولكن عبارة يجعل مدينا تعني أن نسجل مبلغا معينا في الجانب الأيمن من الحساب وعبارة يجعل دائنا تعني أن نسجل مبلغ في الجانب الأيسر من الحساب، وكلاهما قد يكون زيادة أو نقصا، فعلى سبيل المثال عندما يقوم المدينون بدفع جزء من أرصدة حساباتهم فإننا نجعل هذه الحسابات دائنة، وبما أن المبالغ المستحقة على العملاء تمثل أصلا بالنسبة للمنشأة فان هذه العملية تودي إلى تخفيض رصيد حساب المدينين. تذكر أيضا بأن جعل الحساب دائنا يزيد أرصدة حسابات معينة، وبالتحديد حسابات الالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات.

٢. قد ينظر البعض إلى أن ما يسجل في الجانب الدائن من الحساب "جيد"Good ، وما يسجل في الجانب المدين من الحساب "سيء ."Bad وهذه النظرة ليست صحيحة فعلى الرغم من أن جعل الحساب دائنا ينقص رصيد حسابنا في سجلات أحد الأشخاص وهذا

"جيد"، إلا أن ما يسجل في الجانب الدائن لبعض الحسابات يزيد المبالغ التي تستحق علينا كما يظهر في حساب الدائنين وهذا "سيء"، وعليه فإن نظرة الجيد والسيء لا صحة لها، ومن المستحسن تجاهلها ونسيانها.

## مجموعة الدفاتر المحاسبية

إن المجموعة الدفترية تختلف من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة نشاطها وحجمها وأهدافها، لذلك يجب العمل على تصميم وتنظيم الدفاتر التي يراد استخدامها في المنشأة يدوية)، وإحكام الرابطة بينها بالطريقة التي تكفل حسن أداء العمل وسرعة إنجازه. وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن الطريقة المحاسبية المتبعة هي التي تحدد طبيعة الدفاتر المستخدمة، وعددها ونوعها .فطبقا للطريقة الإيطالية مثلا هناك دفتران للعمليات المحاسبية، وهما دفتر اليومية وكفتر الأستاذ، ويتم التسجيل في هذين الدفترين من واقع المستندات طبقا لنظام القيد المزدوج وفيما يلي شرح لهذه الدفاتر 1.دفتر اليومية بما أننا نقوم بتسجيل العمليات مباشرة في الأستاذ فلماذا نستخدم اليومية؟ والإجابة أنه بتسجيل العمليات في اليومية، فإننا نحقق فوائد عديدة قد لا يمكن تحقيقها لو سجلنا العمليات مباشرة في حسابات الأستاذ. وهذه الفوائد هي لاحظنا فيما سبق أنه تم تسجيل العمليات مباشرة في الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ العام، ولكن عند استخدام هذه الطريقة ووقوع خطأ ما؛ فإنه يصعب إيجاد الخطأ، والسبب هو أن الطرف المدين للعملية مسجل في حساب (صفحة من دفتر الأستاذ) والطرف الدائن في حساب آخر (صفحة أخرى)، ولا يوجد ما يربط الاثنين معا، فعلى سبيل المثال افرض أننا نريد فحص مبلغ ٥٠٠ دينار مسجل في الجانب الدائن من حساب الصندوق، فإذا تم تسجيل العمليات مباشرة في الأستاذ العام فإنه يصعب تحديد الهدف من إنفاق هذا المبلغ (٥٠٠ دينار)، وربما نجد أنه لا بد من البحث في جميع القيود في الأستاذ العام لمعرفة الطرف الثاني للقيد، الذي يمثل المبلغ المدين (٥٠٠ دينار) الذي يقابل المبلغ المسجل في الجانب الدائن لحساب الصندوق (٥٠٠ دينار). ولكي نربط المدين والدائن معا، ونوفر في مكان واحد سجلة كاملة لكل عملية، فإننا نسجل جميع العمليات في اليومية العامة، أو في سجل القيد الأولي قبل أن يتم ترحيلها إلى الأستاذ العام، فاليومية هي السجل الذي يبين التفاصيل الكاملة العملية ما في قيد واحد. ٢. اليومية سجل متسلسل لجميع العمليات التي قامت بها المنشأة، وإذا أردنا معرفة الحقائق المتعلقة بعملية ما حدثت قبل عدة أشهر أو سنوات فإن كل ما نحتاجه هو تاريخ العملية حتى يمكننا إيجادها في اليومية. ٣. إن استخدام اليومية يساعد على منع وقوع الأخطاء فإذا سجلنا العمليات مباشرة في الأستاذ فإنه قد يمكن ارتكاب بعض الأخطاء كحذف المدين أو الدائن أو تسجيل المدين أو الدائن مرتين، ومن غير المحتمل ارتكاب مثل هذه الأخطاء في اليومية، حيث أن العملية تسجل في طرفين مدين ودائن وبالقيمة نفسها، ويظهران معا في قيد واحد. واليومية سجل على شكل قوائم يتم فيه تحليل عمليات المشروع إلى أطرافها المدينة والدائنة، وتسجيلها حسب التسلسل التاريخي لوقوعها باستخدام طريقة القيد المزدوج انظر الشكل رقم ٩.)

## التسجيل في دفتر اليومية

والإجراءات التي تتبع عند التسجيل في اليومية العامة تشمل ما يلي:

١ . تحديد السنة والشهر وتاريخ العملية، ويتم عادة كتابة السنة والشهر فقط في بداية كل صفحة في اليومية، أو عندما يتم تغييرهما.
٢ . تحليل كل عملية إلى أطرافها المدينة والدائنة باستخدام طريقة القيد المزدوج ويتم تسجيل عناوين الحسابات التي تتأثر بالعملية في عمود البيان (طرفي القيد في كل عملية)، وقد جرت العادة أن نسجل الحسابات المدينة أولا حيث يسجل عنوان الحساب في أقصى اليمين على سطر مستقل من عمود البيان، وبعد ذلك يتم تسجيل الحسابات الدائنة في السطر التالي مع ترك مسافة بسيطة من اليمين، وتستبدل كلمة مدين بكلمة "من" وكلمة دائن ب "إلى"، كما تستبدل كلمة حساب بالرمز "دا". هذا في حالة التسجيل اليدوي، أما في حالة التسجيل الالكتروني فإن تسجيل العملية في دفتر اليومية يسبقه ضرورة وجود أسماء الحسابات ضمن شجرة الحسابات في دفتر الاستاذ، كما سيأتي.
٣ . يتم تسجيل القيم النقدية المناسبة في عمودي المدين والدائن الخاصين بالمبلغ، وعلى الأسطر نفسها التي سجلت عليها أسماء الحسابات المدينة والدائنة.
٤ . بما أن اليومية تستخدم لتسجيل أنواع مختلفة من العمليات، فإننا نقوم بكتابة شرح للعملية تحت القيد مباشرة على السطر الذي يلي الحساب الدائن الأخير)، ويجب أن يكون الشرح مختصرا ما أمكن ومبينا كل المعلومات الضرورية للدلالة على العملية التي تم تسجيلها، وهذا الشرح يساعد في فهم القيد إذا رجعنا إليه بعد عدة أشهر أو عدة سنوات.
٥ . رقم المستند الذي أخذت منه العملية، فكما سبق أن ذكرنا تمثل المستندات مصادر القيود في دفتر اليومية، ويساعد هذا في عملية الربط بين المستندات وقيود اليومية.
٦ ، رقم صفحة الأستاذ، إذ يسجل هذا الرقم في دفتر اليومية عند القيام بعملية الترحيل. وللفصل بين كل قيد وآخر فإننا نترك سطرا فارغة، كما يجب ملاحظة أن مجموع مبالغ الطرف المدين للقيد يجب أن يساوي دائما مجموع مبالغ الطرف الدائن .لاحظ أنه إذا كان أحد أطراف العملية يتكون من أكثر من حساب؛ فإننا نسبق هذه الحسابات بعبارة "من مذكورين " ؛ إذا كانت مدينة، وبعبارة "إلى مذكورين" إذا كانت دائنة وكلتا هاتين العبارتين لا يمثل حسابا وإنما مجرد إشارة إلى وجود أكثر من حساب مدين أو أكثر من حساب دائن، لذا لا نثبت مقابل كل منهما أي قيم رقمية (انظر الشكل رقم ١٠).

مثال (4)

في ١ أيار ١٩٩٠ بدأ مراد أعماله التجارية برأس مال مقداره ٢٠٠٠٠ دينار أودعه في في ٥ منه سحب مبلغ ١٠٠٠ دينار من البنك وأودعه في صندوق المحل. بي في ٢٠ منه اشترى أثاثا من محلات السعادة بمبلغ ٥٠٠ دينار، دفع من ثمنه ١٠٠ دينار بشيك والباقي على الحساب. م في أولا الأولى نقدة، والثانية بشيك على البنكيه هنا يكون تسجيل هذه العمليات كما هو مبين في اليومية العامة (انظر الشكل رقم ١٠) .ديتان مشكل رقم (١٠): اليومية العامة صفحة (1) طى المبلغ رقم رقم رقم صفحة البيان التاريخ منه القيد المستند الأستاذ 1 20000 1990 20000أيار 5 2 1000منه 20 3 500 1000منه 100من د/ البنك إلى دا رأس المال قيمة ما بدأ به مراد أعماله التجارية من حر الصندوق إلى ح/ البنك سحب مبلغ من البنك وإيداعه الصندوق من د/ الأثاث إلى مذكورين ج/ البنك دا الدائنين (محلات السعادة) شراء أثاث نقدا. وعلى الحساب من مذكورين دا مصروف

الإيجار دا رواتب الموظفين إلى مذكورين دا الصندوق د/ البنك 31 4 400منه 200 300 200 200 300دفع مصروفات مختلفة 22000 22000المجموع

القيد البسيط والقيد المركب

القيد البسيطة: هو القيد الذي يتكون من حسابين فقط، أحدهما في الطرف المدين والآخر في الطرف الدائن، أو بمعنى آخر هو القيد الذي يكون في كل من طرفه المدين وطرفه الدائن حسابا واحدا فقط، والقيدان الأول والثاني في اليومية السابقة يمثلان قيودا بسيطة

القيد المركب: هو القيد الذي يكون أحد طرفيه (المدين أو الدائن) أو كلاهما مكونا من أكثر من حساب واحد، وبغض النظر عن عدد الحسابات التي تظهر في القيد المركب، فإن مجموع المبالغ المدينة يجب أن يساوي دائما مجموع المبالغ الدائنة، والقيدان الثالث والرابع في اليومية السابقة يمثلان قيودا مركبة.

دفتر الأستاذ

العام يضم هذا الدفتر جميع حسابات المنشأة التي تظهر في دفتر اليومية العامة، ويتم صفحة واحدة أو أكثر من هذا الدفتر لكل حساب، حيث تتجمع في الحساب تخصيص ترحل) جميع العمليات المتعلقة به سواء كانت بالزيادة أو بالنقصان، وقد يكون دفتر الأستاذ على شكل بطاقات سائبة أو على شكل دفتر مجلد .والحسابات التي تظهر في دفتر الأستاذ هي جميع الحسابات التي أجريت عليها عمليات مالية خلال السنة مثل حسابات الأصول، والالتزامات، وحقوق الملكية، والإيرادات، والمصروفات، وذلك حتى نتمكن من تحديد نتيجة الأعمال، وتحديد المركز المالي للمنشأة .وقد سبق أن وضحنا المقصود بالحساب وأشكاله المختلفة، وفيما يلي شرح لمحتويات الحساب الواحد (انظر الشكل رقم ١١).

١. لكل حساب اسم ورقم حيث يعطي الحساب عنواناً يدل على طبيعة العمليات التي ترحل إليه من دفتر اليومية، (مثال ذلك حساب البنك، حساب المباني، وحساب السيارات، وحساب الآلات)، كما يعطي الحساب رقما يدل عليه، وتستخدم هذه الأرقام عند وضع دليل الحسابات أو خريطتها .2 .Chart of Accounts المبلغ ويظهر في كل حساب عمود للمبالغ المدينة، وآخر للمبالغ الدائنة .البيان ، ويكتب في هذه الخانة طرف القيد الأخر للعملية، (أي الطرف الذي لا يستدل عليه من اسم الحساب). من التاريخ: وهذا يبين تاريخ حدوث العملية كما ظهر في دفتر اليومية .رقم صفحة اليومية: وهذا يدل على رقم صفحة اليومية التي رحلت منها العملية .شكل رقم (١١): الأستاذ العام صفحة رقم رقم الحساب ( ) منه د / البنك المبلغ رقم صفحة المبلغ رقم صفحة التاريخ البيان البيان التاريخ اليومية فلس | دينار اليومية فلس | دينار يلاحظ أن الحسابات قد تم تصنيفها في دفتر الأستاذ العام بعد أن كانت متفرقة في دفتر اليومية، الأمر الذي يساعد على معرفة حركة كل حساب .الترحيل الى دفتر الأستاذ بعد تسجيل العمليات في اليومية؛ نقوم بنقل

كل طرف من أطراف العملية (المدين والدائن في كل قيد من قيود اليومية) إلى حساباتها في الأستاذ العام، وتسمى هذه العملية الترحيل إلى الأستاذ العام " (Posting)ويحدد حجم المنشأة، وعدد القيود، عدد مرات ترحيل القيود الى الحسابات في الأستاذ العام، لذا فإنه قد يتم الترحيل يوميا أو كل بضعة أيام، أو في نهاية كل شهر.

من الضروري أن نربط بين أي قيد في حسابات الأستاذ واليومية التي يرحل منها القيد لذا فإننا نستخدم ما يسمى بمرجع الترحيل، وهذا هو رقم صفحة اليومية، فأرقام صفحة الأستاذ في اليومية تبين الحساب الذي رحل إليه المدين أو الدائن، أما أرقام صفحة اليومية التي تظهر في دفتر الأستاذ فإنها تحدد اليومية التي رحل منها القيد، ويتم تسجيل هذه الأرقام في اليومية والأستاذ عند الترحيل، وتجدر الإشارة إلى أن كل قيد يجب أن يرحل بالكامل، (بطرفيه المدين والدائن).

ويتكون الترحيل من نقل كل مبلغ في العمود المدين من اليومية، إلى العمود المدين من الحساب المعني في دفتر الأستاذ، وكذلك نقل كل مبلغ في العمود الدائن في اليومية، إلى الجانب الدائن من الحساب المعني في دفتر الأستاذ.

وتتم عملية الترحيل إلى الحساب ذي الثلاثة أعمدة (الشكل رقم ٦ السابق ذكره) كما يلي:

١. سجل التاريخ بالسنة والشهر اليوم في الحساب الصحيح، ولاحظ أن التاريخ في دفتر

الأستاذ هو تاريخ حدوث العملية في دفتر اليومية، وليس تاريخ الترحيل، وكما هو الحال في اليومية فإن السنة والشهر تتم كتابتهما فقط في بداية كل صفحة

جديدة للحساب، أو عند النقطة التي يتغيران فيها.

٢. تقيد العملية في الحساب كمدين أو دائن كما هو في خانات منه وله في اليومية ويتم احتساب الرصيد الجديد.

٣. يتم تثبيت رقم صفحة اليومية في العمود الخاص بها في الحساب.

يتم تسجيل رقم الحساب في العمود الخاص به في اليومية. وإذا كان الترحيل إلى حسابات (T) فإننا نتبع الخطوات التالية:

١. في حالة الترحيل إلى الجانب المدين من الحساب، نبحث في دفتر الأستاذ عن اسم

الحساب الظاهر في الجانب المدين من القيد في دفتر اليومية، وإذا لم نجد له حسابا

نفتح له حسابا يحمل اسمه.

٢. نثبت في الجانب المدين من الحساب قيمة العملية في خانة المبلغ، ونثبت تاريخ

العملية في خانة التاريخ، كما هو في دفتر اليومية.
٣. يكتب في خانة البيان في الجانب المدين الطرف الثاني من القيد كما ورد في دفتر

اليومية، إلى د/ ...) أو (إلى مذكورين) إذا كان الطرف الدائن من القيد يتكون من أكثر من حساب.

٤. نثبت رقم صفحة اليومية التي تم الترحيل منها في خانة رقم صفحة اليومية

الموجودة في الحساب، كما يتم تثبيت رقم صفحة الأستاذ في الخانة المختصة في
دفتر اليومية، مما يؤدي إلى سهولة الربط بين دفتري اليومية والأستاذ، وهذا يساعد في التأكد من صحة الترحيل واكتشاف الأخطاء. وفي حالة الترحيل إلى الجانب الدائن من الحساب؛ فإننا نتبع الخطوات التالية: ١. نسجل في الجانب الدائن من الحساب قيمة العملية في خانة المبلغ كما نثبت تاريخ العملية كما ورد في دفتر اليومية. ٢. نثبت الطرف الثاني للقيد الذي لا يستدل عليه من اسم الحساب في خانة البيان (من دا...) أو (من مذكورين)، إذا كان الطرف المدين من القيد يتكون من أكثر من حساب. ٣. نسجل رقم صفحة اليومية التي أخذ منها القيد في خانة رقم صفحة اليومية، كما يتم تسجيل رقم صفحة الأستاذ في الخانة المختصة في دفتر اليومية .مثال (6) التوضيح عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ فاننا سنستخدم العمليات السابقة التي تم تسجيلها في دفتر اليومية (مثال رقم ٥) .دفتر الأستاذ رقم الحساب (1) منه اله ح/ البنك المبلغ المبلغ رقم البيان صفحة التاريخ البيان رقم صفحة اليومية التاريخ فلس دينار فلس دينار اليومية 1990 1990إلى دا رأس 1 1 12000000 نيسان ٠٠٠ 150من حد الإيجار ١ 2نيسان المال 200 000من ح/ الأثاث ١ 3نيسان من جا 5 1 500 000منه الصندوق من جا 8 2000 000منه المشتريات رصيد مرحل 30 9150 000 منه 9150 000 12000000 12000000رصيد مدور 1 1أيار
رقم الحساب (2) له د/ رأس المال المبلغ المبلغ رقم صفحة البيان التاريخ رقم صفحة اليومية البيان التاريخ فلس دينار فلس دينار اليومية 12000 000 1990من د/ البنك 1نيسان رقم الحساب (3) منه ج/ الإيجار رقم صفحة المبلغ المبلغ رقم صفحة البيان التاريخ البيان التاريخ فلس دينار اليومية فلس | دينار اليومية 150 000 1990إلى دا البنك 2 1نيسان رقم الحساب (4) منه ج/ الأثاث المبلغ المبلغ البيان رقم صفحة اليومية التاريخ البيان رقم صفحة اليومية التاريخ فلس دينار فلس دينار 200 000 3 1990إلى دا البنك نيسان
رقم الحساب (5) منه ج/ الصندوق المبلغ رقم المبلغ رقم قم صفحة البيان فلس دينار التاريخ البيان صفحة التاريخ فلس دينار اليومية اليومية 1990 1990من جا مصروف 500 000إلى ح/ البنك 5 نيسان 15 2 20 000نيسان الإعلان إلى جا من دا 20 2 1400000منه 25 2 200 000نيسان المبيعات 000 000 110المشتريات من مذكورين رصيد مرحل 30نيسان 1أيار 1570 1570000 1900 000 1900000رصيد مدور 1أيار رقم الحساب (6) منه د/ المشتريات اله

المبلغ رقم المبلغ رقم قم البيان صفحة التاريخ البيان صفحة التاريخ فلس دينار فلس دينار اليومية اليومية 8 1 2000 000 1990 1990نيسان ٠٠٠ 3500رصيد مرحل 31نيسان 1000 000 إلى حل البنك إلى حد الدائنين ١ إلى مذكورين 11منه 30 2 500 000منه 000 3500 000 3500 000 3500رصيد مدور 1أيار

رقم الحساب (7) منه له المبلغ ج/ الدائنين المبلغ رقم رقم صفحة التاريخ البيان صفحة البيان فلس دينار التاريخ فلس دينار اليومية اليومية 1990 1990من جا 1300 000رصيد مرحل 1نيسان 31نيسان 1000 000المشتريات من دا 25 2 300 000منه المشتريات 1300 000 1300 000 1300 000رصيد مدور 1أيار رقم الحساب (8) منه ح/ مصروف الإعلان اله رقم صفحة رقم صفحة المبلغ فلس دينار البيان التاريخ المبلغ فلس دينار البيان اليومية التاريخ اليومية 1990إلى دا 15 2 20 000نيسان الصندوق

رقم الحساب (9) منه دا المبيعات المبلغ رقم المبلغ رقم صفحة البيان التاريخ البيان التاريخ صفحة فلس ادينار فلس | دينار اليومية اليومية 20 2 31 1990 1990نيسان من ح/ الصندوق 000 2200رصيد مرحل 000 1400نيسان 2من ح/ المدينين 22 000منه 2200 000 2200 800 1 000 2200 000أيار رصيد مدور رقم الحساب (10) منه ج/ المدينين المبلغ رقم المبلغ رقم البيان صفحة التاريخ البيان صفحة التاريخ فلس دينار فلس | دينار اليومية اليومية 800 000 1990 إلى حال المبيعات 22نيسان

رقم الحساب (11) منه دا مصروف الرواتب المبلغ رقم المبلغ رقم البيان التاريخ البيان صفحة التاريخ فلس دينار فلس دينار اليومية اليومية 75 000 1990إلى دا الصندوق 30 2نيسان رقم الحساب (12) منه دا مصروف الهاتف المبلغ رقم المبلغ رقم رقم صفحة التاريخ البيان صفحة التاريخ البيان فلس دينار فلس دينار اليومية اليومية 20 000 1990إلى دا الصندوق 30 2نيسان

## ترصيد الحسابات في دفتر الأستاذ

يتم تحديد رصيد الحساب باستخراج الفرق بين مجموع الزيادات ومجموع التخفيضات التي أثرت على ذلك الحساب، وهنا نقوم بجمع جانبي الحساب الذي نريد ترصيده، ونثبت مجموع الجانب الأكبر في كلا الطرفين وعلى السطر نفسه، ويوضع تحت المجموع في الجانبين خطان متوازيان، وبعد ذلك نستخرج الرصيد الذي هو عبارة عن المتهم الحسابي للطرف الأصغر، (أي الفرق بين مجموع الجانبين)، ويظهر الرصيد في الجهة المعاكسة (الجانب الأصغر)، حتى نجعل مجاميع الجانبين متساوية، ونثبت إزاءه في خانة البيان "رصيد مرحل"، وفي خانة التاريخ، تاريخ الترصيد، وتتم إعادة فتح الحساب قبل البدء في ترحيل عمليات جديدة، وعندها ننقل الرصيد إلى الجهة الأخرى من الحساب، ويظهر تحت المجاميع مباشرة ونثبت إزاءه في خانة البيان عبارة "رصيد منقول أو مدور"، أما في خانة التاريخ فنثبت تاريخ اليوم التالي لتاريخ الترصيد .إذا كان مجموع الجانب المدين من الحساب أكبر من مجموع الجانب الدائن؛ يكون رصيد الحساب مدينا، وإذا كان مجموع الجانب الدائن من الحساب أكبر من مجموع الجانب المدين فان رصيد الحساب يكون دائنا، وفي حالة تساوي مجموع الجانب المدين مع مجموع الجانب الدائن يكون الحساب مقفلة أي لا رصيد له.

ويختلف موعد الترصيد من حساب إلى آخر، فقد يرصد حساب الصندوق يوميا، بينما ترصد الحسابات الأخرى في نهاية كل شهر، وذلك حتى نتمكن من تحضير ميزان المراجعة بقصد التأكد من صحة التسجيل والترحيل، والترصيد .كما يجب ترصيد حسابات المشروع مرة واحدة على الأقل في نهاية كل سنة مالية؛ حتى نتمكن من تحضير ميزان المراجعة، وبالتالي تحضير القوائم المالية (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي) .لاحظ كيف قمنا بترصيد الحسابات في المثالين السابقين (٢٤٥)، كما نرجو ملاحظة أننا لم نقم بترصيد الحسابات التي تتضمن قيدا واحدة فقط في أحد طرفيها المدين أو الدائن؛ لأن الرصيد في مثل هذه الحالات يساوي المبلغ المقيد في الطرف المدين أو الدائن لأي حساب، وهذا ينطبق على حسابات رأس المال والإيجار والأثاث والمشتريات والدائنين ومصروف الإعلان والمبيعات والمدينين ومصروف الرواتب ومصروف الهاتف ومصروف الكهرباء.

## 5.3نظام الضبط والرقابة الداخلية

يجب أن يوضع نظام سليم الرقابة الداخلية يضمن المحافظة على أصول المنشأة وممتلكاتها من السرقة والضياع والتلاعب، ويؤكد سلامة ودقة تسجيل العمليات، ومنع حدوث الأخطاء، واكتشاف ما يقع منها ميرعة، وهذا يستوجب ان يكون في المنشأة نظام محاسبي سليم ونظام اداري كفؤونظام للمحافظة على الممتلكات

## 6.3جهاز مالي كفؤ

إن ما ذكر أعلاه من عناصر النظام المحاسبي، يحتاج إلى امكانيات بشرية مؤهلة علمية وعملية، ويتم توزيع العمل بينها بالشكل الذي يمكنها من تطبيق النظام بالشكل المناسب

## .مجموعة الآلات والأدوات اللازمة لتطبيق النظام

وهي الأدوات والآلات اللازمة لتنفيذ الأعمال، وهذه تتراوح بين الآلات اليدوية والكهربائية البسيطة والحاسوب

## 8.3 .القوائم والتقارير المالية

إن الهدف من تجميع البيانات المحاسبية، هوتحضير تقارير الاستخدامها من أطراف متعددة؛ وتعتبر القوائم المالية الناتج النهائي لتطبيق المباديء والأعراف المحاسبية على العمليات التي قامت بها المنشأة أثناء مدة محددة من الزمن حيث تظهر المركز المالي للمنشأة، ونتيجة الأعمال عن مدة محددة ضمن قائمتين رئيستين هما قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

## 9.3قائمة الدخل

وهذه توفر معلومات عن الأرباح أو الخسائر للمنشأة خلال مدة زمنية معينة، فالربح هو المؤشر الذي تستخدمه الإدارة والمستثمرون والدائنون، لتقييم أداء المشروع، ويظهر في قائمة الدخل الإيرادات والمصروفات، وقد سبق أن عرفنا كلا منهما، والفرق بين الإيرادات والمصروفات يمثل

الربح أو الخسارة أرقام افتراضية) (انظر الشكل رقم ١٢ 10000 120000 .شكل رقم (١٢): منشأة سمير قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون أول ١٩٨٨ الإيرادات المبيعات إيرادات أخرى إجمالي الإيرادات تكلفة البضاعة المباعة مجمل الربح المصروفات رواتب ايجار 80000 130000 50000لوازم 1800 200 1500 500 2000 6000صيانة وتصليحات مياه وكهرباء فوائد إجمالي المصروفات 38000 12000صافي الدخل (الربح) قبل الضرائب ضريبة دخل (50%) 19000صافي الدخل (الربح) بعد الضريبة 19000يلاحظ أننا نذكر اسم المنشأة ثم عنوان القائمة والمدة الزمنية التي تغطيها القائمة، ويأتي بعد العنوان محتويات القائمة، حيث تشمل الإيرادات والمصروفات وصافي الربح قبل الضريبة ثم صافي الربح

ب. قائمة المركز المالي: وقد سبقت الإشارة إليها في بداية هذه الوحدة عند شرح معادلة الميزانية.

## المصطلحات

- الالتزامات (Liabilities): هي ديون أو مطالبات الدائنين من المنشأة. - الإيراد (Revenue): سعر السلع المباعة أو الخدمات التي قدمها المشروع للغير. - الأستاذ العام (regdel): دفتر أو سجل يحتوي على جميع حسابات المشروع، وقد يكون على شكل أوراق سائبة. - الأصول (Assets): هي الموارد الاقتصادية التي تمتلكها المنشأة ولها منفعة اقتصادية مستقبلية.

الترحيل (Posting): عملية نقل المعلومات من دفتر اليومية إلى الحسابات المختصة في دفتر الأستاذ. - الحساب (Account): هو سجل يستعمل لتلخيص جميع الزيادات والتخفيضات في أصل ما كالصندوق أو أي نوع آخر من الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية أو الإيرادات أو المصروفات.

حساب المسحوبات (Withdrawals Account): هو الحساب الذي يستخدم التسجيل مسحوبات صاحب المشروع من النقود أو أية أصول أخرى، ويقفل في نهاية السنة بتحويل رصيده إلى حساب رأس مال صاحب المشروع. - حقوق الملكية (Owners Equity): وهذه تمثل مجموع مطالبات أصحاب المشروع على أصول المنشأة، وعليه فإنها تمثل زيادة الأصول على الالتزامات، وفي المشروعات الفردية فإن حقوق الملكية تساوي رأس المال مضافا إليه الأرباح، ومطروحة منه الخسائر والمسحوبات الشخصية لصاحب المشروع. - دائن (Credit): أي مبلغ يسجل في الجانب الأيسر من الحساب، ويسجل النقص في الأصول، والزيادة في الالتزامات، وحقوق الملكية في الجانب الدائن لهذه الحسابات. - رصيد الحساب (Balance): هو الفرق بين مجموع الزيادات والتخفيضات المسجلة في الحساب، ويظهر الرصيد المعتاد لأي حساب في الجانب الذي تسجل فيه الزيادات. - رصيد دائن (Credit Balance): عندما يكون مجموع المبالغ المسجلة في الجانب

الدائن أكبر من مجموع المبالغ المسجلة في الجانب المدين. - رصيد مدين (Debit Balance): عندما يكون مجموع المبالغ المسجلة في الجانب المدين أكبر من مجموع المبالغ المسجلة في الجانب الدائن.

صافي الأصول (Net Assets): هو الفرق بين مجموع الأصول ومجموع الالتزامات للغير، أي حقوق الملكية.

- صافي الدخل (Net Income): الزيادة في حقوق الملكية الناتجة عن العمليات المربحة، كما يمثل زيادة الإيرادات على المصروفات المتعلقة بها، خلال مدة زمنية معينة. - قائمة الدخل ( Income statement): هي كشف يبين نتائج عمليات المنشأة عن مدة زمنية معينة، وذلك بمقارنة الإيرادات والمصروفات المتعلقة بتلك المدة. - القيد المركب (Compound Entry): هو قيد يومية لاثبات عملية مالية يتضمن جانبها المدين أو الدائن أكثر من حساب واحد، أي أن الجانب المدين أو الدائن في العملية المالية أو الاثنين معا يتضمن أكثر من حساب واحد. - العملية (Transaction): هي نشاط أو إجراء تقوم به المنشأة، وله تأثير على عناصر معادلة الميزانية. - المدة المحاسبية (Accounting Period): المدة الزمنية التي تغطيها قائمة الدخل وقد جرت العادة أن تكون المدة المحاسبية سنة واحدة، ولكن القوائم المالية يتم تحضيرها أيضا من قبل الإدارة لفترات أقل من سنة، فقد يتم تحضيرها كل ربع سنة أو كل ستة أشهر، وتسمى القوائم المالية المرحلية. - مدين (Debit): أي مبلغ يسجل في الجانب الأيمن من الحساب، وتسجل الزيادة في الأصول والنقص في الالتزامات وحقوق الملكية في الجانب المدين لهذه الحسابات.

المصروفات (Expenses): تكلفة السلع والخدمات التي استعملت في عملية الحصول على الإيراد خلال مدة محددة. - معادلة الميزانية أو المعادلة المحاسبية (Balance Sheet Equation): الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية. وهذه المعادلة تمثل الإطار الأساسي للميزانية، وتبقى في حالة توازن بعد كل عملية محاسبية. - الميزانية (Balance sheet): قائمة مالية تبين المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين، وتشمل الأصول والالتزامات وحقوق الملكية. - النظام المحاسبي (Accounting system): هو الطرق والإجراءات والوسائل التي تستخدمها الوحدة في تسجيل عملياتها المالية، وتلخيص هذه العمليات بطريقة مفيدة لصانعي القرارات.

اليومية العامة (Journal): سجل القيد الأولي حيث تسجل فيها العمليات المحاسبية بأطرافها المدينة والدائنة، ومن ثم ترحل إلى الحسابات المعنية في دفتر الأستاذ، وأبسط أنواع اليومية ما يسمى باليومية العامة.

## الوحدة الثالثة

## ٢. مفهوم ميزان المراجعة واهميته

بينا في الوحدة السابقة عناصر النظام المحاسبي والمراحل المختلفة للدورة المحاسبية ومن ذلك تسجيل العمليات في دفتر اليومية نظام القيد المزدوج ؛ ثم ترحيل كل قيد بطرفيه المدين والدائن إلى الحسابات الخاصة به في دفتر الأستاذ ولما كان كل قيد في اليومية يتكون من طرفين متساويين في القيمة أحدهما مدين والآخر دائن ، فان ذلك يؤدي إلى أن مجموع جانبي (منها في اليومية يجب أن يساوي مجموع جانب (له (، لهذا أن قيود اليومية ترحل إلى دفتر الأستاذ ؛ فان حسابات الأستاذ (إذا أخذت معاً) يجب أن تتضمن مجاميع دائنة ومدينة متساوية ، بمعنى أنه لا بد أن يكون مجموع المبالغ التي رحلت إلى الجوانب المدينة من جميع الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ مساوية لمجموع الحسابية المبالغ التي رحلت إلي الجوانب الدائنة من جميع تلك الحسابات ، وأن هذين المجموعين يجب أن يطابقا مجموع كل من الجانبين المدين والدائن في دفتر اليومية حتى تاريخ إعداد ميزان المراجعة ، ذلك على افتراض أن عملية الترحيل من اليومية إلى الأستاذ صحيحة.

ولو رصدنا كل حساب في دفتر الأستاذ وقمنا بجمع أرصدة الحسابات المدينة لوجدنا أن المجموع يساوي مجموع ارصدة الحسابات الدائنة لأن الرصد يعني حذف مبالغ متساوية في الجانبين المدين والدائن للحساب

وللتاكد من توفر هذه الدقة الحسابية يقوم المحاسب بتحضير ما يسمى ميزان المراجعة فميزان المراجعة هو الوسيلة التي تستخدمها إدارة المنشاة لقياس التوازن الحسابي وربما لفظ المراجعة هو الوسيلة التي تستخدمها إدارة التي يقاس بها التوازن الحسابي

## تاريخ إعداد ميزان المراجعة

يتم تحضير ميزان المراجعة في نهاية المدة المالية بعد أن يتم تسجيل العمليات وترحيلها وجميع الحسابات في دفتر الأستاذ .لقد تم إعداد المراجعة في المراجعة السنوية للمحاسبة ، وذلك من خلال إعداد المراجعة من المراجعة الدورية من سنة حسب الحاجة ؛ وكذلك رغبة ادارة المنشأة ، وربما فصلية أو شهريا أو أسبوعي أو حتى يوميا كما هو الحال في البنوك ، ومن الطبيعي أن إعداد ميزان المراجعة في نهايا فترات دورية قصيرة يساعد على اكتشاف الأخطاء أولا بأول ، بدلا من الانتظار حتى نهاية السنة المالية ، مما يساعد مؤسسة على معالجتها وتصحيحها بمجردا اكتشافها

## طرق اعداد ميزان المراجعة بالمجاميع

## ميزان المراجعة بالمجاميع

اذا اردنا الاطمئنان على صحة تسجيل العمليات في دفتر اليومية وصحة ترحيلها الى دفتر الأستاذ فانه يمكننا اعداد ميزان المراجعة بالمجاميع

يعرف ميزان المراجعة بالمجاميع بانة عبارة عن كشف او قائمة بمجموع المبالغ المدينة والدائنة المرحلة الى كل حساب من الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ ثم المجموع الكلي للمبالغ المدينة والدائنة بما انة قد تم ترحيل كل قيد من اليومية بطرفيه المدين او الدائن الى الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ

ميزان المراجعة بالمجاميع كما في ٣١ كانون أول ١٩٨٩ المجاميع المدينة المجاميع الدائنة اسم الحساب فلس دينار فلس دينار ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٢٨٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٢٠٠٠ ٠٠٠ ١٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ، البنك رأس المال الإيجار الأثاث الصندوق ٠٠٠ ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ١٩٠٠ ٠٠٠ ٣٣٠

وتجدر الإشارة إلى أن تساوي جانبي الميزان لا يعني عدم وجود أخطاء وأن العملية المحاسبية من حيث التسجيل والترحيل صحيحة ، وبما قد يتغير الميزان على الرغم من وجود أخطاء لا تأثير لها على تساوي جانبي الميزان ، لأن هناك بعض الأخطاء التي لا يمكن اكتشافها عن طريق ميزان المراجعة ، وسناتي الى شرح هذه الأخطاء بشي من التفصيل في الوحدة السادسة فكل ما يكشفه ميزان المراجعة بالمجاميع هو صحة اتباع نظام القيد المزدوج عند تسجيل العمليات في اليومية والترحيل الى دفاتر الأستاذ

2.3ميزان المراجعة بالارصدة) ميزان المراجعة بالأرصدة عبارة عن كشف أو قائمة أو بيان بالأموال المدينة والدائنة لكل حساب من الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ العام في تاريخ معين قبل إجراء التسويات الجردية أشرنا في الوحدة السابقة إلى أنه عند رصد الحسابات يتم استخراج رصيد بإيجاد الفرق بين مجموع الأطراف الدين والدائن) ويكون رصيد الحساب ودينا إذا كان مجموع المبالغ المرحلة إلى الجانب المدين أكبر من مجموع المبالغ المرحلة إلى الجانب الدائن . وعكس ذلك في حالة الحساب ذي الرصيد الدائن ، حيث يكون مجموع المبالغ إلى الجانب الدائن أكبر من مجموع المبالغ المرحلة إلى الجانب المدين ، وقد شاهدنا في دفتر الأستاذ أن بعض الحسابات تكون أرصدتها مدينة وبعضها دائنة ، ويعتمد ذلك على طبيعة الحساب؟ فأرصدة حسابات الأصول والمصروفات تكون عادة مدينة ، أما أرصدة حسابات الالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات التي تكون دائنة

وعليه ، إذا قام باقتراح ارصدة الحسابات المفتوحة في دفتر استاذ العام خانه الارصدة المدينة واخرى للارصدة الدائنة) نجد أن مجموع الأرصدة المدينة يجب أن يساوي مجموع الأرصدة الدائنة ؛ لأن الترميد يؤدي إلى حذف مبالغ متساوية من كل الحسابات المفتوحة في الأستاذ .يتيح ميزان المراجعة بالأرصدة ممونين رائيسيين ، العمود الأيمن الذي يوفر الأرصدة المدينة والعمود الايسر التي تمكِّن الأرصدة الدائنة ، ويتم ترتيب الحسابات في ، مع الموازنة ، حيث تظهر الأحوال أولاً

ويليها الالتزامات ثم حقوق الملكية فالايرادات والمصروفات ، وياخذ ميزان المراجعة بالأشدة لمنشاة محمد رمضان التي سبقت الإشارة إلى الوحدة الثانية الشكل رقم (٢)

| ارصده | مدينة | ارصده | دائنة | اسم الحساب |
|---|---|---|---|---|
| ٠٠٠ | ٩١٥٠ | فلس | دينار | البنك |
| | | ٠٠٠ | ١٢٠٠٠ | راس المال |
| ٠٠ | ١٥٠ | | | مصروف ايجار |
| | ٢٠٠ | | | اثاث |
| | ١٥٧٠ | | | صندوق |
| | ٣٥٠٠ | | | مشتريات |
| | | | ١٣٠٠ | دائنون |
| | ٢٠ | | | مصروف اعلان |
| | | | ٢٢٠٠ | مبيعات |
| | ٨٠٠ | | | المدنيون |
| | ٧٥ | | | رواتب |
| | ٢٠ | | | هاتف |
| | ١٥ | | | كهربا |
| | ١٥٥٠٠ | | ١٥٥٠٠ | مجموع |
| | | | | |

وميزان المراجعة بالاصدرة هو الشائع الاستعمال في الحياة العملية ولكن بعض المنشات تعد ميزان مراجعة بالمجاميع وبالارصدة معا كما يظهر في الشكل رقم ٣

## ٤.توازن ميزان المراجعة

ان توازن ميزان المراجعه لا يعني دائما خلو العملية المحاسبة من الأخطاء فهنالك العديد من الأخطاء التي تحدث ولا تاثير لها على التوازن المطلوب ولا يظهرها ميزان المراجعة ومن هذه الأخطاء ما يلي :

١.حذف عملية بكاملها: ولتوضيح هذا الخطأ: افرض أن المحاسب قد حذف عمدا أو سهوأ العملية المذكورة أدناه (أي لم يقم بتسجيلها بطرفيها المدين والدائن في دفتر اليومية

500من ح/ المدينين

500إلى ح/ المبيعات

إن ذلك يؤدي إلى تخفيض في كل من المدينين والمبيعات بمقدار ٥٠٠ دينار، كما أن الميزان سيتوازن على الرغم من عدم صحة رصيد المدينين ورصيد المبيعات، وبشكل أكثر دقة: فإن أي خطأ يكون فيه المدين والبائن متساويان لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة

٢ تكرار تسجيل العملية (أي تسجيل العملية أكثر من مرة): إن مثل هذا الخطأ يؤدي إلى توازن ميزان المراجعة على الرغم من تسجيل عملية ما خطأ أكثر من مرة.

٣. ترحيل مبالغ معينة إلى الحساب الخطأ ولكن في الجانب الصحيح من الحساب، فقد يتم ترحيل طرف قيد إلى حساب آخر بدلا من الحساب الصحيح ولكن في الجانب نفسه (المدين أو الدائن)، فمثلا لوقمنا بدفع مبلغ ٥٠٠ دينار بشيك على البنك ثمنا الأثاث وجعلنا حساب الدائنين دائنا بدلا من جعل حساب البنك، فإن مثل هذا الخطأ سيؤدي إلى زيادة رصيد كل من الدائنين والأثاث بمبلغ ٥٠٠ دينار، ولكن بما أن حساب أصل وحساب التزام قد تم زيادتهما بالقيمة نفسها، فإن ميزان المراجعة سيتوازن.

٤. الأخطاء المتكافئة: وهذا يعني وجود خطأ بالقيمة نفسها، ولكن في الجانب المدين الحساب ما، ويكافئه خطأ آخر في الجانب الدائن لحساب آخر.

فمثلا لو قام المحاسب بتسجيل عملية ما بمبلغ ١٠٠ دينار بدلا من ١٠٠٠ دينار، فإن ميزان المراجعة لا يظهر مثل هذا الخطأ، ولكن مجموع الأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة سينخفض بمبلغ ٩٠٠ دينار (١٠٠ – ١٠٠٠).

## 5)عدم توازن ميزان المراجعة

هناك أخطاء أخرى قد تحدث وتؤدي إلى عدم تساوي جانبي الميزان وهذا يدل على وجود خطأ ما في الدورة المحاسبية من تسجيل وترحيل وترصيد، وفي هذه الحالة يجب البحث عن الخطأ، والحصول على ميزان مراجعة متوازن، وهنا علينا أن نحدد موقع الخطا، فقد يكون مهمه عند تسجيل العمليات في اليومية أو عند ترحيل القيود إلى دفتر الأستاذ أو عند ترصيد الحسابات أو عند تحضير ميزان المراجعة، ونقترح أن نبحث عن الخطا بطريقة عكسية تؤدي إلى توفير في الوقت والجهد وذلك باتباع الخطوات التالية:

## أولا: ميزان المراجعة

أ. أعد جمع جانبي ميزان المراجعة للتأكد من صحة الجمع.

ب. تأكد من وضع رصيد كل حساب في مكانه الصحيح من الميزان رصيد مدين أو دائن)

ج. تأكد من عملية نقل الأرصدة من دفتر الأستاذ للتأكد من صحة الرصيد ورقمه وبالذات ترتيب الأرقام المكونة للرصيد.

د. احسب الفرق بين المجاميع المدينة والدائنة، فمقدار الاختلاف غالبا ما يكون مؤشرا على وجود خطأ، فإذا كان الفرق يقسم على ٩ فإن هناك فرصة كبيرة لوجود خطأ في النقل، وهذا النوع من الخطأ يعني أن خانتين من رقم ما قد تم عكسهما خطأ، (مثال ذلك الرقم 579يكتب ٥٩٧ أو الرقم ٦٥٠ يكتب ٥٦٠ وهكذا).

هـ. هي اقسم الفرق بين جانبي الميزان على ٢، وبعد ذلك ابحث عن القيمة الناتجة في ميزان المراجعة، وإذا أمكن تحديد القيمة فإن رصيدا مدينا ربما تم تسجيله ضمن الأرصدة الدائنة أو العكس، فوضع الرصيد في الجانب الخطأ من الميزان يؤدي إلى فرق مساو الضعف قيمته، فعلى سبيل المثال إذا زاد مجموع الأرصدة الدائنة عن مجموع الأرصدة المدينة بمبلغ ٦٤٢ دينارا، فإننا يجب أن نقسم المبلغ على ٢ ، ونبحث عن مبلغ ٣٢١ دينارا رصيد مدين) حيث تم تسجيله خطأ كرصيد دائن، أن مثل هذا النوع من الأخطاء يؤدي دائما إلى أن تختلف مجاميع ميزان المراجعة بمقدار ضعف قيمة رصيد الحساب الذي ثبت بشكل غير صحيح، وإذا لم تكن الحالة كذلك ربما يكون هناك خطأ آخر، وهنا ننصحك بالبحث في العمليات للحصول على قيمة مساوية لمقدار الاختلاف.

و. إذا كان مقدار الفرق بين جانبي الميزان ١ أو ١٠ أو ١٠٠ أو ١٠٠٠ بكون سبب الخطأ غالبا في الجمع أو الطرح، وبمراجعة جانبي الميزان وصحة رصد الحسابات يمكن اكتشاف الخطأ

## ثانيا: دفتر الأستاذ :

بعد فحص ميزان المراجعة بشكل دقيق، قم بفحص كل حساب في دفتر الأستاذ وذلك بإعادة حساب رصيده للتأكد من صحة الرصيد

## . ثالثا: دفتر اليومية

اذهب بعد ذلك إلى دفتر اليومية وقم بفحص القيود، وتأكد من صحة الترحيل إلى الحسابات المعنية في دفتر الأستاذ للتأكد من ترحيل المبالغ المدينة والدائنة من حيث قيمتها ومكانها الصحيح، (الجانب الصحيح والحساب الصحيح)، وتأكد من مجاميع دفتر اليومية، ربما أن طرفا من القيد لم يتم ترحيله، وإذا حدث مثل هذا فإن الفرق في مجموع العمود المدين والعمود الدائن يمثل قيمة ذلك الطرف من

القيد الذي لم يرحل. تأكد من تساوي المبالغ المدينة والدائنة لكل قيد مثبت في اليومية العامة .الغرض من إعداد ميزان المراجعة

يستفاد من ميزان المراجعة في تحقيق الأغراض التالية :

أ. يعتبر ميزان المراجعة وسيلة أولية للتأكد من دقة العملية المحاسبية وذلك من حيث التسجيل في دفتر اليومية والترحيل إلى دفتر الأستاذ، ومن ثم رصد الحسابات فميزان المراجعة يظهر لنا فيما إذا كان مجموع المبالغ المدينة (سواء كانت أرصدة أو مجاميع) مساو لمجموع المبالغ الدائنة قبل إجراء التسويات الجردية؛ وكلمة المراجعة أو التحقق (Trial) هي الاسم المناسب لهذه العملية، فالميزان يظهر للمحاسب فيما إذا كان مجموع المدين ومجموع الدائن متساويين، وبهذه الطريقة يمكن اكتشاف بعض الأخطاء المحاسبية، فإذا لم يتساو المدين مع الدائن، فربما كان ذلك دليلا على وجود خطأ في دفتر الأستاذ، فعلى سبيل المثال لو تم ترحيل الجانب المدين فقط (أو الجانب الدائن) من العملية فإن مجموع الأرصدة المدينة لا يساوي مجموع الأرصدة الدائنة كذلك الحال لو تم ترحيل المدين كدائن أو العكس، فإن المجاميع لا تتساوى.

ب. معرفة مركز كل حساب من حيث مديونيته أو دائنيته خلال مدة معينة وفي تاريخ معين.

ج. يظهر لنا جميع أرصدة حسابات الأستاذ في سجل واحد متكامل وهذا يفيد عند إعداد القوائم المالية، فميزان المراجعة يعتبر نقطة البداية، في تحضير القوائم المالية للمنشأة.

د. يفيد في اكتشاف الأخطاء.

هـ. يوفر لنا قائمة برصيد كل حساب من الحسابات مما يساعد على تحضير قيود التسويات الجردية في نهاية السنة المالية

المصطلحات

اخطاء الحذف ( Omission error)

هذا يعني السهو عن تسجيل عملية بكاملها في الدفاتر

الاطار المتكافئة (compensating errors)

هذا يعني وجود خطا بالقيمة نفسها ولكن في الجانب المديين لحساب ما، بدافوه خطا آخر في الجانب الدائن الحساب أخر، فمثلا لو قام المجالس المحجل دلع ٦٠٠ دينار بدلا من ٦٠٠٠ دينار، فان ميران المراجعة سيظهر مثل هذا الخطأ، فمجموع الارصدة المدينة والارصدة الدائنة سيختلفان بمبلغ مقداره ٥٤٠٠ دينار (٦٠٠_٦٠٠٠)

ميزان المراجعة بالارصدة (trial balance )

هو عبارة عن قائمة بأسماء الحسابات المفتوحة في دفتر الأستاذ ويقابل كل حساب رصيده المدين او الدائن في الاعدمة الخاصة بها بالإضافة الى مجموع كل كل عمود من الاعمدة ويستخدم ميزان المراجعة للتاكد من تساوي الأرصدة المدينة والدائنة في دفتر الأستاذ

**٢ . الفرضيات والمبادئ المحاسبية**

## ١ . ٢ الفرضيات المحاسبية( Accounting Postulates )

**تستعمل ادارة المشروع المعلومات والبيانات التي يقوم المحاسب بجمعها وتلخيصها ووضعها في القوائم المالية كاساس لاتخاذ القرارات ورسم السياسات ، وكذلك تعتمد فئات أخرى مثل المساهمين ، والدائنين والعملاء ، والدوائر الحكومية المختصة ، على هذه البيانات والمعلومات كأساس لقراراتها ، وهكذا يبدو واضحاً ضرورة إعداد القوائم المالية وفقاً لفرضيات ومبادئ محاسبية مقبولة قبولاً عاما من العاملين بمهنة المحاسبة ، بحيث تبعث الطمأنينة لدى جميع الأطراف المعتمدة على البيانات الواردة في هذه القوائم لاتخاذ قراراتها المختلفة على ضوء بيانات صحيحة وموضوعية ومن الجدير بالذكر أن هذه الفرضيات والمبادئ خلافا لقوانين العلوم الطبيعة : لا توجد على هيئة قوانين ، وأنها تأتي كتطبيقات محاسبية او اعراف ، ومفاهيم من صنع الإنسان ، اتخضع بالتالي للتقييم والتعديل كلما دعت الضرورة إلى الله ، وقد جاءت هذه الفرضيات والمبادي ، نتيجة الاتفاق بين الممارسين للمهنة والمتخصصين فيها ، والذي كان ثمرة الخبرة والعادة والضرورة العملية ونود الإشارة هنا إلى أن الكتابات المحاسبية لا تتفق في تصنيفها مع ما يجبه أن يعتبر الأرضية أو مبدأ محاسبة ، إذ أن ما يعتبره البعض مبدأ قد يعتبره البعض الاخر فرسية . والعكس شنيح ! وقد عزف هندركسون الفرضية على أنها أمر بديهي الا يحتاج الى برهان وهو اعتراض اساسي خاص بالبيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعمل فيها المشروع انا المبادئ المحاسبية فهي عبارة عن فرضيات ثبتت صحتها إن أمكن التحقق منها بالتجربة أو هي قروض على مستوى عال من الصحة وقد تكون الفرضيات التالية ملائمة لغايات هذا المساق**

### ١ . ١ . ٢ فرض الموضوعية

**Objectivity ) يعزف هندركسون " الموضوعية على أنها الاعتماد على قياس للبيانات بمكن التثبيت منه بوساطة خبراء مؤهلين ، والتوصل إلى النتائج نفسها في جميع الحالات ، وبعبارة أخرى الموضوعية عنده هي عدم تلون النتائج بالتحيز الشخصي الموضوعية في المقدمة الضرورية لكل قياس كفي ، إذ بدونها لا يمكن الاعتماد على في هذا القياس في اتخاذ القرارات المختلفة . أما ضرورتها محاسبيا فتاتي بسبب أن**

**القياس المحاسبي يعتمد عليه عدد كبير من الأطراف ذات العلاقة ، ينتمون إلى فئات مختلفة باختلاف مصالحها ، وبدون افتراض موضوعية القياس المحاسبي أو ايجابيته ؛ فإن مصالح بعض المستفيدين قد تتعرض للخطر ، لأنه يكون قد انحاز إلى فئة أو فئات دون أخرى .**

**ويتم التأكد من توافر شرط الموضوعية في المحاسبة تجريبية بطريقتين هما :.**

**١. قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي أعده أحد المحاسبين ، والتوصل إلى النتائج نفسها ، مما يدلل على حياد المحاسب وعدم تدخله في النتائج ( أي موضوعيته ) .**
**٢.اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية .**
**إن المفكرين المحاسبيين يرون أن المعلومات المحاسبية تمثل حقائق اقتصادية إذا كانت قد تم قياسها استنادا إلى مبادئ محاسبية مقبولة قبوة عامة ، لأن اعتماد المعلومات المحاسبية على هذه المبادئ يقدم دليل قاطعا على شرعيتها ، كذلك لا تثور أية مشكلة إذا ما أريد التأكد من صحة هذا المرض عند مرحلة التسجيل الأولي في الدفاتر ، لأن القيم المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات في ذلك الوقت تمثل قيمة اقتصادية حقيقية ناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب المحدد لسعرها وقت التعاقد عليها بين الوحدة المحاسبية المشروع والغير ، سواء كانت بيعة أو شراء ، كما أن لدى الدائرة المختصة بالمشروع مستندا خطية هو دليل موضوعي على حصول تلك الصفقة بتاريخ معين وبالسعر المبين ، وأن إثبات هذه الحقيقة في السجلات في التاريخ نفسه يمثل حقائق اقتصادية . ومن هنا جاء اعتماد هؤلاء المفكرين التسجيل على أساس التكلفة التاريخية ، باعتبارها القياس الأمثل ، فالهدف الأساسي للمحاسبة في ظل التكلفة التاريخية ؛ هو تقديم معلومات للمالكين ( أصحاب المشروع تظهر كيفية استثمار أموالهم والأرباح الناتجة عن مثل هذا الاستثمار بحيث تمثل الميزانية**

**العمومية المعدة استنادا إلى هذه التكلفة سجة تاريخية وليس بيانا بالثروة الجارية الحالية للمشروع ، أي أن وظيفتها إظهار رأس المال والاحتياطيات والمطلوبات الأخرى بقيم نقدية ، مع بيان طريقة توزيع هذه الأموال على الأصول المختلفة ، كذلك فإن قائمة الدخل ( حساب الأرباح والخسائر ) عبارة عن سجل نقدي يظهر الفرق بين إيرادات الفترة ونفقاتها ، بما في ذلك أعباء استهلاك الأصول المختلفة ، وأن المقابلة بين الإيرادات والنفقات ، من أجل استخراج نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة ، تتم بالقيم النقدية المسجلة في الدفاتر . ومن أهم مزايا التكلفة التاريخية أنها تقلل إلى الحد الأدنى تأثر الحسابات بالآراء الشخصية للقائمين على إعدادها .**

**فرض الشخصية المعنوية**

**( Legal Entity ]يقوم هذا الفرض على اعتبار وجود شخصية معنوية مستقلة للمشروع منفصلة تماماً عن شؤون أصحابه كثرو او قلوا ، وذلك كوحدة إدارية تنظيمية ترتبط فيها السجلات المحاسبية وهذا يعتبر المشروع مالكا لجميع الموارد ملتزما بجميع الالتزمات ، ويتم القياس المحاسبي واعداد البيانات التي تتضمنها القوائم المالية وغيرها من البيانات المحاسبية المشروع كوحدة معنوية مستقلة عن أصحابها أملاكها فعلى فرض أن " نضال" هو المالك الوحيد المشروع با وسحب نقداً مبلغ ٣٠٠ دينار المواجهة مصروفاته الشخصية ، فإن المحاسبه ومولى أثر هذه العملية على المشروع فقط بالرغم من أنه أصبح لدي نضالي ٣٠٠ دينار ، أي أنه أصبح الان لدى المشروع ٢٠٠ دينار اقل مما كان قبل العملية . وسوف يتجاهل المناسب تر هذه العملية على تقالي ومرارة اخرى يعامل مالك المشروع كغيره من المتعاملين معه ويحمل مشينا مجموع ما يقدمه له المشروع امن سلع أو خدمات ، ودائنا بجميع ما يقدم المشروع من سلع وخدمات ، وأمها الملك يتم املة الدفاتر والسجلات وأعداد التقارير من وجملة بمطار المشروع بما في ذلك الأمة الدخل والميزانية العمومية وان هذا الفرق القاتل بفصل شخصية المشروع عن أصحابه ومن مره أصبح الآن بمثل حجر الزاوية بين قروض النظرية المخاسيمة وينضح هذا الأمر جليا في قوات من الشركات في الدول المختلفة التي تضمن دون استثناء على أن الشركة نبوة مالية مستقلة عن النية المالية للشركاء ، كما أن الشركة الحق في التقاضي باسمها والفيز الحق في مقاضاة الشركة عن تصرفات الشركاء ، كما أن ظهور الشركات المساهمة**

تلع بهذا القرض بقوة من الأمام احدث اعتبرت القوانين المرعية أن الملكية منفصلة عن الإدارة وان الشركه شخصية معنوية مستقلة عن المس علميني لقد اعترف الاسلام بالذمة المالية الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع منذ ظهوره كما اعترف بالذمة المالية المستقلة للزوج عن الزوجه وبالذمة المالية المستقلة لهويته المال وللوقف وللشركات أيضا

**٣ . ١ . ٢ فرض الدورية ( Periodicity ) ويقوم هذا الفرض على ضرورة قيام المحاسب بالقياس الدوري النتائج أعمال المشروع عن ربح أو خسارة ، وكذلك للمركز المالي لذلك المشروع خدمة لأطراف التي تعتمد المحاسبة اغراض شتى ، إذ من الأهمية بمكان قياس نتائج أعمال المشروع دوريا سنويا مثلا ) خدمة إدارة المشروع حتى نقف على نتائج أعمالها وتقييم إدارتها للمشروع المعني في**

**ضوء الأهداف المحددة له ، وكذلك خدمة لأصحاب المشروع للاطمئنان على حسن استثمار أموالهم ، ومعرفة المركز المالي لمشروعهم ، بدلا من الانتظار حتى نهاية عمر المشروع ، وإن هذا الأمر الأخير يفقد علم المحاسبة أهم غاياته وهو مساعدة الإدارة وغيرها على اتخاذ القرارات الرشيدة . ومهما يكن من أمر فإن فرض الدورية أو " المدة المحاسبية " أمر في غاية الأهمية ، حيث يحتاج المشروع الى وقفات دورية تبين مدى تقدمه ، وتؤدي إلى تقديرات للربح أو الخسارة الناتجة عن عملياته ، وإلى معرفة التكاليف الجارية لنشاطاته ، لأن هذه الأمور أشبه بإشارات السير على الطرق ، تعين المشروع على السير في المسار الصحيح ، وهكذا درج المحاسبون على تقسيم حياة المشروع إلى مدد دورية ، سنوية عادة ، يعدون في نهاية كل منها قوائم مالية تبين الربح أو الخسارة ، والتكاليف ، والمركز المالي . صحيح أن الكثير من عمليات المشروع تمتد عبر عدة مدد ولكن اتباع المبادئ المحاسبية المقبولة قبوة عامة في تحميل المدد المحاسبية بما يخصها من إيرادات ومصروفات يخلق الثقة بهذه القوائم ، إن اتباع هذا الفرض يمكن أصحاب المشروع والفئات الأخرى من معرفة التغيرات والتطورات التي تطرأ على حقوقهم في كل مدة بدلا من الانتظار حتى انتهاء مدة حياة المشروع للحصول على مثل هذه المعلومات . ٤,١,٢ فرض الاستمرارية ( Continuity ) ويقوم هذا الفرض على اعتبار أن الوحدة المحاسبية التي تعد عنها التقارير المالية المختلفة مستمرة في العمل وأداء الوظائف نفسها التي تم استثمار**

الأموال فيها من أجلها ، فالاستمرارية هي التوقع المقبول إلا إذا اضطر المشروع أن ينهي أعماله ، فعندها تصبح القوائم المالية التقليدية غير ممثلة لواقع حال المشروع .

## ٢,١,٥ فرض التوازن المحاسبي ( Balancing )

يرجع هذا الفرض إلى أصل المحاسبة عند تطبيق نظرية القيد المزدوج ، فقد بنيت هذه النظرية على أساس التوازن المحاسبي ، ويعني هذا الفرض أن العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين القيود المدينة والدائنة ، مما يجعل المجموع الجبري لأي قيد محاسبي يساوي صفرا ، وتظل هذه الحقيقية قائمة حتى إعداد القوائم المالية الختامية المحققة لهذا التوازن ( وذلك باعتبار العمليات المتعلقة بالأصول موجبة ، وتلك المتعلقة بالخصوم سالبة ، وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات والمصروفات على وضع مماثل ) . ويلقي هذا الفرض قبول " عاما من المحاسبين ، حتى أن الخروج عليه يعتبر مثارا للنقاش والجدل والبحث عن الأخطاء المحاسبية ، ويشكل التوازن المحاسبي أهمية كبيرة لكل من المحاسب ومدقق الحسابات ، فالمحاسب يهمه اثبات العمليات المالية وبشكل متوازن بين الجوانب المدينة للعمليات والجوانب الدائنة لها . والمدقق يهتم بالتحقق من ان المحاسب قد التزم في عمله بهذا الفرض وأثبت العمليات بشكل متوازن . وهكذا اكتشفت ضرورة تسجيل حسابات الأصول والنفقات المختلفة وأصبحت الفروق تعالج في صافي الأصول أو حساب حقوق أصحاب المشروع . وما زال هذا المرض يمثل العمود الفقري لنظرية المحاسبة . ( ? ) أسئلة التقويم الذاتي ( ١ ) ١. كيف يتم التأكد من توفر شرط الموضوعية في المحاسبة بالأسلوب التجريبي ؟ ٢. كيف ساهمت القوانين في تثبيت فرض الشخصية ؟ ٣. ما الفائدة التي تعود على أصحاب المشروع من تطبيق فرض الدورية أو المدة المحاسبية ؟ ٤. ما المقصود بالفرض المحاسبي ؟ وما هي الفرضيات المحاسبية المقبولة قبوة عاما ؟ مثل لكل فرض بمثال من واقع حال المشروع ٥. ما المقصود بفرض الاستمرارية ؟

## ٢,٢ المبادىء المحاسبية ( Principles )

تكمن أهمية المبادئ المحاسبية في أنها تشكل الإطار العام الذي يحكم الطرق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية ومعالجتها حتى إظهارها في القوائم

المالية الختامية وفيما يلي عرض موجز أهم المبادئ المحاسبية لغايات هذا المساق .

### ١,٢,٢ قابلية التحقق ( Verifiability )

ويعني هذا المبدأ قيام المحاسب باعتماد بيانات معينة في القياس المحاسبي تكون قابلة للتحقق من المحاسب نفسه أو من شخص آخر كمدقق الحسابات مثلا ، ويتم اشتقاق هذا المبدأ من فرض الموضوعية أيضا . ويسمح هذا المبدأ للمحاسب بأن يقدم قياسة محاسبيا يختلف باختلاف الأغراض التي تم إعداد البيانات المحاسبية من أجلها ، فمثلا قد يستخدم المحاسب التكلفة التاريخية عند القياس للأغراض الضريبية ، وعندها تكون البيانات التاريخية المدعمة بمستندات الشراء أو الصرف هي الأساس المنطقي لقابلية التحقق ، بينما يقوم باعتماد تكلفة الاستبدال أو الإحلال للأغراض الإدارية ، وتكون عندها البيانات المتعلقة بأسعار السوق في تاريخ إعداد القوائم المالية المعنية ؛ هي الأساس لاختبار قابلية التحقق ، أما إذا قام بإعداد موازنات تخطيطية لمدة أو مدد قادمة ؛ فيكون عندها اساس قابلية التحقق هو الافتراضات التي الموضوعية في المحاسبة ، ويشترط توافر شروط معينة حتى تكون نتائج المقارنة سليمة وذات مدلول مثل : توحيد عناوين البيانات المحاسبية والمالية المختلفة ، وتبويب البيانات على أسس موحدة ، وتوحيد درجة تفصيل البيانات ، واسس التقييم ، ووحدة القياس ، واسس تقدير التدفق النقدي ، وغيرها . ويشكل هذا المبدأ صفة ملازمة للقياس الكمي ؛ يستحيل بدونها أن يكون للقياس آي معنى ، ويقوم جوهر المقارنة على الانعكاس المتكافيء للأحداث الاقتصادية بحيث يتم إيراد الأحداث المتشابهة والمتضاربة بالدرجة نفسها من الافصاح بين المؤسسات قامت عليها هذه التنبؤات ومدى موضوعيتها

### 2.2.2 Quantitativeness القياس الكمي

ويستند هذا الميدا إلى فرض التوازن المحاسبي الذي يقتضي التعبير عن الأحداث الاقتصادية بالأرقام ، وليس بالعبارات الوصفية الإنشائية ، وأن الأحداث غير الرقمية لا تصلح للاستخدام في نظام القيد المزدوج وتأمين التوازن المحاسبي ، كما يتفق هذا المبدأ مع فرض الموضوعية التي يمكن تعزيزها بالأرقام . وطبقا لهذا المبدأ : تقيس المحاسبة العمليات المالية بوحدات نقدية فقط ، مع أن المحاسبين يطمحون إلى القياس الكمي بعلاقات كمية غير قيمية ؛ كالوزن أو العدد ، وإن كان ذلك يجعل من القياس المحاسبي قياسا غير قابل للتجميع والتلخيص . المهم هنا أن المحاسبة لا تسجل سوى

العمليات التجارية المعبر عنها بالوحدة النقدية المعنية ؛ لأن هذا يمكن من التعبير عن حقائق متنوعة بوحدات متجانسة مما يسهل عملية المعالجة رياضية كالتجميع ، واستخراج الأرصدة ، واحتساب الاستهلاك ... إلخ . وبتطبيق هذا المبدأ يضطر المحاسب إلى تجاهل بعض أصول المشروع غير الملموسة التي لا يمكن إعطاؤها قيما نقدية مثل مهارة المستخدمين ، ومقدرة الإدارة والخبرة الفنية ، وغيرها فيهملها من أصول المشروع الأن علم المحاسبة قاصر إلى الآن عن التعبير عن هذه الأصول بقيم نقدية

## ٣,٢,٢ قابلية المقارنة ( Comparability ) .

يعتبر هذا المبدأ مؤشرا هاما للتحليل المالي والرقابة المالية على أعمال المشروع ، وتتم المقارنة في حالة السكون بمقارنة أداء مشروعين أو أكثر مع بعضهما ، أما في حالة الحركة فتتم مقارنة أرقام المشروع نفسه عبر السنوات ، ويتم من خلال ذلك استخراج بعض النسب والمؤشرات التي يمكن بوساطتها الحكم على أداء المشروع ومركزه المالي ، ويعتمد هذا المبدأ على فرض المختلفة

## ٤,٢,٢ السببية ( Matching , Causuality )

يستند هذا المبدأ إلى فرض الدورية ( أو المدة المحاسبية ) Periodicity الذي يقتضي قياس الربح في كل دورة محاسبية على حدة بحيث يضمن مبدأ السببية ( أو المقابلة Matching ) ربط النفقات بالإيرادات التي حققتها ليتم التوصل إلى صافي الربح العادي للمشروع هذا بالنسبة للأحداث المرتبطة بالضرورة بأسباب محددة ، أما الأحداث غير الخاضعة لمبدأ السببية ؛ فتعالج في قائمة الدخل بصورة منفصلة ، كالربح غير العادي للمشروع ، أو الأرباح الرأسمالية التي يتم بيانها بعد التوصل إلى الربح العادي . إن من السهل الدفاع عن مبدأ السببية ، حيث أن هناك علاقات واضحة بين المصروفات العادية والإيرادات العادية للمشروع ضمن حجم معين من الطاقة أو الانتاج ، بحيث يترتب على زيادة النفقات زيادة مقابلة في الإيرادات ، وهكذا . كما أن هناك علاقة سببية بين الأحداث من ذات النوع كالمشتريات وما يتعلق بها من مصاريف وعمولات ونقل ، إلخ . ولتوضيح هذا المبدا نقول إنه عند تحديد الربح من عمليات المشروع تطرح جميع التكاليف التي تخص إيراد الفترة من ذلك الإيراد ، حيث يطرح من إيراد المبيعات تكلفة البضاعة المباعة للتوصل إلى قياس الأداء ( الربح أو الخسارة ) ، كما تقابل المصروفات الأخرى بإيراداتها . ومن الصعوبات التي تعترض تطبيق هذا

**المبدا توقيت تحقق الإيراد ، وتحديد الإيرادات والمصروفات التي تخص المدة المحاسبية المعنية ، والتعرف إلى المصروفات التي تولد الإيرادات ، وقد نتج عن هذا كله نشوء اساسين يتم اتباعهما في تحقق الإيراد هماء ١. أساس الاستحقاق الذي يعتبر الإيراد قد تحقق عند انتقال ملكية السلعة أو الأصل من المشروع إلى العميل ، أو عندما تقدم الخدمة ، سواء اخضلت قيمتها النقدية ام لا ، أي أن الإيراد يخض المدة التي تحقق خلالهاء في الأساس النقدي الذي يتحقق الإيراد بموجبه عندما يتم قبضه فقط ؛ بغض النظر عن تاريخ عملية البيع أو التسليم أو تقديم الخدمة . ولكل من هذين الأساسين استخدامهما الذي سنتعرف إليه في حينه**

## ٥,٢,٢ الأهمية النسبية ( Materiality )

**يستند مبدا النسبية ( او المادية ) إلى فرض الدورية في المحاسبة ، ويقضي هذا الميدا بأن يعطى المحاسب العناصر المهمة تركيزا أكبر ، وتطبيقا لما سلف نجد المحاسب يقوم تبعا لفرض الدورية ، في نهاية السنة المالية للمشروع بإعداد المركز المالي له واستخراج نتائج أعماله من ربح أو خسارة ، ويضطر عندها إلى تقسيم النفقات والإيرادات إلى رأسمالية وإيرادية مرة ، وإلى عادية وغير عادية مرة أخرى ، وأثناء ذلك نجده استنادا إلى هذا المبدا**

**يهمل بعض النفقات الرأسمالية ويعتبرها ايرادية لضآلة قيمتها فقد يعتبر قيمة صغيرة ضمن النفقات الارادية بدلاً من تدويرها للاعوام اللاحقة والقيام باستهلاكها على مدار عمرها الانتاجي ، وبالمقابل قد يقوم بتدوير المصاريف التأسيسية للأعوام لأهميتها النسبية وضخامة حجمها**

أن العنصر البند ) يلعب دورا هاما تتناسب أهميته مع طبيعته وحجمه ، وهذا الدور هو الذي يحدد الأهمية النسبية له ، فقد يهمل المحاسب الفروق السيطة إذا كان يتعاعل مع أحداث اقتصادية كتوزيع المصروفات غير المباشرة على مراكز التكلفة ومراكز النشاط لك يعتبرها على غاية الأهمية إذا كانت تخص العملاء أو الموردين ، كذلك فإنه يهتم ببعض الأحداث ذات الطبيعة الخاصة مهما كان حجمها قليلاً كفروقات النقدية في الصندوق م زيادة او عجز مثلاً حتى ولو كانت بالفلسات

ان مبدأ الأهمية النسبية يضفي على المحاسبة ضمة الواقعية وبخاصة عندما تكون المبالغة في غرفة التقارير المالية ناتجة عن التقيد بالكامل بحرفية الأمور فهده المبالغة لا تبون الزيادة في التكلفة المقترنة بهذه الدقة ، وعلى الرغم من أن هذا المبدا يخدم غرقا نافعا في تبسيط مهمة المحاسبه ، إلا أنه على المتميز أن يتأكد من أن ما يمتنزه الصد السفير ماديا أو عميق مادي ، جو ابصا كدالك بالنسبة الإدارة المشرواع

## ٦ . ٢ التوصيل الفعال ( Effective Communication )

يستند هذا المبدأ إلى فزت الدورية أيضاً كسابقه . ويتضمن هذا الميدا صرورة الاقماح عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعمانه من ربح أو خسارة تعرض ذلك على الأطراف المعنية المستفيدة من تلك البيانات بصورة فقالة ومؤثرة وتعتبر عملية التوصيل في المحاسبة ركناً أساسياً لمبادية المحاسبة حيث يشكل الإخلال به تدميرا لكل ما قام به المناسب والمثقف . وترتبط نعانية الاتصال بالعناصر الخمسة المالية

١.التغذية الراجعة : fedtant

٢.وسيلة الإتصال MIntium ،

٣. محتويات الرساله , Canaris

٤.الغه الرسالة . language

٥.السرعة speed

ويقصد بالتغذية الراجعة الرسائل الواردة إلى المحاسب من مستخدمي الرسالة التي وجدها إليهم عن طريق القوائم المالية والتقارير المحاسبية المختلفة بترد على هذه على تحسين المالية وتجاوز الثغرات في رسائله ، أما وسيلة الاتصال فيقصد بها اداة نقل ١٤٤

رأي المحاسب الى المستفيد ، وهي في العادة القوائم المالية المنشورة على اختلاف أنواعها . أما محتويات الرسالة فيجب أن تضم إلى جانب القوائم المالية بعض الإيضاحات والملاحظات حتي تؤدي الرسالة فائدتها المرجوة ، كذلك يشترط في لغة الرسالة حسن اختيار الألفاظ والمفاهيم اللغوية وصياغتها بشكل معتر يضمن نقل أفكار المحاسبة ، ويؤثر أي متلقي الرسالة وتقتضي نظرية الاتصال أن يتم إيصال المعلومات بأقصى سرعة ممكنة : لنكون انات فائدة ، ومن هنا جاء النص في قوانين الشركات في البلدان المختلفة على ضرورة فبام الشركة المعنية بنشر قوائمها المالية في مدة قصيرة ومحددة تلي انتهاء سنتها المالية ٧ .

## ٢ . ٣ الملاءمة ( Relevancy

ويستند هذا الميداً إلى فرض الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع عن صاحب او اصحاب المشروع ، ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق السهولة والبساطة والوضوح لبيانات المحاسبة حتى وان كان ذلك على حساب الدفة ، ومن الأمثلة على ذلك قيام المحاس ابتسعير الأصول بسعر التكلفة التاريخية على الرغم من اختلاف ذلك من تكلفة الإحلال او الاستبدال ، مع أن الأخيرة اكثر ملاءمة من أنواع الأولى او على النسق نفسه ، يتغاضي عن السيمبية أو المقابلة في تحديد الربح عن طريق استهلاك بعض النفقات في سنة مالية واحدة ، حفاظاً منه على السرعة وإمكانية الوصول إلى النتائج ببساطة ضمن مبدأ الملاءمة ، وقرض الشخصية المعنوية المستقلة للمشروع ،

## ٨ . ٢ . ٢ الثبات ( Consistency )

انتعدد في الغالب الطرق والإجراءات المحاسبية المنتهية في إنجاز عرف محاسبي معين ، فمثلاً تتعدد طرق الاستهلاك كما تتعدد طرق تحديد تكلفة المخزون ، وعلى الرغم من اعتبار هذه الطرق جميعاً مقبولة محاسبيا ، إلا أن استخدام واحده منها دون الباقي ، يقتضي الاستمرار في استعمالها من جدة إلى أخرى ، وذلك انسجاماً مع مبدا قابلية المقارنة في البيانات المحاسبية ، أما إذا تم التغيير من طريقة إلى أخرى فيجب الافصاح عن هذا التقرير في ملاحق للقوائم المالية مع بيان أثره عليها ومن مزايا هذا المبدأ أنه يجعل من الصعب التلاعب بارقام نتيجة اعمال المشروع ومركزه المالي ، وذلك بإظهار البيانات عن مدة ما بطريقة معينة ، تبين نتائج مذهلة للمشروع ، وبعد

ذلك يتم إظهارها بطريقة أخرى عندما تكون تلك الطريقة مربحة ولا يعني هذا المبدأ الجمود في تطبيق الطرق المخابية . بل يمكن تغييرها إذا كانت الطرق الجديدة تمثل أوضاع المشروع بصورة أفضل ما دام المشروع وضح التغيير واسبابه وأثاره على القوائم المالية الختامية

## ٩,٢,٢ التكلفة التاريخية ( Historical Cost )

يعتبر هذا المبدأ ( التكلفة التاريخية أفضل أساس لإثبات العمليات المحاسبية وتتضمن التكلفة جميع ما تم صرفه على الأصل المعني حتى أصبح صالحة للاستخدام ، وهكذا تشمل التكلفة ثمن الشراء ، ومصروفات الشراء من نقل وعمولة وتأمين ، ومصاريف التركيب والاشراف والتجربة . ويستند هذا المبدأ إلى فرض الموضوعية لأن المحاسب يستطيع الاعتماد على مستندات الشراء في إثبات قيمة الأصل بدل اللجوء إلى إثباته بقيمته الاستبدالية المعتمدة على الحكم الشخصي والتقدير الذي يفتقر إلى مثل الموضوعية السابقة ، كما يستند هذا المبدأ أيضا إلى فرض الاستمرارية إذ يفترض المحاسب أن احتمال تصفية المشروع وبالتالي بيع أصوله أو التخلص منه ضئيل جدا ، فالاحتمال الأكبر هو استمرار الاحتفاظ بالأصول وتشغيلها ، ومن ثم فالحاجة إلى تحديد قيم هذه الأصول بالإحلال أو الاستبدال تصبح ثانوية وغير ضرورية .

## ٣. الخلاصة

تناولنا في هذه الوحدة الفرضيات والمبادئ المحاسبية المقبولة من جمهرة المحاسبين قبولا عاما ، وهذه الفرضيات هي : الموضوعية والشخصية المعنوية ، والدورية والاستمرارية ، والتوازن المحاسبي ، وقد تم شرحها شرحا كافيا مفصلا يتلاءم وأهداف هذا المقرر ، أما المبادئ التي تم شرحها أيضا فهي : قابلية التحقق ، والقياس الكمي ، وقابلية المقارنة ، والسببية ، والأهمية النسبية ، والتوصيل الفعال ، والملاءمة ، والثبات ، والتكلفة التاريخية ، وقد تم ربط هذه المبادئ بالفرضيات المحاسبية التي تستند إليها ، وذلك من أجل تفهم العلاقة المنطقية الحميمة بين

**الفرضيات والمبادئ نأمل من هذا كله أن نكون قد حققنا الأهداف المرجوة من تقديم هذه الوحدة بحيث تمهد الطريق للوحدات التالية**

**٦. مسرد المصطلحات**

**- اتخاذ القرارات Decision - Making : الاختيار من بين عدة بدائل .**
**- الاستمرارية Continuity , Going - Concern : فرض محاسبي ينص على أن الوحدة المحاسبية التي تعد عنها التقارير المالية المختلفة مستمرة في العمل وأداء الوظائف التي تم استثمار الأموال فيها من أجلها .**

**- أرباح ( خسائر ) رأسمالية ( Capital Gains ( Losses : الأرباح الخسائر المتحققة من بيع الأصول الرأسمالية .**

**- أساس الاستحقاق Accrual Basis : طريقة حفظ الحسابات التي تعترف بالإيراد عند اكتسابه وبالمصروف عندما يقع بغض النظر عن وقت قبض او دفع النقود .**

**- الأساس النقدي Cash Basis : طريقة حفظ الحسابات التي تعترف بالإيراد عند قبضه وبالمصروف عند دفعه بغض النظر عن المدة المحاسبية التي يخضها .**

**- إهلاك ( استهلاك ) Depreciation : الانخفاض التدريجي في قيمة الأصل الثابت**

**- الأهمية النسبية ( المادية Materiality : مبدأ محاسبي يقضي بأن يعطى المحاسب تركيزا أكبر للعناصر المهمة ، والتصرف بناء على حكمه الشخصي بعيدا عن التأثر بالبنود أو العناصر**

**- بيانات مرتجعة ( عائدة ) Feedback : البيانات التي يزودها النظام المحاسبي الأغراض الاستقصاء والتقييم والمتابعة**

**- تدفق النقدية Cash Flow : النمط المتوقع للنقدية الحقيقية التي سيستلمها المشروع مقابل سلعه وخدماته ، والمدفوعات التي ستدفع مقابل مشترياته من السلع والخدمات خلال مدة معينة ، أي حركة النقدية في المشروع خلال المدة المحاسبية**

**- التكلفة التاريخية Historical Cost : مبدأ محاسبي قائم على اعتبار ما تم صرفه على الأصل حتى أصبح صالحة للاستخدام التكلفة التاريخية افضل أساس لاثبات العمليات المحاسبية**

**- تكاليف التصنيع غير المباشرة Overhead costs : وهي التكاليف المتعلقة بالإنتاج ولكن يصعب ربطها مباشرة بالسلعة المنتجة**

**- تكلفة مباشرة Direct Cost : وهي التكلفة التي يمكن ربطها مباشرة بالسلعة أو الخدمة**

**- التوازن المحاسبي Balancing : ويعني أن العمليات المحاسبية تنطلق من توازن تام بين القيود المدينة والدائنة مما يجعل المجموع الجبري لأي قيد محاسبي يساوي صفرا**

**- توزيع ( تحميل ) التكاليف Cost Allocation : تحديد نصيب السلعة أو القسم أو الوظيفة من التكاليف غير المباشرة**

**- التوصيل الفقال Effective Communication : مبدأ محاسبي يتضمن ضرورة الإفصاح عن المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله لعرض ذلك على الأطراف المعنية المستفيدة من تلك البيانات بصورة فعالة ومؤثرة**

**- تنبؤ مالي Financial Forecast : تقدير لما يمكن أن يحدث في المستقبل بالاستناد إلى سجلات الماضي والحاضر المالية**

**- الثبات Consistency : مبدأ محاسبي يقضي بثبات استعمال التطبيق نفسه أو الاجراء المحاسبي من سنة إلى أخرى ، والافصاح عن التغيير وأثره إذا تم ذلك**

**- الدورية الزمنية ) Periodicity فرض محاسبي قائم على تقسيم العمر الإنتاجي للمشروع إلى مدد متساوية ( سنوات مالية ) والقياس الدوري لنتائج أعمال المشروع طبقا لذلك ، وكذلك بيان مركزه المالي . من**

**- السببية ( المقابلة ) Matching : مبدا محاسبي يقتضي قياس الربح في كل دورة محاسبية على حدة على أساس ربط النفقات بالإيرادات التي حققتها ليتم التوصل إلى صافي الربح العادي للمشروع .**

**- الشخصية المعنوية Entity : فرض محاسبي يقوم على اعتبار وجود شخصية معنوية مستقلة للمشروع منفصلة تماما عن شؤون أصحابه ، وذلك كوحدة إدارية تنظيمية ترتبط بها السجلات المحاسبية .**

**- الفرضية المحاسبية Accounting Postulate : مفهوم محاسبي تم قبوله قبولا عاما الممارسين للمهنة والمتخصصين فيها .**

**- قابلية التحقق Verifiability : مبدأ محاسبي قائم على اعتماد المحاسب على بيانات معينة في المحاسبة لها صفات تمكن المحاسب نفسه أو شخص آخر كمدقق الحسابات أن يتأكد من صحتها .**

**- قابلية المقارنة Comparability : مبدأ محاسبي يقوم على الانعكاس المتكافيء الأحداث الاقتصادية محاسبيا ، بحيث يتم إيراد الأحداث المتشابهة والمتضاربة بالدرجة نفسها من الإفصاح بين المؤسسات المختلفة مما يسهل المقارنة .**

**- القياس الكمي Quantification : مبدأ محاسبي قائم على ضرورة التعبير عن الأحداث الاقتصادية بالأرقام وليس بالعبارات الوصفية أو الإنشائية .**

**- المبدأ المحاسبي Accounting Principle : تطبيق أو عرف محاسبي لمعالجة مسألة ما تم قبوله قبوأ عاما من الممارسين والمتخصصين في المهنة .**

**- مخزون Inventory : أصل ملموس ( بضاعة أو مواد ) يحتفظ به المشروع لغرض بيعه أو تصنيعه أو استعماله في عمليات الانتاج ، أو هي البضاعة التي يحتفظ بها لغرض بيعها ، أو استعمالها في الانتاج ، أو اتمام تصنيعها .**

**- مركز تكلفة Cost Center : أصغر وحدة نشاط أو مجال مسؤولية تجمع التكاليف له . - الملاءمة Relevancy : مبدأ محاسبي قائم على رغبة المحاسب في تحقيق السهولة والبساطة والوضوح في المعالجات المحاسبية المختلفة حتى وإن كان ذلك على حساب الدقة .**

**- الموضوعية Objectivity : فرض محاسبي قائم على اعتماد قيم للعمليات المحاسبية تمثل حقائق الحياة الاقتصادية ، وتقيس النتائج بصورة إيجابية لا تعتمد التفسير الشخصي للأمور . الوحدة الرابعة ١٥٠ الفرضيات والمبادىء المحاسبية**

## الوحدة الخامسة عمليات ومعالجتها المحاسبية

**2 . عمليات البضاعة**

للمنشآت التي تتعامل بالبضاعة طبيعة وميزة خاصة ، أن أن نشاطاتها يقوم أساسا على شراء بضاعة ثم اعادة بيعها ، وهذه العملية تحدث في منشأت تجارة الجملة ومنشأت تجارة التجزئة ، ولذلك تسمى منشأت تجارية

ففي منشآت تجارة الجملة ، يقوم تاجر الجملة بشراء البضاعة من تاجر جملة آخر أو من منتج هذه البضاعة ومن ثم يقوم ببيعها إلى تاجر التجزئة . وفي هذا النوع من التجارة يكون سعر البيع اعلى من سعر الشراء ، وأرباح هذه المنشآت تعتمد على حجم المبيعات . فكلما زاد حجم المبيعات زادت أرباح المنشأة ، وبيبين جدول رقم ( ١ ) مركز منشآت تجارة البضاعة ضمن عمليات انتاج وتوزيع البضاعة

أما فيما يتعلق بالاجراءات المحاسبية فإن طبيعة عمل هذه المنشآت يتطلب توفيق الدفاتر والسجلات المحاسبية لتلائم عمليات شراء البضاعة وبيع وتحصيل اثمانها ، كذلك فأن الحسابات الخاصة بهذه المنشآت يجب أن تُظهر تكاليف شراء البضاعة واثمان بيعها وما ترتب عن العمليات من ربح أو خسارة . لذا بات من الواجب ان يكون هناك سجلات تبين حسابات الذمم المدينة . ولنفس الغرض يجب ان يكون هناك حسابات تفصيلية للذمم الدائنة بالاضافة إلى الحساب الاجمالي الذمم الدائنة والذمم المدينة

## ١ . ٢ المتطلبات المحاسبية الخاصة

بالنسبة للحسابات الخاصة بمنشأت البضاعة فإن الايرادات لهذه المنشآت تتكون من مجموع اثمان البضاعة المباعة وتسمى ( المبيعات ) . وبالنسبة للمصاريف فإنها تشمل المصاريف العادية ، مثل الرواتب والكهرباء والأجور ، وتكاليف شراء البضاعة وتدعى ( مصاريف المشتريات ) ، كذلك ، فإن عنصر التكلفة الرئيس الجديد الخاص بهذه المنشآت يدعي تكلفة البضاعة المباعة ، وهذا المبلغ يطرح من مبلغ الايرادات المبيعات للوصول إلى ما يسمى اجمالي الربح ، والذي له أهمية خاصية الإدارة تلك المنشآت ، وتقوم الادارة بمقارنة هذا الرقم مع رقم اجمالي الربح للسنوات السابقة أو مع الأرقام المشابهة للمنافسين اذا كانت متوفرة التوصل إلى تقييم الأعمال المنشأة .

جدول رقم ( ١ ) صفحة ١٦٠

: عمليات انتاج وتوزيع البضاعة تكله نوع المنشأة

| نوع المنشأة | طبيعة النشاط |
| --- | --- |
| - صناعية | تحول مواد الخام إلى منتجات نهائية . تبيع إلى تجار الجملة وفي بعض الأحيان إلى المستهلك النهائي |

تاجر جملة يشتري البضاعة بكميات كبيرة . ثم يقوم بتوزيعها إلى تجار جملة فرعيين وتجار التجزئة . وقد يقوم ببيع البضاعة إلى المستهلك النهائي

- تاجر تجزئة – المستهلك يشتري البضاعة من تاجر الجملة أو من المصنع مباشرة . ويبيعها إلى المستهلك

لاحتساب تكلفة البضاعة المباعة ، يتم الرجوع إلى مجموعة من الحسابات الخاصة بالبضاعة . اوسنقوم لاحقاً بوصف المعالجة المحاسبية الخاصة بذلك وكيفية التسجيل والترحيل اليها . اما الجدول رقم ( ٢ ) فيصور مبدئيا كيف يتم احتساب مجمل الربح والمعلومات الضرورية للوصول إلى هذا الرقم جدول قائمة نتيجة الاعمال صفحة ١٦٠

## ٢ . ٢ تسلسل عمليات البضاعة

عند حدوث أية عملية شراء أو بيع بضاعة ، فأن كلاً من البائع والمشتري يقوم بالاتفاق على سعر البيع وشروط وكيفية دفع الثمن ومن سيقوم بتحمل مصاريف نقل البضاعة ( اذا كانت موجودة ) . ففي حالة المنشآت التجارية الصغيرة يتم الاتفاق على هذه الشروط شفوياً عن طريق المقابلة الشخصية أو الهاتف . أما في حالة المنشآت الكبيرة نسبياً فإن ذلك يتطلب تعبئة نموذج خاص يسمى أمر شراء بضاعة . **وتكون الخطوات المتبعة في المنشآت الكبيرة الشراء بضاعة كما يلي ،**

١- عند احتياج المنشاة بضاعة معينة أو عندما يصل المخزون من بضاعة معينة إلى حدود لا يجوز أن تقل عنها ، يقوم القسم المختص بارسال طلب شراء بضاعة إلى قسم المشتريات في المنشاة أو إلى الشخص المسؤول عن المشتريات ، وعادة يقوم شخص مسؤول في المنشأة مثل المدير أو مساعده أو رئيس قسم المشتريات بالموافقة على هذا الطلب قبل أن يتم تنفيذه ا
٢- يقوم قسم المشتريات بتحضير أمر شراء بناء على معلومات المخازن وكذلك بالرجوع إلى قوائم أسعار الموردين أو بعد الاتصال بهم تلفونيا للتأكد من وجود البضاعة الديهم ومن الأسعار التي يطلبونها . ويحضر هذا الأمر ليوجه إلى المورد الذي تم اختياره لتزويد المنشاة بالبضاعة ، وهو يحتوي على بيانات كمية البضاعة المطلوبة ومواصفاتها والسعر المتفق عليه وأية شروط خاصة بالتسليم وتاريخه ومكانه
٣- بعد استلام الأمر يقوم المورد بتزويد المشتري بالبضاعة حسب الاتفاق ومرفقة بفاتورة . .

٤- عند استلام البضاعة المشتراة ، يقوم القسم المختص ، وهو عادة قسم المخازن يتفقد واحضاء البضاعة وبعد تقرير استلام قصف فيه البضاعة المستلمه

يقوم قسم الحسابات في المنشأة بمطايفة لتقرير الاستلام مع ا طلب الشراء ، وذلك للتأكد من أن الكميات المستلمة مطابقة للماتور الاصلي . ويقوم القسم بعد ذلك بالموافقة على صرف ثمن الشراء بناء على هذه المطابقة ، ولا يتم عادة تسجيل العملية في دفاتر المشتري الا بعد استلام فاتورة الشراء مع البضاعة والموافقة على الصرف ، ومن ناحية البائع فانه يقوم بالتسجيل في دفاتره عند ارسال البضاعة واعداد فاتورة بيع بذلك .

**٣ . ٢ أمثلة على بعض شروط البيع والشراء**

عند التعاقد على شراء بضاعة فان شروط البيع قد تتضمن طريقة السداد ( نقديا أو آجل ) وما اذا كان هناك خصم نقدي أو كمية ، وهذه الوحدة ستعرض هذه الشروط ،

## ١ . ٣ . ٢ البيع والشراء الأجل

قد يتم شراء أو بيع البضاعة على الحساب أو نقداً عند التسليم . وحالياً فأن جزءاً كبيراً من عمليات الشراء وبيع البضاعة تتم على الحسابه وخاصة ما يتعلق بالمنشآت متوسطة إلى كبيرة الحجم

وعندما يتم بيع البضاعة على الحساب ، فأن تسديد ثمن البضاعة يتم بعد فترة زمنية تدعى فترة السداد الأجل ، ويختلف طول هذه الفترة المالية بين المنشآت تبعاً لسياسة الائتمان لهذه المنشآت بالاضافة إلى أن طول هذه الفترة قد يختلف في نفس المنشأة ، أما إذا لم يسدد العميل خلال فترة السداد فأنه يعتبر متخلفاً عن الدفع ويطلق الاصطلاح التالي ص / ٣٠ على سبيل المثال ، لبيان أن صافي قيمة المبيعات يجب أن تسدد خلال فترة ٣٠ يوما

## ٢ . ٣ . ٢ الخصم النقدي ( خصم تعجيل الدفع )

ولتشجيع العملاء على تسديد حساباتهم بسرعة تقوم بعض المنشآت باعطاء خصم خاص يسمى ( خصم نقدي ) أو تعجيل الدفع وذلك إذا قام العميل بتسديد حسابه خلال فترة أقل من فترة السداد الأصلية وهذه هي : فترة الخصم النقدي

**٣,٣,٢ الخصم التجاري**

تقوم بعض المنشات بتزويد عملائها والوسطاء بقوائم اسعار لبضائعها أو كتالوجات تبين البضائع وأسعارها للمستهلك النهائي وهذه الطريقة تستعمل لتحديد سعر البيع مستهلك النهائي ،

وتزود هذه المنشأت أيضا عملاءها الموزعين بجدول يبين الخصم التجاري الذي تمنحه لهم في حالة قيامهم بالشراء ، وهذا النوع من الخصم يعطى للتجار أو الموزعين فقط وليس للمستهلك النهائي ، ويتم تعديل جداول الخصم التجاري دوريا . وفي بعض الأحيان بيتم اعداد جداول خصم خاصة لكل نوع من العملاء و صفار العملاء لهم خصم اقل مما لكبار العملاء

وبواسطة قوائم الأسعار الأصلية والكتالوجات وجداول الخصم يستطيع العميل ان يحدد تكلفة مشترياته

**٤,٣,٢ خصم الكمية**

إضافة إلى خصم تعجيل الدفع والخصم التجاري قد يلجأ التاجر إلى منح عملائه او بعض منهم خصما خاصا يحتسب على اساس مقدار تعامل هؤلاء العملاء خلال فترة مالية محددة .

ويحتسب هذا الخصم بأخذ نسبة مالية ثابتة أو تصاعدية من ثمن المشتريات .

وبذلك يعتمد مقدار هذا الخصم على مشتريات العميل ولا يكون مرتبطا بطريقة سداد ثمن المشتريات

**تسجيل عمليات البضاعة**

نعرض في هذا الجزء عمليات المبيعات والمشتريات والعمليات الأخرى المرتبطة بها الخاصة بالمنشآت التي تتعامل بالبضاعة .

**١ . ٤ . ٢ المبيعات الآجلة والنقدية**

بعد استلام أوامر الشراء وتحضير البضاعة لتسليمها للعميل ، يقوم البائع باعداد فاتورة البيع على عدد من النسخ ، تعطى النسخة الأصلية منها إلى العميل ، أما النسخ الأخرى فتبقى لدى البائع ويتم عادة توزيعها كالتالي :

نسخة إلى قسم المخازن والتوزيع ليتم تسليم البضاعة من واقعها

ونسخة إلى قسم المبيعات حيث يتم هناك تجميع الفواتير الاستعمالها في تحليل عمليات البيع

ونسخة تذهب إلى قسم المحاسبة ليتم من واقعها تسجيل العملية في الدفاتر المحاسبية

أ - المبيعات الآجلة : صفحة ١٦٥

في المبيعات النقدية

فإن فاتورة البيع تعتبر المستند الأساسي للتسجيل منه في دفتر اليومية واذا كان البيع نقدا ، فإن اجراءات التسجيل مختلفة بعض الشي ففي هذه الحالة ، فإنه يتم تسجيل المبيعات بشكل مبدئي في دفتر مبيعات فرعية او في دفتر الصندوق ، ( قد يكون التسجيل بواسطة آلة الصندوق ) ، وفي نهاية اليوم او في نهاية الأسبوع فإنه يتم تسجيل المبيعات النقدية في دفتر الأستاذ العام . وفي قيد اليومية يجعل حساب النقدية مدينا وحساب المبيعات دائنا بمجموع المبيعات اليومية أو الأسبوعية

**٢ . ٤ . ٢ المشتريات الأجلة والنقدية**

عندما تقوم المنشأة بشراء بضاعة من أجل إعادة بيعها يتم جعل حساب المشتريات مدينا ، أما الجانب الدائن في القيد فيكون حساب ، الذمم الدائنة إذا كان الشراء على الحساب او حسابية النقدية إذا كان الشراء نقداً .

إن جعل حساب المشتريات مدينا نابع من اعتبار المشترياته بعيد عن امتلاك بضاعة ( أصل ) وعند زيادة الأصل بجعل حسابه مدينا ، وهنا جعل حساب المشتريات مديناً-

أ- المشتريات الآجلة

**وبالنسبة لحساب المشتريات الذي يجعل دائماً مديناً عند الشراء ، فأنه يسجل في هذا الحساب فقط عند شراء بضاعة من أجل اعادة بيعها . اما شراء الأصول الأخرى مثل المعدات والاستثمارات والأراضي والتي يتم اقتناؤها من أجل ابقائها واستخدامها في نشاط المنشأة فإنه يفتح له حسابات خاصة بهذه الأصول . وبالتالى فإن رصيد حساب المشتريات في نهاية الفترة المالية يمثل المشتريات النقدية وغير النقدية خلال الفترة المالية والخاصة فقط بالبضاعة المشتراه من أجل اعادة بيعها**

**٣١ . ٤ . ٢ تسجيل المردودات والمسموحات**

يقوم المشتري في بعض الحالات باعادة بضاعة إلى البائع لأسباب مختلفة كان تكون البضاعة غير مطابقة للمواصفات أو تالفة أو لتلف البضاعة بالطريق أو لكونها مرسلة إلى مشتر أخر غير الذي طلبها فعلاً . وعند اعادة البضاعة فإن المشتري بطلب اعادة جزء من ثمن البضاعة اذا كان قد دفع نقداً أو تخفيض المبلغ المطلوب تسديده اذا كان قد اشتراها على الحسابه ، ولمعالجة هذه المشكلة يرسل البائع إشعاراً إلى العميل يعلمه فيه بأنه قد خفض حسابه بالمبلغ او يرسل اليه شيكاً بقيمة التخفيض .

ويستخدم مصطلحان عند اعادة البضاعة وهما المردودات والمسموحات وبالنسبة لمصطلح المردودات فأنه يستعمل عند اعادة البضاعة او جزء منها لعدم مطابقتها للمواصفات اما

مصطلح المسموحات فانه يستعمل عند اتفاق البائع مع المشتري على منح العميل خصما خاصا مقابل عدم اعادة البضاعة غير المطابقة للمواصفات

**- أ مردودات المبيعات ومسموحاتها**

عند عمل الاشعار الخاص بالمردودات أو المسموحات يتم اعداد عدة نسخ من الاشعار حيث تعطي النسخة الأصلية إلى العميل وتبقى نسخة لدى قسم المحاسبة عند البائع كي يستعملها مستند اثبات العملية ، وفي دفتر اليومية للبائع يجعل حساب مردودات المبيعات ومسموحاتها مدينا بمبلغ التخفيض المتفق عليه وحساب الصندوق دائنا اذا دفع المبلغ نقدا أو حساب العميل اناثنا اذا خفض ويعتبر حساب ، مردودات المبيعات ومسموحاتها حساب ، مقابل لحساب المبيعات ويجعل حساب المردودات مديناً بدل من حساب المبيعات . ويتبع هذا الاجراء الأنه إذا جعل حساب المبيعات مدينة فان رصيد حساب المبيعات في نهاية الفترة سيظهر صافي المبيعات ولن يظهر اجمالي المبيعات ومقدار المردودات والمسموحات خلال الفترة المالية وتستعمل طريقة الحسابين حتى يتوفر لدى المنشأة في نهاية الفترة معلومات عن اجمالي المبيعات ومن المردودات والمسموحات والمعلومات التي يوفرها حساب المردودات هي من النوع الرقابي . فاذا كان رصيد هذا الحساب كبيرا وغير طبيعي فانه يمكن للمنشاة اجراء التحقيق اللازم لمعرفة سبب ذلك والذي قد يكون نلف البضاعة او التلف أثناء النقل

ب ) مردودات المشتريات ومسموحاتها

أما بالنسبة للعمل المشتري فإن المردودات والمسموحات تعتبر تخفيضاً لمشترياته وللاسباب التي ذكرت سابقاً ، فإنه يتم تسجيل هذه العمليات في حساب منفصل بدلا من جعل حساب المشتريات دائنا ، أن تسجيل عمليات المردودات والمسموحات في حساب منفصل يوفر معلومات في نهاية الفترة عن أجمالي المشتريات وعن مجموع الحزنونات والمسموحات وبالتالي يؤدي إلى امكانية البحث عن أسباب المردودات وتفاديها وخاصة اذا كانت تعود إلى اسباب تتعلق بالعميل أو المشتري فمثلاً قد يكون السبب ضعف نظام الشراء أو عدم الدقة عند إرسال أوامر الشراء أو تكون المشكلة في عدم اختيار البائع والمورد المناسب

وفي المعالجة المحاسبية لمردودات المشتريات فإن المشتري يقوم بتسجيل العملية في دفاتره عند استلامه اشعاراً من البائع يفيد بتخفيض حساب المشتري في دفاتر البائع

### ٤ . ٤ . ٢ المعالجة المحاسبية للخصم النقدي

يتم اكتمال عمليات بيع وشراء البضاعة عندما يقوم المشتري بتسديد ثمن البضاعه مباشرة عند الشراء النقدي أو بعد تسديد الثمن اذا كان البيع آجلا ، ويقوم البائع والمشتري ايائيات سداد ثمن البضاعة في دفاتره في تاريخ السداد أخذا بعين الاعتبار فيما إذا كان هناك خصم نقدي أتعجيل الدفع أم لا

ففي دفاتر البائع يسجل تحصيل ثمن البضاعة بجعل حساب النقدية مدينا بالمبلغ المستلم وحساب المشتري دائنا بقيمة الدين وإذا كان هناك خصم نقدي فإنه يجعل حساب الخصم المسموح به مدينا بقيمة الخصم والذي يساوي الفرق بين قيمة الدين ومبلغ النقدية المستلم

### ٥ . ٤ . ٢ المعالجة المحاسبية للخصم التجاري وخصم الكمية

وبالنسبة للخصم التجاري فإنه لا يتم تسجيله في الدفاتر لأن المشتري يلتزم بدفع صافي ثمن الشراء ، وبالتالي لا يظهر في دفاتر البائع أو في دفاتر المشتري اية قبون بقدوة الخصم التجاري وكما ذكر سابقاً فان خصم الكمية يعتبر مصروفاً بالنسبة للبائع ويسمى عادة خصم الكمية المسموح به ، أما بالنسبة المشتري فإنه يعتبر تخفيضاً للمشتريات ويفكن خصم الكمية المكتسب . وعند استحقاق الخصم فإن البائع يقوم باثباته في دفتر اليومية بجمل حساب الخصم مدينا وحساب العميل دائنا ، وذلك لأن منح الخصم العميل يؤدي إلى تخفيض حساب العميل لدى البائع

أما في دفاتر المشتري ، فيسجل الخصم عند ورود اشعار من البائع يخبر فيه المشتري بمقدار الخصم وبأنه قد خفض حساب العميل لديه ، وعند ورود الاشعار فان العميل يسجل القيد بجعل حساب البائع مدينا وذلك تعبيرا على خلق حق لدى البائع وجعل حساب الخصم دائنا لأنه يعتبر تخفيضاً للمشتريات .

٦,٤,٢ مصاريف نقل البضاعة

عندما يتم نقل البضاعة من محلات البائع إلى محلات المشتري فان ذلك يتم بواسطة واحدة من الطرق التالية :

أ- تقوم وسائط نقل البائع بنقل البضاعة ، وبذلك فإن مصاريف نقل البضاعة وتسمى هنا مصاريف نقل المبيعات تتكون من أجور السائقين ومصاريف وقود السيارات وبالاضافة إلى استهلاك السيارات الناقلة ، وفي دفاتر البائع يتم تسجيل هذه المصاريف عند حدوثها كاية مصاريف أخرى بجعل حساب المصروف مدينا

ب- ، يقوم المشتري بنقل المشتريات باستعمال وسائط نقله وسيارته ، وهنا فإن هذه المصاريف تسجل بدفاتر المشتري حسب نوعها ، وقود سيارات وأجور سائقين واستهلاك سيارات ويتم تسجيلها في الدفاتر عند حدوتها وذلك بجمل حساب مصروف الشراء مدينا

ت- في كثير من الحالات يتفق البائع مع المشتري على أن يقوم طرف ثالث بنقل البضاعة ويكون هذا الطرف هو المنشأة المتخصصة بالنقل ، ويتم الطلب ، من الناقل الخارجي ابتسليم البضاعة إلى محلات المشتري مقابل أجور يدفعها البائع أو المشتري ويكون الشخص الذي يتحمل هذه المصاريف في النهاية هو البائع او المشتري

ث- ويكون الاتفاق بين البائع والمشتري على أن البضاعة تسليم محلات البائع وتسهي FO8 Shipping Point أو تسليم محلات المشتري وتسمى FOR Destination . واذا كانت البضاعة تسليم محلات البائع فإن المشتري يتحمل مصاريف النقل التي ستدفع إلى الناقل ( والتي قد يقوم بدفعها المشتري نفسه أو يقوم البائع بدفعها بالنيابة عنه ) المبلغ منه تسليم محلات المشتري فإن البائع يتحمل هذه المصاريف والتي أيضاً ستدفع إلى الناقل ( قد يدفعها البائع نفسه أو يدفعها المشتري بالنيابة عنه ) . وبالنسبة لتسمية هذه المصاريف ، فتدعى مصاريف نقل مشتريات إذا كان الاتفاق أن يتحملها المشتري وتظهر في دفاتره كأحد المصاريف . أما إذا كان الاتفاق بأن يتحملها البائع فتدعى مصاريف نقل مبيعات وتظهر في دفاتره بهذا الاسم . ولتوضيح المعالجة المحاسبية لمصاريف نقل البضاعة فأننا نورد المثال التالي والذي . سيبين كيفية المعالجة في دفاتر المشتري ودفاتر البائع .

**قوائم المالية الخاصة بمنشآت البضاعة**

الانتهاء من تسجيل العمليات الخاصة بالبضاعة والتي يمكن تصنيفها إلى بعد الانتهاء العمليات التالية :

- شراء البضاعة
- بيع البضاعة
- مردودات المشتريات ومسموحاتها
- سداد اثمان البضاعة
- تحصيل اثمان البضاعة
- مردودات المبيعات ومسموحاتها
- الخصم المكتسب
- الخصم المسموح به
- مصاريف نقل المشتريات
- مصاريف نقل المبيعات

فإن دفاتر المنشاة ستظهر أيضاً الحسابات الخاصة بالبضاعة والتي يرحل اليها قيود اليومية لعمليات البضاعة ، وبالتالي ستظهر الحسابات التالية في دفتر الأستاذ العام وستكون أرصدتها كما هو ظاهر بجانبها :

حـ/ المشتريات رصيد مدين

حـ/ المبيعات رصيد دائن

حـ/ مردودات المبيعات ومسموحاتها رصيد مدين

حـ/ مردودات المشتريات ومسموحاتها رصيد دائن

حـ/ الخصم المكتسب رصيد دائن

حـ/ الخصم المسموح به رصيد مدين

حـ/ مصاريف نقل المشتريات رصيد مدين

حـ/ مصاريف نقل المبيعات رصيد مدين

ومن هذه الحسابات يقوم المحاسب باعداد قائمة نتيجة الاعمال لفترة مالية معينة الظاهرة في جدول رقم ٢ سابقاً ( ص ١٥٦ ) ، بالاضافة للحسابات السابقة فإنه كما يظهر في القائمة فنحن بحاجة إلى معرفة أرصدة حسابات أخرى ، مثل بضاعة أول المدة وبضاعة أخر المده

حساب المتاجرة و حساب الأرباح والخسائروهما عبارة عن مجمع او ملخص للحسابات الخاصة بعمليات البضاعة وحسابات المصاريف الأخرى.

٢ . ٣ قيود الاقفال

وللوصول إلى الحسابات السابقة ، يتم اجراء قيود بيومية لنقل حسابات البضاعة والمصاريف المختلفة إلى حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر الظاهرة أعلاه . ويتم نقل هذه الأرصدة باجراء ما يسمى بقيود الاقفال - اقفال حسابات الايرادات والمصاريف في حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر .

وبقيود الاقفال يتم اقفال ونقل أرصدة حسابات الايرادات والمصاريف . وذلك بجعل الحساب مدينة أو دائناً حسب طبيعة رصيد الحساب ، فإذا كان الحساب مدينا مثل المشتريات فأقفاله يجعل دائناً ، وهكذا اذا كان الحساب دائناً ( مثل المبيعات ) فإنه يجعل مديناً ، ويكون الطرف الثاني في القيد وفي كل الأحوال حساب المتاجرة والذي تنقل إليه الايرادات والمصاريف . وهناك ما يبين قيود الاقفال والتي تسجل في دفتر اليومية .

بعد تسجيل قيود الاغلاق السابقة فإنها ترحل إلى الحسابات الخاصة بها وبذلك تغلق حسابات الإيرادات والمصاريف وتنقل ارصدتها إلى حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر ، وكما هو ظاهر في حساب المتاجرة المبين في الصفحة السابقة ، فإن الحساب يبين حسابات المصاريف المباشرة والتي تتمثل بالمشتريات ومصاريفها ، وحساب مردودات المشتريات . ويعرض فيه ايضا حسابات الايرادات المباشرة لعمليات البضاعة والمتمثلة بحساب المبيعات ومردودات المبيعات والخصم المسموح به ، وبمقارنة الايرادات المباشرة مع المصاريف المباشرة ينتج ما يسمى مجمل الربح الخسارة ) الناتج عن النشاط التجاري . وإذا قارنت ، هذا الجزء مع القسم الأول لقائمة نتيجة الأعمال الظاهرة في جدول رقم ( ٣ ) فأنهما يظهران نفس الحسابات ولكن بطريقة مختلفة .

أما حساب الأرباح والخسائر والذي يعرض نفس حسابات الجزء الثاني من القائمة فإنه يظهر المصاريف الأخرى اللازمة للنشاط ، مثل المصاريف الادارية ، والبيعية ( مثل مصاريف نقل المبيعات بالاضافة إلى الايرادات الأخرى مثل الخصم المكتسب ، كذلك فإن الايرادات الأخرى تضاف إليه ويخفض بالمصاريف الأخرى . وبذلك تكون خلاصة الحساب هو التوصل إلى ما يسمى صافي الربح او الخسارة والذي يقفل في حساب رأس المال فالربح يزيده والخسارة تقلله ، وهي نفس النتيجة التي تظهر في قائمة نتيجة الأعمال .

ويكون اقفال حساب الأرباح والخسائر في راس المال بواسطة قيد يجعل فيه حالأرباح والخسائر مدين في حالة وجود أرباح او دائن في حالة وجود خسارة ، ويكون راس المال الطرف الثاني من القيد

القيود الخاصة بمخزون البضاعة

الهدف من اعداد نتيجة الأعمال و مقارنة ايرادات الفترة المالية مع مصاريف الفترة في سنة سابقة ، وهذا ما يدعى بمبدأ المقابلة في المحاسبة ، وبالتالي معه أعمال الفترة المالية من صافي ربح أو خسارة ، وحتي يتم الوصول إلى نتيجة اعمال فإنه يلزم أتباع أساس اللاستحقاق والذي يتطلب تطبيقه أن تكون المقابلة المكتسبة خلال الفترة الايرادات الناتجة عن تقديم خدمات أو بيع بضاعة خلال الخ المصاريف المستنفذة خلال الفترة - أي المصاريف المرتبطة مباشرة بايرادات الفترة

ولتطبيق هذه المبادئ المحاسبية - المقابلة والاستحقاق - فإنه يلزم أن تعدل الحسابات بحيث تكون المقابلة بين ايرادات الفترة المالية ومصاريف هذه الفترة ، وأن تعديل هذه الحسابات يتم بواسطة قيود تسوية لتعديل حسابات المصاريف والايرادات اللازم تعديلها وبالنسبة للمنشآت التي تتعامل بالبضاعة ، وتطبيقا لمبدأي المقابلة والاستحقاق فإنه يجب تعديل حسابات المصاريف والايرادات ، وخاصة في جانب المصاريف ذلك أن طبيعة عمليات هذه المنشآت تؤدى إلى وجود مخزون بضاعة غير مباعة في نهاية الفترة . ووجود هذا المخزون يتطلب اجراء قيود تسوية بحيث تؤدي إلى تخفيض مصاريف الفترة . تكاليف البضاعة المباعة

١ . ٤ تعريف مخزون البضاعة

يتكون مخزون البضاعة من البضاعة المملوكة من قبل المنشآت والمتاحة للبيع للعملاء وتعتبر قيمة هذا المخزون الموجود في أي لحظة زمنية أحد أصول المنشاة ويدعى مخزون البضاعة ، وحسب نظام مخزون البضاعة الدوري فإن المنشآت تسجل مشترياتها من البضاعة في حساب المشتريات ، وفي نفس الوقت فإن حساب المخزون نفسه لا يتغير ليعبر عن مخزون البضاعة الفعلي الا في نهاية الفترة المالية وعند إعداد الحسابات الختامية ، وبذلك لا يتغير هذا الحساب ولا يتاثر بعمليات البضاعة التي تتم خلال الفترة المشتريات والمبيعات وباعتماد نظام مخزون البضاعة الدوري ، وتطبيقا لمبدا الاستحقاق ، وعند اعداد الحسابات الختامية ، فإنه يتوجب أن يتم تحديد المصاريف الخاصة بالبضاعة المباعة والتي تدعى تكلفة البضاعة المباعة وبذلك أيضاً يتم تحديد مخزون البضاعة غير المباعة والذي يعتبر أصل ، ويتم تحديد قيمة مخزون البضاعة عن طريق جرد البضاعة ومعرفة عدد الوحدات الباقية وسعر الوحدة الواحدة ، وبذلك تكون

قيمة مخزون البضاعة = عدد الوحدات * سعر الوحدة

قيود الاثبات

بعد تحديد قيمة المخزون من البضاعة يتم اجراء قيد تسوية لاثبات البضاعة الباقية وغير المباعة كأصل ، وفي نفس الوقت وفي القيد يتم تخفيض مصاريف الفترة بقيمة مخزون البضاعة الباقية وقيد التسوية هو :

من حـ/ مخزون البضاعة في نهاية الفترة

إلى حـ/ المتاجرة

لاثبات بضاعة آخر المدة

فالجانب المدين من القيد يثبت مخزون البضاعة كامل وبذلك يظهر في الميزانية ابعد ترحيله إلى المخزون البضاعة ) كأحد الأصول . أما الجانب الدائن من القيد فيتم ترحيله إلى حساب المتاجرة وبذلك يتم تخفيض مشتريات الفترة ، وفي حالة اتباع طريقة قائمة نتيجة الأعمال ، فإن مخزون البضاعة الباقية يظهر مطروحا من البضاعة المعدة للبيع للوصول إلى تكلفة البضاعة المباعة

وفي الفترة المالية التالية يصبح مخزون البضاعة والذي سبق وان سجل كامل مخزون بضاعة أول الفترة ، ويبقى في الدفاتر كاحد الأصول ، وفي نهاية الفترة المالية يلزم تعديل هذا الحساب بحيث يبين ان هذا المخزون قد تم اضافته إلى مصاريف الفترة المالية واستخدامه في عمليات البيع ، وبالتالي يصبح أحد عناصر تكلفة البضاعة المياعة ، ولاثبات اضافة مخزون أول الفترة إلى مصاريف الفترة المالية يلزم اجراء قيد التسوية التالي

من حـ/ المتاجرة

إلى حـ/ مخزون بضاعة أول الفترة

النقل مخزون أول الفترة واعتباره أحد مصاريف الفترة

وبعد اجراء قيود التسوية السابقة وترحيلها إلى الحسابات الخاصة بها فإن حساب المتاجرة والأرباح والخسائر سيظهر بالشكل التالي– صفحة ١٩٤

اما بالنسبة لقائمة نتيجة الاعمال ، عزيزي الدارس ، فإن اضافة حسابات البضاعة - مخزون أول المدة ومخزون آخر المدة ( إن إضافة هذه الحسابات ) إلى القائمة سيؤدي إلى اظهار القائمة بالجدول رقم ٣ ( ص ١٨٢ ) . ومن الملاحظ ، أيها الطالب الكريم ، أنه يمكن استنباط المعادلة التالية لاحتساب تكلفة البضاعة المباعة - وهذا هو المصروف الذي يجب تحميله للفترة المالية مقابل مبيعات الفترة .

تكلفة البضاعة المباعة = مخزون بضاعة أول المدة + صافي المشتريات - مخزون بضاعة آخر المدة

صافي المشتريات = المشتريات + عمولة المشتريات + مصاريف نقل المشتريات - مردودات المشتريات.

٥. تقييم وتسعير مخزون البضاعة

لقد قمنا في الأقسام السابقة بعرض طبيعة نشاط المنشآت التي تتعامل بالبضاعة وعملياتها وكيفية تسجيل هذه العمليات في دفاتر كل من البائع والمشتري وأخيرا قيود التسوية الخاصة بمخزون البضاعة وذلك باستعمال نظام البضاعة الدوري ، وكما سيق وأوضحنا فأن أجراء قيود التسوية الخاصة بالبضاعة بسازم تمسفر البضاعة أو نظميها والايجاد قيمة البضاعة فقد ذكرنا عزيزي الدارس ، ان المعادلة لذلك هيا

**قيمة مخزون البضاعة = عدد الوحدات الباقية *سعر الوحدة**

والمشكلة التي تواجهنا الأن لي ماذا نعني بسعر الوحدة في المعادلة السابقة كذلك افان اختيارنا لسعر معين سيؤدي الى الوصول إلى مجمل ربح ( خسارة ) معين وبالتالي مباني وبع أخسارة معين ، وأساس هذه المشكلة أن هناك اكتر من سعر يمكن استخدامه للوصول إلى قيحة مخزون البضاعة

١ . ٥ تقييم البضاعة وقياس الربح

يعتمد القياس الصحيح للربح خلال فترة مالية على التقييم الصحيح لكل أصول المنشاة بما فيها مخزون البضاعة ، فإذا كان تقييم مخزون البضاعة عاليا فإن ذلك يؤدي إلى صافي ربح خسارة ) عالي ، ويمكن التوصل إلى هذه العلاقة من خلال النظر إلى حساب المتاجرة أو قائمة نتيجة الأعمال ، أو بالرجوع إلى معادلة تكلفة البضاعة المباعة ، فبالرجوع إلى معادلة تكلفة البضاعة المباعة يمكن القول أن زيادة أنقصان ) قيمة مخزون بضاعة اخر المدة يؤدي إلى تقليل أزيادة تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي إلى زيادة التقليل ) صافي الربح ، مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة . ويمكن توضيح هذه العلاقة من جدول رقم ( ٤٩ ) الاحظ أن قيم المبيعات ومخزون أول المدة والمشتريات متساوية الحالات الأربعة ، وعند زيادة قيمة

مخزون آخر المدة بمقدار ١٠٠٠ دينار من حالة إلى أخرى فإن ذلك يؤدي إلى انقصان تكلفة البضاعة المباعة بنفس المقدار وكذلك زيادة صافي الربح من حالة إلى أخرى وبنفس القيمة -

٢ 5 . قياس وتحديد مخزون البضاعة تعتمد قيمة مخزون البضاعة على عدد الوحدات الباقية وسعر الوحدة . ويعبر عن مخزون البضاعة بالقيمة الاجمالية الناتجة عن ضرب عدد الوحدات في سعر الوحدة . وبالتحديد فإن تقييم المخزون يتطلب القيام بالخطوات التالية :

١ - جرد الوحدات .

٢ - تسعيركل وحدة

٣ - ايجاد الناتج أو الاجمالي

بالنسبة لجرد الوحدات الباقية ، تعتبر الجرد من أهم العمليات التي تقوم بها المنشات في نهاية الفترة المالية ، وهي عملية طويلة تستغرق عدة أيام لاكمالها ، وخاصة في المنشأت التي تتعامل بعدد كبير من الأصناف ولها أحجام مختلفة وتم شراؤها بأسعار مختلفة ، وقد تكون الصعوبة بسبب وجود هذا المخزون في أماكن مختلفة من المخازن والمحلات وهناك أيضاً صعوية في تحديد البضاعة التي يجب أن تجرد ، فمثلاً : هل يجب احتساب اكل البضاعة الموجودة في المخازن ولكي تحتسير البضاعة في المخزون يجب ان تكون المنشأة مالكة للبضاعة وان تكون البضاعة متاحة للبيع ، وبذلك يجب عدم اعتبار البضاعة التي تم بيعها للعملاء والتي لم تخرج من المخازن ضمن بضاعة اخر الفترة ، كذلك بجنبه عدم اعتبار البضاعة الموجودة لدى المنشاة كامانة أو التي برسم البيع - اي موجوده الحساب ، تاجر آخر ، عدم اعتبارها من مخزون آخر المدة .

٣ , ٥ تسعير مخزون البضاعة

يتم تسعير البضاعة بالتكلفة التاريخية لهذه البضاعة وعندما تكون الأسعار في الاقتصاد ثابتة من فترة إلى أخرى وخلال الفترة المالية الواحدة ، لا تكون هناك أية صعوبة في تحديد تكلفة البضاعة . ولكن تواجهنا مشكلة عندما تتغيير الأسعار خلال الفترة المالية وبالتالي نواجه السؤال : أي كلفة يجب أن تستعمل لتقييم المخزون من البضاعة في نهاية الفترة ؟ ويمكن الاجابة عن ذلك إما بمتابعة الوحدات المشتراه والوحدات المباعة وتكلفة كل منها بحيث يمكن تحديد تكلفة مخزون البضاعة الباقية أو عن طريق افتراض ما هي الوحدات المباعة وبالتالي احتساب تكلفة الوحدات المباعة والوحدات الباقية بناء على هذه الافتراضات اونشأت عن هذه الفرضيات طرق تسعير محددة للبضاعة والتي ستبقنها بالتفصيل لاحقا وقبل توضيح هذه الطرق ، يتوجب بيان مفهومين سيتم استخدامهما في هذا المجال الأول هو تدفق البضاعة ،

وهذا التعبير يتعلق بالتدفق الفعلي ( أو المادي للبضاعة من حيث حركة الوحدات المشتراه والمباعة ) ، والثاني هو تدفق التكلفة ويتعلق بالتكلفة الفعلية أو المفترضة للوحدات المباعة أو الباقية بالمخازن . وتدفق التكلفة المفترض لا يعبر عادة عن تدفق وحدات البضاعة نفسها ، وبالنسبة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فقد سمحت هذه المبادئ باستخدام تدفق تكلفة مفترض غير متوافق مع تدفق وحدات البضاعة هي :

١ - الوحدات الجماعة فعلياً - المتوسط المرجج

٢ - الوارد أولا ، صادرا أولاً

٣ - الوارد أخيرا صادرا أولاً

قيمة مخزون بضاعة الناتجة من

الطريقة الأولى : طريقة الوحدات المباعة الفعلية يتطلب اعتماد هذه الطريقة وجود سجلات لمعرفة سعر الشراء لكل وحدة مشتراة ومعرفة الوحدات التي تم بيعها وبالتالي تسعير وحدات مخزون بضاعة أخر المدة التكلفة الفعلية للوحدات غير المباعة . ومن الواضح أن هذه الطريقة لا تلائم المنشآت التي تتعامل بحجم كبير من الوحدات مثل مخازن المواد الغذائية ، ويمكن اعتبار أن هذه الطريقة تعطي قيمة دقيقة لمخزون البضاعة وللبضاعة المباعة ، عندما يكون عدد البنود المشتراة محدودا وكلاً منها تكلفته مرتفعة كما في تجارة السيارات ، لأنها تعتمد على تسعير وحدات البضاعة بالتكلفة الفعلية لهذه الوحدات . وبافتراض أن الوحدات الباقية من البضاعة تتكون من ٢٠ وحدة من مخزون بضاعة أول المدة ١٠ وحدات من صفقة المشتريات الأولى ١٠ وحدات من صفقة المشتريات الثانية . ٤٠ وحدة من صفقة المشتريات الأخيرة.

الطريقة الثالثة : طريقة الوارد أولاً صادر او وحسب هذه الطريقة يتم تفسير البضاعة على افتراض أن البضاعة الباقية بالمخازن في نهاية المدة هي من البضاعة التي تم شراؤها أخيرا ، وبالتالي تكون البضاعة المباعة هي من الوحدات الموجودة والمشتراه أولا . وباستعمال هذه الطريقة يكون توزيع التكاليف حسي ، الجدول رقم ٨ التالي وحسبه هذه الطريقة يكون الافتراض أن الـ ٢٢٠ وحدة المباعة كانت من الوحدات الأولى وان الـ ٨٠ وحدة الباقية كانت من الوحدات المشتراه في نهاية الفترة المالية

الطريقة الرابعة : طريقة الوارد أخيرا صادر أولاً وحسب ، هذه الطريقة يتم افتراض أن آخر بضاعة مشتراة هي التي بيعت أولا وبالتالي فان البضاعة الباقية في المخازن هي من بضاعة أول المدة ومن المشتريات التي تمت في بداية الفترة . أما احتساب تكلفة البضاعة المباعة ومخزون البضاعة فيتم احتسابهم كالتالي

٤ . ٥ تأثير الطرق الأربع على مجمل الربيع يبين الجدول رقم ( ١٠ ) ( التالي ) تأثر استخدام الطرق الأربع السابقة على أجمالى الربح الفترة المالية موضوع الدراسة . وبافتراض أن سعر بيع الوحدة هو ٢٠ دينار ، فإنه من الواضح ان الفروق الناتجة عن تطبيق الطرق الأربعة هي بسبب الافتراض الخاص بتدفق التكلفة الوحدات البضاعة وليس لتدفق الوحدات نفسها جدول رقم ( ١٠ ) وكما هو ظاهر في الجدول السابق كان طريقة الوارد اولا صادر أولا - تهين بضاعة اخر الفترة بقيمة قريبة من أسعار السوق ، ولكن هذا يؤدي في أوقات التضخم إلى زيادة الأرباح بالمقارنة مع الطرق الأخرى حيث يتم تقييم تكلفة البضاعة المباعة باسعار تاريخية لا تمثل التكلفة الحالية للبضاعة المباعة . أما اتباع طريقة الوارد أخيرا صادر اولا في أوقات التضخم فإنها تؤدى إلى مقابلة تكلفة البضاعة المباعة المقيمة بالأسعار الجارية بالايرادات بالاسعار الجارية وبالتالي إلى تخفيض الأرباح ويمكن القول أنه لا يوجد طريقة أفضل من أخرى ، حيث إن هناك عوامل متعددة تؤثر في اقرار المنشآت التجارية عند تقديم البضاعة منها ما يسمح به قانون ضريبة الدخل في الدولة ومدى رغبة أصحاب المنشاة في أظهار أرباح والحالة الاقتصادية من حيث وجود تضخم أم لا ٢٠٢

. ٥ تسعير مخزون البضاعة

يتم تسعير البضاعة بالتكلفة التاريخية لهذه البضاعة وعندما ت الاقتصاد ثابتة من فترة إلى أخرى وخلال الفترة المالية الواحدة ، لا تكون ه في تحديد تكلفة البضاعة ، ولكن تواجهنا مشكلة عندما تتغير الأسعار وبالتالي نواجه السؤال : أي كلفة يجب أن تستعمل لتقييم المخزون من البة الفترة ؟ ويمكن الاجابة عن ذلك إما بمتابعة الوحدات المشتراه والوحدات الميا منها بحيث يمكن تحديد تكلفة مخزون البضاعة الباقية أو عن طريق افتراض المباعة وبالتالي احتساب تكلفة الوحدات المياعة والوحدات الباقية بناء على حد ونشأت عن هذه الفرضيات طرق تسعير محددة للبضاعة والتي ستبينها بالتفصيل وقبل توضيح هذه الطرق ، يتوجب بيان مفهومين سيتم استخدامهما في هذا الأول هو تدفق البضاعة ، وهذا التعبير يتعلق بالتدفق الفعلي ( أو المادي للبضاعة بن حركة الوحدات المشتراه والمباعة ) . والثاني هو تدفق التكلفة ويتعلق بالتكلفة الفعان المفترضة للوحدات المباعة أو الباقية بالمخازن . وتدفق التكلفة المفترض لا بعير عايقي تدفق وحدات البضاعة نفسها ، وبالنسبة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، فقد سويت هذه المبادئ باستخدام تدفق تكلفة مفترض غير متوافق مع تدفق وحدات

البضاعة في ١ - الوحدات المباعة فعليا . - المتوسط المرجع ٣ - الوارد أولاً ، صادراً أولا . - الوارد أخيرا ، صادر أولا . الوحدة الخامة ١٩٨ عمليات البضاعة ومالها المحامية

. مسرد المصطلحات

الخصم التجارى Trade Discount : هو مقدار الخصم الممنوح للمشتري والذي سنة من سعر الكتالوج او قوائم الأسعار المعلنة ، وهو وسيلة ن وع أو لو ممنوع ان لتحديد سعر الم تحديد سعر البيع للمستهلك النهائي

الخصم النقدي :Cash Discount هو مقدار ما يخصمة البائع للمشترى مقابل ان يقوم المشتري بتسديد ما يستحق عليه خلال فترة اقل من فترة السداد الممنوحة أصلا .

تكلفة البضاعة المباعة Cost of Goods Sold : هي قيمة مخزون بضاعة أول المدة ٤ صافي المشتريات - قيمة مخزون بضاعة اخر المدة ، وهي صافي تكلفة امتلاك البضاعة المباعة للعملاء والتي انتجت ايرادات المبيعات خلال فترة مالية معينة

طريقة المتوسط المرجع لتسعير البضاعة Weighted Average Method : يتم بموجب هذه الطريقة توزيع تكلفة البضاعة المتاحة للبيع بالتساوي على وحدات البضاعة الكلية المتاحة للبيع

طريقة الوارد أخيرا صادرا أولاً لتسعير البضاعة : last - in First - out , LIFO: تفترض هذه الطريقة أن البضاعة الباقية بالمخازن في نهاية الفترة هي من البضاعة التي كانت موجودة في بداية الفترة ومن البضاعة المشتراه في بداية الفترة

طريقة الوارد أولا صادر أولاً لتسعير البضاعة First - in First - out FIFO : بموجب هذه الطريقة يتم الافتراض أن البضاعة الباقية بالمخازن في نهاية الفترة هي من البضاعة التي اشتريت أخيرا ، وبالتالي فان البضاعة المباعة هي من الوحدات التي اشتريت أولاً

طريقة الوحدات المباعة الفعلية لتسعير البضاعة Specific Identification Method : هي أحدى طرق تسعير مخزون بضاعة آخر المدة والتي بموجبها يتم تحديد الوحدات التي بيعت بالفعل وتلك التي بقيت بالمخازن . ويتم اتسعير وحدات البضاعة بالثمن الفعلي للبضاعة الباقية بالمخازن

فترة الخصم النقدي Discount Period : هي الفترة التي يعطيها البائع المشتري ليقوم بتسديد ما عليه من مستحقات مقابل اعطاء المشتري خصما معينا . وتكون هذه الفترة اقصر من فترة السداد الأصلية

ا ـ فترة السداد أو الأئتمان Credit Period : هي الفترة التي يعطيها البائع للمشتري ليقوم بتسديد ما عليه من مستحقات وديون .

المبيعات Sales ؛ هي اثمان أو قيمة البضاعة المباعة وهي احدى أنواع الأيرادات .

- مخزون البضاعة Inventory : هو مقدار ما تملكه منشأة ما من بضاعة متاحة للبيع في تاريخ معين .

- المشتريات Purchases : البضاعة المشتراه من أجل اعادة بيعها وهي احدى أنواع المصاريف .

# الوحدة السادسة

# القوائم المالية.

ذكرنا في الأجزاء السابقة من هذه الوحدة أن المحاسب يقوم بإظهار نتائج تحليل العمليات في القوائم المالية ، وأهم هذه القوائم قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في المركز المالي .

وتعتبر قائمة الدخل وقائمة المركز المالي من أكثر القوائم المالية استخداما ، وهاتان القائمتان تلخصان جميع المعلومات التي تتضمنها مئات بل آلاف العمليات التي يقوم بها المشروع ، لذا فإننا في هذه الوحدة سنناقش كلاً من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، أما قائمة التغير في المركز المالي ( قائمة تدفق الأموال ) . فسنناقشها باختصار في نهاية هذه الوحدة .

## ١ 2 . قائمة الدخل

وهذه عبارة عن قائمة تلخص إيرادات ومصروفات الوحدة لمدة زمنية معينة ، كشهر أو ربع سنة أو سنة ، وقائمة الدخل التي تسمى أيضاً قائمة العمليات Statement of operations ) (أو قائمة نتيجة الأعمال تشبه الصورة المتحركة لعمليات المشروع خلال المدة ، وتظهر هذه القائمة معلومات مهمة جدا عن المشروع ، ومنها صافي دخله الذي يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات ، وإذا زادت المصروفات عن الإيرادات فإن النتيجة تمثل صافي الخسارة للمدة ، والشكل رقم ( ١ ) يمثل قائمة الدخل لمنشاة الربيع ، بارقام افتراضية.

يمكن تجزئة قائمة الدخل إلى عدة حسابات تختلف باختلاف طبيعة أعمال المشروع ، ففي المشروعات الصناعية يمكن تجزئة قائمة الدخل إلى حساب التشغيل وحساب الأرباح والخسائر ، وفي المشروعات الزراعية هناك حساب المحاصيل أو الاستغلال ، وفي المشروعات التجارية نجد حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر ، وسنفترض في هذه الوحدة اننا بصدد الحديث عن مشروع تجاري ، لذا سنتناول بالدراسة كلا من حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر ، حيث يفتح لهما حسابان في دفتر الأستاذ العام ، ويتم ترحيل قيود يومية معينة إلى هذين الحسابين ، وتعرف « بقيود الإقفال » ، ولكن قبل الحديث عن حسابي المتاجرة والأرباح أو الخسائر لا بد من توضيح المقصود بإقفال الحسابات .

## 2 .إقفال الحسابات

يستخدم المحاسبون اصطلاح " إقفال الحسابات الإشارة إلى خطوة نتم في نهاية السنة المالية حيث تحضر الحسابات التسجيل عمليات المدة المالية التالية وتشا إقفال الحسابات تسجيل وترحيل قيود الإقفال ويعني الإقفال أن نجعل أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات تساوي صفرا وذلك حتى نتمكن من قياس صافي الربح للمدة التالية ، وحتي الا واسمع هنالك تقل لها من مدة إلى مدة تالية تذكر عزيزي الدارس مبدا الدورية في المحاسبة ، حيث قسمنا حياة المشروع إلى هدد ازمنية متساوية ، وذلك بهدف تحديد صافي الربح المدة واحدة فقط ، فعلى سبيل المثال خان صافي دخل منشأة ما لسنة ١٩٨٨ يخص مسنة ١٩٨٨ فقط ، وفي ا ٣ كانون ثاني يقوم المحاسب في المنشاة بإقفال حسابات الإيرادات والمصروفات لتلك السنة ، وبما أن ارصدة هذه الحسابات تخص مدة محاسبية محددة ( ولذلك تقفل في نهاية تلك المدة ) فإن حسابات الإيرادات والمصروفات تسمى حسابات مؤقتة او إسميه Temporary وعلى الرغم من أن حساب المستويات الشخصية لصاحب المشروع لا يبعد حسابه إيراد أو مصروف ، الا انه يعتبر حساباً مؤقتاً لأنه من الضروري قياس المسحوبات ضمن مدة زمنية محددة ويجب ، أن نتذكر أن عملية الإقفال تنطبق فقط على الحسابات المزمنة ، وبما أن قائمة المركز المالي تظهر معلومات عن الرصيد في لحظة معينة ، وليس من فترة زمنية معينة ، فإن عناصر الميزانية الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ) لا تقفل في نهاية المدة ، فعلى سهيل المثال ، أظهرت إحدى المنشات رصيداً نقدياً في ميزانيتها بتاريخ ١٩٨٩ / ١٢ / ٣١ مقداره ٦٩٥ دينارا ، لذلك ليس من المنطق تخفيض رصيد هذا الحساب إلى الصفر حتى يمكن للمنشاة أن تبدا المحاسبة من جديد في ١٩٩٠ / ١ / ١ فالمنشاة لديها رصيد نقدي مقداره ٦٩٥ دينارا لتبدا به عمليات شهر كانون ثاني ١٩٩٠ وليس صقرة والحسابات التي تنقل أرصدتها من مكة إلى

أخرى تسمى عموما " الحسابات الحقيقية . " Real أو الدائمة Permanent باختصار فإن قيود الإقفال تحول أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات والمستويات الى حساب رأس المال ، وكما نعرف عزيزنا الدارس فإن الأمراد انت تريد حقوق الملكية والمصروفات والمسحوبات تخفضها ، فعندما نرحل فمود الأفعال يسويه حسابهه راس المال اثر ارصدة الحسابات المؤقتة ، وكخطوة وسيطة فإننا نقوم بتحويل ارصدة حسابات الإيرادات والمصروفات إلى حسابية يسمى خلاصة الدخل ( Iricorie winniliry ) أو حساب الأرباح والخسائر ، او حساب الايرادات والمصروفات ، وهذا ويستخدم لفا في مرحلة الإهمال وبعد ذلك فإن رصيد حساب خلاصة الدخل يحول إلى حساب رأس المال ، وفي المشروعات التجارية تقوم بتوسيط حسابين مكملين لبعضهما هما حساب المتاجرة وحساب الأرباح

والخسائر حيث يتم تحويل أرصدة حسابات الإيرادات والمصروفات إليهما ، والخطوات التي تتبع في إقفال حسابات المنشأة كما يلي

أ - لإقفال حسابات الإيرادات : اجعل حساب ، كل إيران مدينا بمقدار رفيده الدائن وحساب المتاجرة أو الأرباح والخسائر دائنا بإجمالي قيمة الإيراداته ، وهذا القيد يحول إجمالي الإيرادات إلى الجانب الدائن من حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر فيه ،

ب-إقفال حسابات المصروفات ، أجعل حساب كل مصروف دائنا بمقدار رصيده المدين ، وحساني الأرباح والخسائر مدينا بإجمالي قيمة المصروفات ، وهذا القيد يحول إجمالي قيمة المصروفات إلى الجانب المدين من حساب الأرباح والخسائر ،

ج- اجمل حساب الأرباح والخسائر مدينا بمقدار رصيده الدائن ( الإيرادات محارودا منها المصروفات ) ، وحساب رأس المال دائنا ، وإذا كان رصيد حساب الأرباح والخسائر ملينا ، عندها تجعل حساب الأرباح والخسائر داشنا بهذا الرصيد ، وحساب رأس المال مدينا ، وهذا القيد بحول صافي الربح أو الخسارة من حساب الأرباح والخسائر الى حساب رأس المال ، وعادة يستخدم قيد مركب لتخفيض عدد القيود ، وتسهيل عملية الترحيل

د-اجعل حساب المسحوبات دائناً بمقدار رصيده ، وحساب رأس المال مدينة بالقيمة نفسها ، وتذكر عزيزي الدارس أن المسحوبات ليست مصروفات ، ولا تأثير لها على صافي الربح او الخسارة ، لذلك فإن هذا الحساب لايقفل في حساب الأرباح والخسائر نأتي الآن

إلى توضيح كيفية اقفال حسابات الإيرادات والمصروفات بقيود يومية في حسابي المتاجرة والأرباح والخسائ

## حساب المتاجرة

والهدف من إعداد هذا الحساب هو إظهار مجمل ربج المتاجرة الناتج عن شراء وبيع البضاعة ، ويتم ذلك بمقارنة إيراد المبيعات بتكلفة البضاعة المباعة ، فإذا زادت قيمة المبيعات على تكلفة البضاعة المباعة ، فإن الناتج مجمل ربح ، والعكس في حالة نقص قيمة المبيعات عن تكلفة البضاعة المباعة ، حيث إن الناتج يعتبر مجمل خسارة ولتحديد مجمل ريح المتاجرة باستخدام حساب المتاجرة فإنه لا بد لنا من تجميع عناصر هذا الحساب بحيث نضع المبيعات في الجانب الدائن من الحساب وتكلفة البضاعة المباعة في الجانب المدين منه ، لذا نجعل حسابات مردودات المبيعات والمشتريات والخصم على المبيعات ، ( الخصم المسموح به ) ومصاريف نقل المشتريات . وجميع المصروفات الأخرى التي أنفقت على المشتريات دائنة وحساب المتاجرة مدينا ، ثم نجعل حسابات المبيعات

١٢ 123 31 / ومردود المشتريات والخصم على المشتريات ( الخصم المكتسبه ) مدينة ، وحساب المتاجرة دائنا ، وفيما يلي قيود الإقفال اللازمة من شر المتاجرة إلى مذكورين دار المشتريات دا مصاريف نقل المشتريات حا الرسوم الجمركية على المشتريات دا مصاريف تخزين المشتريات دا عمولة وكلاء الشراء حي التأمين على المشتريات دا مردودات المبيعات ومسموحاتها دا الخصم على المبيعات اقفال الحسابات المتعلقة بتكلفة الشراء في حساب المتاجرة من مذكورين حى المبيعات حا مردودات المشتريات ومسموحاتها دا الخصم على المشتريات إلى حالمتاجرة اقفال حسابات المبيعات ومردودات المشتريات وخصم المشتريات في حساب المتاجرة وفيما يتعلق بالبضاعة فاننا في مثل هذه الحالة تطبق نظام الجرد الدوري ، فتجرد البضاعة مرة واحدة في نهاية السنة المالية ، كما بفتح حساب خاص بالمشتريات واخر الخاص بالمبيعات وحسابات أخرى لكل من مردودات المشتريات ومردودات المبيعات ، ولذلك فإننا نجري قيود الإقفال التالية للبضاعة أ . فيما يتعلق ببضاعة أول المدة ، فهي تظهر برصيد مدين ، والأقفال رصيد هذا الحساب يجعل حساب المتاجرة مدينا وحساب بضاعة أول المدة دائنا . من دار المتاجرة إلى دا بضاعة أول المدة إقفال يضاعة أول المدة في حساب

المتاجرة ب . أما بالنسبة لبضاعة آخر المدة فلا بد من عمل قيد إقفال لاثبات قيمة هذه البضاعة

١٢ 31 / في المخازن في نهاية المدة المالية وذلك من واقع الجرد ، لذا يجعل حساب البضاعة مدينا وحساب المتاجرة دائنا .

من ح/ بضاعة آخر المدة

إلى ح/ المتاجرة

إثبات قيمة البضاعة المتبقية في المخازن آخر المدة

أما رصيد حساب المتاجرة فيقفل في حساب الأرباح والخسائر وذلك كما يلي :

إذا كانت النتيجة مجمل ربح ؛ يجعل حساب المتاجرة مديناً وحساب الأرباح والخسائر دائنا ، وذلك بقيد في اليومية كما يلي :

من حـ / المتاجرة

إلى ح/ الأرباح والخسائر

إقفال رصيد حساب المتاجرة في حساب الأرباح والخسائر

ب . إذا كانت النتيجة مجمل خسارة ؛ يجعل حساب الأرباح والخسائر مدينا وحساب المتاجرة دائنا . من الأرباح والخسائر إلى حالمتاجرة ويظهر حساب المتاجرة في دفتر الأستاذ بعد ترحيل قيود الإقفال السابقة

## حساب الأرباح أو الخسائر

الغرض من هذا الحساب بيان صافي الربح او صافي الخسارة عن مدة زمنية معينة لذا فإننا نقوم بتجميع الإيرادات والمصروفات في هذا الحساب ، فبعد أن تقفل حساب، المتاجرة نقوم باقفال جميع حسابات المصروفات والإيرادات ، حيت يجعل حساب الارباح والخسائر امديفا باجمال قيمة المصروفات ، وحساب كل مصروف دائنا برصيده ، كما بجعل حساب كل أمراد مديتا برصيده وحسابيه الأرباح والخسائر دائنا بإجمالي قيمة الإيرادات وعليه تظهر الإيرادات في الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر بينما تظهر المصروفات في الجانب المدين منه وفيما يلي توضيح لقيود الإقفال اللازمة

١ . إقفال حسابات المصروفات من الأرباح والخسائر إلى مذكورين داسصروف الرواتب حامصروف الإعلان حلمصروف الإيجار المصروف الفوائد ( الريا ) داستهلاك الالات داستهلاك المباني داستهلاك الأثاث إقفال حسابات المصروفات في حساب الأرباح والخسائر

٢ . إقفال حسابات الإيرادات من مذكورين ايراد الفوائد ( الربا ) دارباح أسهم دالاميرات العقار إلى دالارباح والخسائر إقفال حسابات الإيرادات في حساب الأرباح والخسائر ويظهر حساب الأرباح والخسائر بعد ترحيل قيود الإقفال اعلاه كما يلي

عزيزنا الدارس ، نرجو ملاحظة أن أرصدة حسابات المصروفات والإيرادات التي نقوم اقفالها قد تم التوصل إليها بعد أن قمت بتحميل المدة المالية بما يخصها من المصروفات سواء دفعت أم لم تدفع بعد ، والاعتراف بالإيرادات التي تخص تلك المدة سواء قبضت أم لم تفيد بعد ، وذلك تطبيقا لمبدأ الاستحقاق في المحاسبة ، وهذا بطبيعة الحال يؤدي إلى فصل نتيجة أعمال المدة المالية الحالية عن كل من المدة المالية السابقة واللاحقة ، مما يترتب عليه الوصول إلى نتيجة الأعمال الدقيقة والصحيحة عن المدة المالية قيد الدراسة

## اقفال رصيد حساب الأرباح والخسائر

بعد إقفال حسابات الإيرادات والمصروفات في حساب الأرباح والخسائر تقوم برصد هذا الحساب ، فإذا زادت الإيرادات على المصروفات ، ( اي الجانب الدائن أكبر من الجاني المدين ) فإن الفرق صافي ربح ، وإذا زادت المصروفات على الإيرادات ( أي الجانب المدين اكبر من الجانب الدائن، فان الفرق يمثل صافي خسارة ، والريح يعتبر حما لصاحب المشروع الفردي اما الخسارة فتعتبر التزاما عليه ، لذا يقفل رصيد حسام ، الأرباح والخسائر . سواء كان ربنا أو خسارة في حساب رأس المال ، وهو الحساب الذي يمثل صاحب المشروع وذاك ، كما يلي ، عندما يكون رصيد حساب الأرباح والخسائر دائنا ( أي في حالة صافي الربح )

فإن هذا يمثل زيادة في رأس المال من الأرباح والخسائر إلى ح/ رأس المال زيادة رأس المال بمقدار الربح به عندما يكون رصيد حساب الأرباح والخسائر مدينا ( اي صافي خسارة ) فإن هذا يؤدي إلى تخفيض رأس المال من ح/ رأس المال إلى ح/ الأرباح والخسائر تخفيض راس المال بمقدار الخسارة

## إقفال رصيد حساب المسحوبات

يظهر حساب المستويات الشخصية لصاحب المشروع برصيد مدين ، وهذا يمثل تخفيضا لرأس المال ، لذا فإنه في نهاية المدة المالية تقوم بإقفال رصيد حساب المسحوبات في حساب رأس المال بالقيد التالي من حراس المال إلى حالمسحوبات تخفيض رأس المال بمقدار المسحوبات

## حساب جاري صاحب المشروع

قد يرغب صاحب المشروع في ابقاء حساب رأس المال ثابتا في الدفاتر ، بحيث لا يتأثر برصيد حساب الأرباح والخسائر سواء كان ربحاً أو خسارة ، ولا بمقدار المسحوبات الشخصية ، وفي هذه الحالة يفتح حساب يسمى " حساب جاري صاحب المشروع " ويقفل فيه رصيد حساب الأرباح والخسائر ورصيد حساب المسحوبات ويتم رصد هذا الحساب ، وإذا كان رصيده دائنا يقوم صاحب المشروع بسحبه ، وإذا كان مدينا يقوم بتسديده ، وبناء على ذلك تكون القيود كما يلي :

أ . إقفال رصيد حساب الأرباح والخسائر في الحساب الجاري لصاحب المشروع .

- في حالة الربح من دا الأرباح والخسائر إلى حال جاري صاحب المشروع زيادة الحساب الجاري بصافي الربح

- في حالة الخسارة من دا جاري صاحب المشروع إلى حـ / الأرباح والخسائر تخفيف الحساب الجاري بصافي الخسارة به ، إقفال رصيد حساب المسحوبات بالحساب الجاري لصاحب المشروع من دا جاري صاحب المشروع إلى دا المسحوبات الشخصية إقفال رصيد حساب المسحوبات في الحساب الجاري .

## ميزان المراجعة بعد الإقفال

إذا صورنا ميران المراجعة بعد ترحيل قيود الاقفال ، نجد أن الحسابات الباقية تمثل حسابات الميزانية ( اي حسابات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ) ويتم تصوير الميزانية العمومية للمنشاة من هذه البنود التي تظهر في ميزان يسمى ميزان المراجعة بعد الإقفال - Pot | Glosing Trial Balance

## ٣,٢ قائمة المركز المالي او الميزانية العمومية

**وهذه القائمة تشمل شكل مفصل الاصول والالتزامات وحقوق الملكية للوحدة الاقتصادية في تاريخ محدد ولهذا السبب تسمى ايضا قوائم المركز المالي وكقائمة الدخل فان هذه القائمة تشمل في البداية اسم المنشاة وعوان القائمة المركز المالي والتاريخ والمدة الزمنية التي اعدت القائمة ثم محتويات القائمة ٢٣٤**

## ٣ . تبويب القوائم المالية في المشروعات التجارية

يقصد بالتبويب عرض البيانات المالية على شكل مجموعات ، لكل منها صفات مشتركة وفي المنشات التي تقوم بالعديد من العمليات ولديها حسابات كثيرة يتم تصنيف البنود في القوائم المالية لتسهيل تحليل وتفسير البيانات ، وفيما يلى تبويب كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي

### ١ . ٣ تبويب قائمة الدخل

المجموعات الرئيسية في قائمة الدخل هي الإيرادات وتكلفة البضاعة المباعة والمصروفات التشغيلية ، وفي المشروعات التجارية تعتبر مبيعات السلع المصدر الرئيسي للإيرادات ، وفي القسم الخاص بالإيرادات نقوم بطرح مردود المبيعات ومسموحاتها ، والخصم على المبيعات ( الخصم المسموح به من إجمالي المبيعات للوصول إلى صافي المبيعات أما تكلفة البضاعة المباعة فنحصل عليها بإضافة بضاعة أول المدة إلى صافي تكلفة المشتريات ، ومن ثم طرح بضاعة آخر المدة . ولحساب صافي تكلفة المشتريات : نأخذ قيمة المشتريات ونطرح منها مردود المشتريات ومسموحاتها ، والخصم على المشتريات الخصم المكتسب ) ثم نضيف إلى الناتج مصروفات نقل البضاعة المشتراة ، ويطرح تكلفة البضاعة المباعة من صافي المبيعات : نحصل على مجمل الربح ، وهذا يظهر في الجزء الأول من قائمة الدخل ثم نقوم بطرح المصروفات التشغيلية للوصول إلى الريح العادي او ريج التشغيل أو الربح من العمليات . ا وفي المشروعات التجارية يتم تبويب المصروفات التشغيلية إلى مصروفات عمومية وإدارية ،

ومصروفات بيعية ، ومصروفات تمويلية ، ولذلك فإن المصروفات التي تنتج عن المجهودات البيعية كرواتب عمال البيع ، والإعلان ، ومصروفات نقل المبيعات تصنف بشكل منفصل عن مصروفات الإيجار والنور والمياه والتليفون والمصروفات الإدارية الأخرى وقد يوجد بعض انواع المصروفات التي قد تظهر ضمن المجموعتين ، فعلى سبيل المثال مصروف التأمين قد يصنف ضمن المصروفات البيعية إذا كان التأمين على البضاعة او على معدات النقل والتوزيع ، ولكن التأمين على مباني المنشأة يظهر ضمن المصروفات الإدارية ، وهناك بعض البنود التي تؤثر على صافي الدخل ، ولكن لا علاقة لها بالنشاط لاتنسى للمشروع ، ومن أمثلة ذلك حروف الفائدة وايرادها فهذان البندان يتعلقان سطة التمويلية والاستثمارية ، ولهذا السبب فإننا نظهر هذه البنود في مجموعة نفصلة تسمى ايرادات ومصروفات أخرى في أسفل قائمة الدخل ، كذلته الوحدة لابسة ٢٣٥ –

بالنسبة للبنود غير العادية كالخسارة الناتجة عن زلزال مثلاً ، فإنها تظهر في مجموعة منفصلة تسمى ( البنود غير العادية قبل الوصول إلى صافي الربح ، وعليه فإننا إذا أضفنا إلى الربح العادي أو الربح من العمليات ارباح الايرادات غير العادية ( كأرباح بيع اصول ثابتة ) وطرحنا المصروفات غير العادية فإننا نحصل على صافي الربح ويظهر الشكل رقم ( ٢ ) قائمة الدخل المنشأة الازدهار وبما أن قائمة الدخل مقسمة إلى مجموعات رئيسية ، والمصروفات مبوبة إلى مصروفات بيعية ، ومصروفات إدارية فإن القاريء يستطيع أن يستخرج العديد من الأرقام بمجرد النظر إليها ، فالقاريء بيلاحظ صافي الدخل ، وربما ينسبه إلى صافي المبيعات ، ويحصل على نسبة تسمى العائد على المبيعات ، كما يمكنك تحديد نسبة مجمل الربح إن مقدار مجمل الربح من المبيعات ( يسمى أحيانا هامش الربح ) ذو أهمية كبيرة بالنسبة للإدارة ، فإذا قسمنا مجمل الربح من المبيعات على قيمة هذه المبيعات فإن ذلك يعطينا نسبة مجمل الربح ، وتتم مراقبة هذه المسالة باهتمام من إدارة المنشاة فإذا فرض أن قيمة المبيعات ١٠٠٠٠٠ دينار وتكلفة البضاعة المباعة هي ٦٥٠٠٠ دينار ، فإن نسبة مجمل الربح تساوي ٣٥ % وهذا يعني انه بعد طرح ٦٥ قرش من كل دينار مبيعات لتغطية تكلفة البضاعة المياعة ، فإنه يبقى ٣٥ قرشا لتغطية المصروفات التشغيلية وتحقيق مافي ربح وعادة تقارن الإدارة تسية مجمل الربح للعام الحالي مع نسب السنوات السابقة او مع معيار الصناعة ، وهذه المقارنات قد تلفت نظر الإدارة إلى الحاجة لتعديل أسعار البيع او بسياسات الشراء أو إجراءات الرقابة على المخزون وبالطريقة نفسها يمكننا معرفة نسبة إجمالي المصروفات او كل مجموعة من المصروفات او كل بند من بنود المصروفات إلى صافي المبيعات ، كما يمكن مقارنة النتائج مع نتائج السنوات السابقة ، أو مع معيار الصناعة لتحديد ما إذا كانت النسب التي تحققها الشركة مرضية أم لا قبل و ١٠٠٠٠

## ٢ 3 . تبويب قائمة المركز المالي

الهدف من تبويب عناصر قائمة المركز المالي هو إعطاء صورة واضحة عن الوضع المالي للمشروع وعن طريق إجراء بعض التحليلات المالية المناسبة ، يمكن معرفة بعض النسب المالية التي تمكن من الوقوف على حالة المشروع ووضعه المالي في نهاية المدة المحاسبية ، ويبين الشكل رقم ( ٣ ) ميزانية منشاة ما في ١٩٩١ / ١٢ / ٣١ لاحظ أن الأصول قد تم تبويبها إلى أصول متداولة ، وأصول طويلة الأجل ( أصول ثابتة واصول متناقصة وأصول غير ملموسة )

١ - تبويب الأصول

تصنف الأصول في الميزانية إلى أصول ثابتة واصول متداولة وذلك للإشارة إلى سيولتها النسبية ، وتعرف السيولة بأنها مقياس لدرجة السرعة التي يمكن بها تحويل أي أصل إلى نقد ، لذا فإن النقد هو أكثر الأصول سيولة ، ويعتبر المدينون من الأصول السائلة نسبيا ، لأن المنشاة تتوقع أن تحضل القيمة نقدا في المستقبل القريب ، أما الأصول الأخرى كالقرطاسية والمباني والأثاث فهي أقل سيولة ، ويتم إظهار الأصول في الميزانية حسب سيولتها النسبية

٢ - الأصول المتداولة

وهذه تمثل الأصول التي تنوي الإدارة تحويلها إلى نقد أو استعمالها أثناء الاثني عشر شهرة التالية ( السنة القادمة ) ، أو أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة أيهما أطول . وتعرف الدورة التشغيلية بأنها متوسط المدة الزمنية التي يتم أثناءها استخدام النقد للحصول على سلع وخدمات ، وهذه السلع والخدمات تباع إلى العملاء الذين بدورهم يدفعون نقداً مقابل قيمة مشترياتهم ، وفي معظم المنشأت نجد أن الدورة التشغيلية تكون عددا من الأشهر ، وهناك القليل من أنواع المشروعات لديها دورات تشغيلية اطول من سنة ومن أمثلة الأصول المتداولة ، النقل ، والمدينون ، واوراق القبض ، والبضاعة ، والمصروفات المدفوعة مقدماً ، ويتم عرضها في الميزانية حسب درجة سيولتها أو درجة سهولة تحويل الأصل إلى نقد

٣- الأستثمارات طويلة الأجل

وتشمل الأسهم والسندات والاستثمارات في شركات تابعة كما تشمل الأصول الثابتة التي لا تستخدم في الانتاج ، ولكن تحتفظ بها المنشاة بغرض اعادة بيعها أو استخدامها في المستقبل ، ومثال ذلك الآلات والمعدات

٤- الأصول الثابتة

وهذه تمثل الأصول التي تقتني بقصد استخدامها في الانتاج وتوليد ايرادات المنشاه وليس بقصد إعادة بيعها ، وعادة تستفيد منها المنشاة لأكثر من مدة مالية واحدة ، ومن امثلتها الأراضي والمباني والمعدات والآلات والأثاث والسيارات ، وتعرض هذه الأصول في االميرانية حسب صعوبة تحويلها إلى نقد او حسب طول عمرها الانتاجي .

٥ -الأصول المتناقصة أو الموارد الطبيعية

تشمل الأصول التي تستنفذ اثناء عملية الاستخراج ، وهي هبة من هبات الطبيعة لا ايمكن تحديدها أو استبدالها بعد نقاذها ، ومن أمثلتها المناجم والمحاجر وحقول الغاز الطبيعي وحقول النفط الخام

-٦ الأصول غير الملموسة

وهذه أصول ليس لها وجود مادي وفي الوقت نفسه ، فإنها تمثل حقوقاً طويلة الأجل . ذات قيمة للمنشاة ، كما أن قيمتها غير ثابتة بل عرضة للتقلبات المفاجئة الناتجة عن ظروف خارج إرادة المنشاة ، لذا يفضل دوما اظهارها بأقل قيمة ممكنة ، خشية زوال قيمتها فجاة نتيجة زوال العوامل التي أدت إلى وجودها ، ومن أمثلة هذا النوع من الأصول براءة الاختراع وحق التأليف والعلامات التجارية

٧- تبويب الالتزامات

تقسم الالتزامات إلى مجموعتين رئيسيتين هما الالتزامات المتداولة والالتزامات طويلة الأجل الالتزامات المتداولة ( قصيرة الأجل ) ، وهذه تمثل الديون التي يستحق دفعها خلال سنة واحدة أو دورة تشغيلية واحدة ، إذا كانت الدورة التشغيلية اطول من سنة ومن أمثلة ذلك الدائنون وأوراق الدفع التي تستحق خلال سنة ، كذلك المصروفات المستحقة والايرادات المقبوضة مقدماً | الالتزامات طويلة الأجل ، وهذه الالتزامات التي يستحق دفعها بعد مدة طويلة ( ربما خمس سنوات أو أكثر ) . وجميع الالتزامات التي هي غير قصيرة الأجل تصنف على أنها التزامات طويلة الأجل ، ومن أمثلة ذلك قرض طويل الأجل واوراق دفع تستحق بعد اكثر من سنة .

٨- حقوق الملكية

تظهر حقوق المالك في أصول المنشأة في القسم الخاص بحقوق الملكية في الميزانية وهذه تمثل ذلك الجزء الذي قدمه أصحاب المشروع لتمويل الأصول ، ويقسم إلى قسمين اموال قدمها أصحاب المشروع ( رأس المال والأرباح التي حققها المشروع ولم يتم توزيعها على أصحاب المشروع ، ويتم تحديد رصيد حقوق الملكية في نهاية المدة بإضافة صافي المدخل إلى رأس المال في أول المدة ومن ثم طرح المسحوبات كما يظهر من الشكل ( ٤ (

٩- طرق عرض الميزانية

أ- طريقة الحساب أو الطريقة التقليدية

وفيها يتم إثبات جميع الأصول في الجانب الأيمن والالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الأيسر . وفي الوقت نفسه تظهر كل من الأصول والالتزامات في مجموعات حسب التبويب الذي سبق ذكره ، ويظهر الشكل رقم ( ٥ ) ميزانية على شكل حساب

وهناك طريقتان في الترتيب

**الطريقة الأولى**

وفيها يتم ترتيب الاصول حسب صعوبة تحويلها إلى نقد ، لذا نبدأ بالأصول الثابتة غير الملموسة ، كالشهرة ، وبراءة الاختراع ، باعتبارهما من أصعب الأصول تحويلا إلى نقد ثم يلي ذلك الأصول الثابتة الملموسة كالأراضي والمباني والآلات والأثاث والسيارات ، يلي ذلك الأصول المتداولة كالبضاعة والمدينين وأوراق القبض والأوراق المالية والصندوق والبنك ، إلى أن نصل إلى الأرصدة المدينة الأخرى كالمصروفات المدفوعة مقدماً والإيرادات المستحقة أما فيما يتعلق بالالتزامات فترتيب تبعاً لطول مدة استحقاقها ، لذا تظهر أولاً القروض طويلة الأجل ، ثم الدائنون وأوراق الدفع . وأخيراً المصروفات المستحقة والايرادات المقبوضة مقدما

**الطريقة الثانية**

وهنا ترتب الأصول حسب بسهولة تحويلها إلى نقد ، فنبدأ بالنقد الموجود في الصندوق الم الأصول المتداولة الأخرى ، يلي ذلك الأصول الثابتة ، ثم الأصول غير الملموسة كالشهرة . أما الالتزامات فتظهر حسب قرب تواريخ استحقاقها ، لذا تظهر الالتزامات المتداولة أولا ثم الالتزامات طويلة الأجل ويمكن استخدام أية طريقة من الطريقتين السابقتين ، فكلتاهما مقبولتان وهناك دراسة أجريت على ٦٠٠ شركة أمريكية سنة ١٩٨٧ ، وقد بينت أن ٥٦ % من الشركات تستخدم الطريقة التقليدية ( طريقة الحساب ) والنسبة الباقية ٤٤ % تستخدم طريقة التقرير وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون الطبيعة أعمال المشروع دور في عملية العرض ، ففي المشروعات الصناعية حيث تكون الأصول الثابتة نسبة كبيرة من مجموع الأصول ، وهو البند الذي يهتم به قراء قوائمها المالية . ويفضل استعمال الطريقة الأولى ، أما في المنشات المالية كالبنوك حيث يشكل النقد بأنواعه المختلفة اكبر اصول البنك قيمة ، وهو البند الذي اهتم به المتعاملون مع البنك أكثر من غيره فإنه يفضل استعمال الطريقة الثانية ، مما يطمئن المودعين على سلامة أموالهم المودعة لدى البنك ـ ٢٤١ إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية

ب . الطريقة الحديثة

أو طريقة التقرير إن الاتجاه الحديث في عرض الميزانية هو تصويرها على شكل تقرير مالي ، حيث يتم عرض جميع الأصول يليها الالتزامات وحقوق الملكية ، فتظهر الأصول المتداولة أولاً ، ثم تطرح منها الالتزامات المتداولة ، حيث نصل إلى رأس المال العامل ، ويضاف إلى ذلك الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة ، والمجموع يمثل رصيد الأموال المستثمرة في المشروع ، ثم يلي ذلك مصادر رأس المال الداخلية والخارجية ، وهذه الطريقة في العرض تحقق للمشروع والمعنيين بالمركز المالي للوحدة ، مزايا أهمها : بيان رأس المال العامل ، وصا في حقوق الملكية ، وتسهل عملية استخراج النسب المالية للأغراض التحليل المالي وفيما يلي نموذج لقائمة المركز المالي في صورة تقرير ( شكل رقم ٦ ) .

## ٤ . قائمة التغير في المركز المالي

لقد رأينا عزيزي الدارس ، أن المنشاة تقوم بتحضير قائمتين ماليتين ، هما قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل . كما رأينا كيف أن قائمة المركز المالي تظهر الأنشطة التمويلية والاستثمارية التي تقوم بها المنشاة بهدف تحقيق الربح ، فالأنشطة التمويلية تتمثل في الالتزامات الخصوم ) او حقوق الغير وحقوق الملكية ، أما الأنشطة الاستثمارية فتتمثل في الأصول المختلفة أما قائمة الدخل فتبين درجة نجاح المنشاة في تحقيق الربح ، ولكن كلتا القائمتين لا تجيبان عن الأسئلة التالية ما هي مصادر الأموال للمنشأة أثناء السنة ؟ ما هي الأنشطة الاستثمارية الجديدة التي قامت بها المنشأة أثناء السنة ؟ كم من الاستثمارات في الأصول المختلفة تم تمويله من الأرباح ، وكم منها تم تمويله عن طريق الالتزامات أو حقوق الملكية ؟ لماذا تغير تكوين الأصول أثناء السنة ؟ كيف تم سداد الالتزاماته إن قائمة التغير في المركز المالي ( وأحياناً تسمى قائمة الأموال ) تجيب عن هذه الأسئلة ، حيث تبين بالتفصيل مصادر الأموال وكيفية استخدامها أثناء المدة . كما توضح التغيرات التي حدثت على المنشأة أثناء المدة المحاسبية ، ومثال على ذلك افرض أنه في بداية المدة كان رصيد حساب الأراضي ٥٠٠٠٠ دينارا ، وفي نهاية المدة أصبح الرصيد ٦٠٠٠٠ ديناراً ، إن صافي الزيادة هي ١٠٠٠٠ دينار ، ولكن ليس بسبب هذه الزيادة شراء أراض جديدة بمبلغ ١٠٠٠٠ دينار ، وإنما هو مشتريات أراض جديدة نقدا بمبلغ ٤٠٠٠٠ دينار ، وبيع أراض أثناء السنة نفسها بمبلغ ٣٠٠٠٠ دينار وكانت شروط البيع الحصول على تصف المبلغ نقدا ، والباقي على الحسابد ، إن مثل هذه التفاصيل تظهر في قائمة التغير في المركز المالي فقط ١

## ٤ . تعريف الأموال أو ( الموارد المالية )

ايمكن تعريف الأموال بطرق مختلفة ، فقد ينظر إليها على انها راس المال العامل ويعرف راس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، ووجهة النظر في ذلك هي أن رأس المال العامل يرتبط ارتباطا كبيرا بالدورة التشغيلية للمنشأة . الأن المنشأة تشترى وتبيع بالأجل ، وتحول النقد إلى بضاعة ، ومن ثم إلى مدينون " ونقد لذا فإن قيمة صافي رأس المال العامل ( يشار إليها غالباً رأس المال العامل ) تمثل الموارد الحالية لدى المنشأة ، وعليه فإننا إذا نظرنا إلى الأموال على أنها رأس المال العامل : فإن التعبيرات في المركز المالي تقاس بالتغيرات في الأصول والخصوم المتداولة للمنشاة

ويمكن النظر إلى الأموال على أنها تمثل النقل لذا ينظر إلى قائمة التغير في المركز المالي على أنها قائمة التغير في النقد ، ونفاس التغيرات في المركز المالي بالتغير في رصيد حساب النقد لدى المنشاة ، وربما يعود هذا التوجه بالنظر إلى القائمة من زاوية النقد إلى شعور مستخدمي القوائم المالية بأن رأس المال العامل قد لا يكون مؤشرا جيدا على وجود السيولة النقدية لدى المنشاة ، فقد يكون لدى المشاة رأس مال عادل كبير بسبب تراكم البضاعة أو بسبب عدم تحصيل الديون ولكنها في الوقت نفسه تعاني من مشاكل التدفق النقدي ، ونتيجة لهذا فان المستثمرين والدائنين يشعرون بالحاجة إلى معلومات حول مصادر النقل واستخداماته لدى المنشاة ومع تسليمنا بضرورة النظر إلى الأموال على أساس أنها تمثل راس المال العامل او على أساس أنها تمثل النقد ، إلا أننا سنقصر دراستنا هنا على تحضير قائمة التغيير في المركز المالي على أساس النظر إلى الأموال على أنها تمثل رأس المال العامل ، لأن مثل هذه القائمة تركز على التغيرات في راس المال العامل ، حيث تغطي جميع الأصول السائلة في المنشأة أما قائمة التدفق النقدي فتركز على أصل واحد فقط وهو النقل .

## ٢ . ٤ التغير في رأس المال العامل

لتحديد التغيرات في رأس المال العامل يجب معرفة تأثير العمليات على رأس المال العامل ، وهذه التغيرات يمكن توضيحها بتقديم الميزانية إلى أربعة أقسام هي

**أ-صول متداولة .**

**ب- خصوم متداولة.**

**ج- أصول غير متداولة.**

**د- خصوم غير متداولة وحقوق الملكية**

أن القسمين الأولين ( ١ ) و ( ب ) أعلاه يمثلان حسابات رأس المال العامل الذي يعرف بانه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، بينما يمثل القسمان ( ج ) و ( د ) حسابات اليست ذات علاقة برأس المال العامل ، ولذلك فإن العملية ستؤثر على رأس المال العامل أما زيادة أو نقصاً إذا كان طرف واحد منها يتضمن حسابا أو أكثر من حسابات راس المال العامل والطرف الآخر لا يتضمن أي حساب لراس المال العامل ، ومن أمثلة العمليات التي تؤثر في رأس المال العامل ، شراء آلة ودفع قيمتها نقدا إذ أن هذه العملية تؤدي الى زيادة في الأصول الثابتة ( الالات ) ، وهذا الحساب ليس من حسابات رأس المال العامل ، كما تؤدي هذه العملية إلى نقص في الصندوق ، وهو أحد حسابات راس المال العامل والنتيجة النهائية تكون نقصا في مجموع رأس المال العامل ومن العمليات التي لا تؤثر على رأس المال العامل : شراء بضاعة نقدا ، حيث يزيد أصل متداول هو البضاعة ، وينقص اصل متناول اخر وهو الصندوق

## ٣ 4 . تأثير العمليات على رأس المال العامل

بعد معرفة العمليات التي تؤثر في رأس المال العامل فإنه من الضروري معرفة تاثيرها سواء بالزيادة او بالنقص ، وإذا أدت العملية إلى زيادة صافية في رأس المال العامل فإنها تعتبر مصدرا من مصادر الأموال . أما إذا أن العملية إلى نقص في رأس المال العامل ، فإنها تعتبر استخداما للأموال ، وعموما فإن مصادر الأموال هي

١- الربح من العمليات ، وهذا ينتج عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات ، وتمثل الإيرادات مصدرا من مصادر الأموال ، بينما تمثل المصروفات استخداماً لهذه الأموال ، لذا يؤخذ الفرق بين الإيرادات والمصروفات

٢- بيع أصل من الأصول الثابتة نقداً مما يزيد الأصول المتداولة وينقص الأصول الثابتة ٣- اقتراض طويل الأجل عن طريق إصدار سندات مثلا ، فتزيد الأصول المتداولة ، وبما أن الخصوم المتداولة لن تتغير ، فإن رأس المال العامل يزيد

٤- إصدار اسهم جديدة . فتزيد الأصول المتداولة وتزيد حقوق الملكية

أما استخدامات الأموال فتشمل

١ -. شراء أصول ثابتة ، وفي هذه الحالة تزيد الأصول الثابتة وتنقص الأصول المتداولة ( النقد ) لدى المنشاة ، أو قد تزيد الخصوم المتداولة إذا كان شراء الأصل الثابت بالأجل

٢- سداد القروض طويلة الأجل

٣-تخفيض رأس المال ( مثل قيام المنشاة بشراء بعض اسهمها ) وهذا غير مسموح به في الأردن

٤ -الإعلان عن توزيع أرباح نقدية على المساهمين في الشركات المساهمة

٥- الخسارة الناتجة عن العمليات ، أي زيادة المصروفات عن الإيرادات

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض المصروفات التي تؤدي إلى تخفيض صافي الربح . ولكن لا تؤدي إلى تخفيض في صافي رأس المال العامل ، ومن هذه العمليات الاستهلاك ، والسبب هو أن الحسابات المتعلقة بالاستهلاك تتعلق باصول غير متداولة كالأرباح المحتجزة ، وعليه فإن حسابات راس المال العامل لا علاقة لها بهذه الأرباح .

## ٤ 4 . تحضير قائمة التغير في المركز المالي

وتقسم قائمة التغير في المركز المالي عادة إلى قسمين : القسم الأول ويبين مصادر الأموال أثناء المدة والقسم الثاني يوضح الطريقة التي استخدمت بها الشركة الأموال خلال تلك المدة . وتكون القائمة على الشكل التالي : ٢٤٨

ملاحظات : "

١-إن صافي الربح يعتبر مصدرا من مصادر الأموال ، لأنه يمثل الفرق بين إيرادات المشروع ومصروفاته فالايرادات تمثل مصدرا للاموال اما المصروفات فتمتل استخداما لها

٢- لا حظ عزيزي الدارس أنه قد تم اضافة مبلغ ٥٣٠٠ دينار ( استهلاك الآلات إلى صافي الربح لان الاستهلاك يُظهر استرداد جزء من تكلفة الأصل الثابت التي كان المشروع قد انفق الأموال لشراء ذلك الأصل خلال مدة سابقة ، كما أن الإيرادات التي حصل عليها المشروع خلال المدة التالية لم تنقص بمقدار الاستهلاك كما هو الحال بالنسبة للمصروفات الأخرى ، لذا فإنه للحصول على رأس المال العامل من العمليات ؛ فان صافي الربح يجب أن يضاف إليه كل المصروفات التي أدت إلى تخفيضه ، ولكن لم تؤد إلى تخفيض رأس المال العامل

**كما يجب التأكيد على أن الاستهلاك هنا لا يمثل مصدرا من مصادر الأموال ، ولكنه يضاف إلى صافي الربح لأنه سبق وأن تم خصمه عند حساب صافي الريح**

١- إن الأراضي قد نقصت بمقدار ٢٥٠٠٠ دينار ، وهذا يمثل مصدرا للأموال

٢- وضحنا التغير الذي حدث في بنود راس المال العامل الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ) ، وهذا يساعد على إعطاء القارىء معلومات عن أسباب التغير في مكونات رأس المال العامل

## ٧. مسرد المصطلحات

- التزامات متداولة Current Liabilities : هي الديون التي يتوقع أن يقوم المشروع بسدادها أثناء السنة القادمة أو الدورة التشغيلية للمنشأة أيهما أطول .

- أصول ثابتة Plant Assets / Fixed Assets : أصول يقتنيها المشروع بقصد استخدامها في الأنتاج وتوليد إيرادات ، وليس بقصد إعادة البيع .

- أصول متداولة Current Assets : أصول يتوقع أن تقوم المنشأة بتحويلها إلى نقد أو استعمالها أثناء السنة القادمة أو الدورة التشغيلية للمنشأة .

- الأموال Funds : وهذه تمثل صافي رأس المال العامل أو النقد وذلك في نطاق قائمة التغير في المركز المالي .

- بضاعة آخر المدة Ending Inventory : بضاعة لا تزال لدى المنشأة في نهاية المدة المالية

- تكلفة البضاعة المباعة Cost of Goods sold : وهذه تمثل تكلفة المخزون الذي قام المشروع ببيعه إلى العملاء . وتعتبر من أكبر المصروفات قيمة في معظم المشروعات التجارية

- حساب الأرباح والخسائر Profit and Loss Account : وهو حساب في دفتر الأستاذ تقفل به حسابات الإيرادات والمصروفات في نهاية المدة ورصيده يقفل في حساب رأس المال .

- حساب المتاجرة Trading Account : وهو حساب في دفتر الأستاذ يقفل به إيراد المبيعات وتكلفة المبيعات ، وذلك للوصول إلى مجمل ربح المتاجرة عن مدة زمنية معينة ، ورصيد هذا الحساب يقفل في حساب الأرباح والخسائر

- حسابات دائمة Permanent Accounts : وهي حسابات لا تقفل أرصدتها في حسابي المتاجرة أو الأرباح والخسائر في نهاية كل مدة مالية

- حسابات مؤقتة Temporary Accounts : وهي الحسابات التي يتم اقفالها في نهاية كل مدة محاسبية ، حيث يتم تحويل أرصدتها إلى حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر

- الدخل من العمليات الربح التشغيلي ) Income from Operations : وهذا يمثل مجمل الربح مطروحا منه المصروفات التشغيلية

- رأس المال العامل Working Capital : ويمثل الفرق بين مجموع الأصول المتداولة ومجموع الخصوم المتداولة . إعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية

- صافي الخسارة Net Loss : زيادة مجموع المصروفات عن مجموع الإيرادات .

- صافي الربح Net Income : زيادة مجموع الإيرادات عن مجموع المصروفات

- صافي المبيعات Net sales : إيراد المبيعات إجمالي ) مطروحا منه الخصم على المبيعات ومردود المبيعات ومسموحاتها .

- قائمة التغير في المركز المالي statement of Changes in Financial Position هي قائمة مالية رئيسة تبين الأنشطة المالية والاستثمارية للمنشأة خلال مدة زمنية معينة .

- قائمة الدخل Income statement : قائمة بإيرادات ومصروفات المنشأة وصافي الدخل أو صافي الخسارة عن مدة زمنية معينة ، وتستخدم لتقييم أداء المشروع

- قيود الإقفال Closing Entries : قيود يومية تقفل بها الحسابات الاسمية أو المؤقتة حسابات المصروفات والإيرادات والمسحوبات ) في نهاية المدة . وفي عملية الإقفال تحول النتيجة الصافية إلى حساب رأس المال .

- مجمل الربح Gross / Margin Profit : وهذا يمثل زيادة إيراد المبيعات على تكلفة البضاعة المباعة ، ويسمى أيضا هامش الربح .

- ميزان مراجعة بعد الإقفال Post - Closing Trial Balance : وهو ميزان مراجعة يشتمل على أرصدة الحسابات الباقية بعد إقفال حسابات الإيرادات والمصروفات والمسحوبات

- ميزان مراجعة بعد التسوية Adjusted Trial Balance : ميزان مراجعة يجمع بين أرصدة الحسابات قبل التسوية والتسويات الجردية في نهاية المدة .